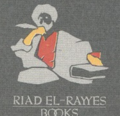
نبيل خوري

آخر النهار

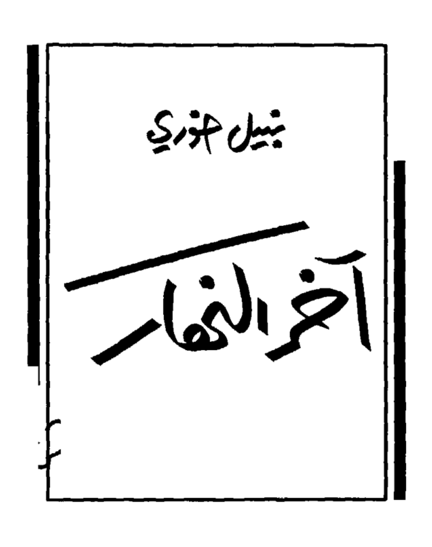
غلاف: غسان تويني



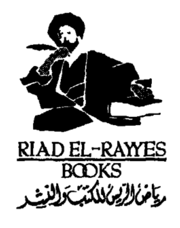


RIAD EL-RAYYES
BOOKS
رياض الريس للكتب والنشر


آخر النهار



نبيل خوري
آخر النهار



RIAD EL-RAYYES
BOOKS
رياض الريس للكتب والنشر

THE LAST DAY

SELECTED ARTICLS

BY:

NABIL KHOURY

First Published in 1998

BEIRUT - LEBANON

British Library Cataloguing in Publication Data available

ISBN 1 85513 270 2

تصميم الغلاف: محمد حمادة

الطبعة الأولى: كانون الثاني/يناير ١٩٩٨

المحتويات

الفصل الأول

أوسلو والعرب والسلام

الفصل الثاني

صحافة وإعلام

الفصل الثالث

إسرائيل

الفصل الرابع
هموم عربية

الفصل الخامس
القدس

الفصل السادس

شخصيات وأحداث

الفصل السابع

أول النهار

مقدمة

غسان تويني

صحافي من القدس ...
إلى لبنان

لو شاء واحدنا أن يطلق على نبيل خوري لقباً، بل اسماً، لقال إنه «المقدسي...»!

صاحب «حارة النصارى» حمل معه مدينته المقدسة، وتاريخها، ومعاني الحياة والحقوق، وطاف بها مُهجّراً مُغرّباً، من قرابة نصف قرن... أسكنها قلبه، فإذا فتح لك القلب، وجدت نفسك مقيماً في بهائها والحنين... وأحلّها في عقله جوهر فكر وسياسة، فضلاً عن الإيمان المقيم.

ينقل إليك العذابات الأوروشليمية كما ينقلك إلى جمالاتها، تناديك جهاداً.

إما ما استمعت إليه عبر إذاعة الأيام الأولى، كان ذلك هو النداء، أو واكبته مُحللاً، أو هو أسكنك مجلة كانت عنوان المستقبل بقدر ما كان «المستقبل» عنوانها، وجدت في عمارتها الجمالية ظلالاً للقاء الأجراس الحزينة والمآذن الكئيبة.

ويصل بك نبيل «المقدسي» إلى مقالاته في «النهار»، تظنه يواكب «حدث النهار»، فإذا به يمسك بيدك خلف العين القارئة والقلب والعقل، يصحبك في «شعنينة» متواضعة اللغة، صافية المنطق، بلا فلسفة، خالية من رواسب لاهوت، إلى مدينة المدائن أولى القبلتين وثالث الحرمين، لأن لا خلاص

لفلسطين بدون قدسها، ولا حرية للعرب إذا لم تكن هي النذر وهي الوفاء.

فضلاً عن أن لا فهم لوجود العدو الإسرائيلي مُحتلاً مُغتصباً فمستوطناً، إذا لم يدرك عربنا وندرك معنى «مدينة الله» ورموزها التاريخية، الإلهية منها كالرسولية فالإنسانية.

* * *

شيء أن تقرأ المقالات «نهارات»، ثم أسبوعياً، وشيء آخر أن تجدها مجموعة في كتاب.

القراءة الدورية ـ يومية كانت أم أسبوعية ـ تظل ظالمة لأنها إلى زوال... ولو استمرت سنوات.

أما الكتاب، حتى ولو لم تقرأه كله، بل اكتفيت منه، بتصَفُّح ما كنت ظننت أنك قرأت وحفظت، ففيه ما يعيد إلى الصحافي إنصافاً مفقوداً لأنه يظهر الكل في الأجزاء والاستمرارية عبر التواتر، ويدعوك إلى التأمل بصفاء ذهني... بينما القراءة الدورية، تفترض الاستعجال، فتتمرد العين القارئة على حاجات التأمل الملتزم بأن يأخذ وقته.

من هذا المنطلق نعود لنقول إن نبيل خوري لم يكن في حاجة إلى أن يفرد للقدس فصلاً يجمع فيه مقالاته عنها... كل مقالاته، حتى عن السياسة الدولية، بل حتى عن الصحافة والإعلام، مقدسية «المنطق»، بل الميزان: من وحي القدس يُحاسب ويُحاكم، ويُعارض ويُؤيّد، يَهجو ويمدح، يَيأس أو يزهو أملاً بسلام ولو مستحيل!

باسم القدس في النهاية، نحاسب الحكّام، نقيس ولاءهم للحقوق وحفاظهم عليها، أو نحكم على جهلهم والتجاهل والجهالة.

وباسم القدس ... مع ثورة نكون، أو عليها، تبعاً لصدق الولاء وطهارة الثوار... و«الجهاد» و«الحماس»... ولو شغفنا بـ «الحجارة» وراهنّا في خاتمة المطاف عليها لأن شيئاً سواها لم يبق في متناولنا.

وأخيراً لا آخراً السلم إما يكون مقدسياً أو لا يكون.

والحرب، كذلك عبثاً هي إذا ارتضى أركانها ما هو دون القدس طموحاً أو منالاً.

نبيل خوري هكذا هو!

* * *

أما بعد، فحسب هذه المقدمة أن تُعلن فرح «النهار» وفخرها بأن تكون الموقع الذي يستقر فيه ويركن إليه الصحافي الفذّ في نوعه، يحمل إلى عموديه خبرة المشوار المتنوّع الطويل، ورصيد أمثولاته والعبر.

رصيد نبيل خوري.

هو رصيده عند أجيال أَلِفت صوتَه جيلاً بعد جيل، ثم خَبِرتْ قلمه فتستطيب أن تقرأ اليوم وفي كتاب، عصارة الإرث، الوزْن الكثيف.

هل تدري أيها القارىء؟

الصحافي، والإذاعي أكثر من الكاتب، في صراع دائم بين طموحين: أن يكون يوميّ الواقع والتأثير ولو طوى النهار كلامه، أو تكون الآفاق التاريخية محطة إنصافه، حتى إذا ظلمه قراء اليوم الواحد أو المستمعون بين نشرة ونشرة، جاء الكتاب لا ليربط بين الأيام والنهارات وكفى، بل ليبقى مرجعاً وشهادة.

وكأنني بنبيل خوري في خاتمة هذا الكتاب (أو مقدمته، لِمَ لا!) يريدنا أن نصرخ عنه: اللهم اشهد أنني بلّغت.

* * *

ماذا بلّغ نبيل خوري؟

رسالة كبرى من رسائل المعرفة الإعلامية الحرة.

بل شهادة لحرية الكلمة: أن لا معنى بدونها لا لحرية الفكر، ولا لحرية الإيمان والعبادة ـ حتى ولا في أوروشليمية القدس بالذات!

فكيف يكون لحريات الإعلام الزائفة المزورة.. معنى؟

حسب نبيل خوري انتسابه، في النهاية، إلى أوائل أفواج الصحافة اللبنانية العربية.

أدرك موقع لبنان الذاتي في يناع الحريات، فهاجر إليه بدل أن يهجره ويستطيب الهجرة منه.

وفي لبنان بالذات، كما مرة في باريس، عرف كيف يكون ركن مدرسة تجمع بين أن تكون طليعة الحداثة وحديقة الزهور اليافعة المعتقة تسقي الجذور حبراً أحمر حلالاً.

غسان تويني

الفصل الأول

أوسلو
والعرب والسلام

١

يوم أحرقنا العواصم!

العالم كله تعب من الحرب.
ونحن كذلك.

فالحرب، والهزيمة، سحقتا الإنسان العربي.

واستمرار حالة الهزيمة حوّل هذا الإنسان من حالم بوطن عربي قوي، موحد، إلى لاهث بدون حلم وراء أبسط متطلبات الحياة، من مأكل وملبس وتعليم وسقف.

إسرائيل احتلت في العام ١٩٨٢ بيروت، عروس عواصم العرب، فلم يتظاهر عربي واحد، لا في المشرق ولا في المغرب.

قبل ذلك، كنا نحرق عواصم العرب، ونستعير أحياناً عواصم أخرى تظاهراً لعروبة عربستان الضائعة، أو اعتراضاً على الهروب العربي الكبير من الأندلس، أو احتجاجاً على مقتل لومومبا!

بعض العواصم العربية اتشح بالسواد، يوم جاء خبر مقتل تشي غيفارا.

كل هذا انتهى.

وتحولنا من ثوار إلى طالبي «سترة».

وتحولت النار في الشوارع إلى نيران في داخلنا.

زحفت الهزيمة من الجبهة إلى كل منزل عربي، ووصل بنا الأمر إلى اختراع كلمة إحباط لنصب فيها ما هو أقسى من القهر وأقوى من اليأس.

من أجل هذا عمت الفرحة كل منزل عربي يوم عقدت قمة مدريد.

ولم تكن الفرحة فقط لأن هذه القمة قد تحرر الأرض العربية، بل لأنها أيضاً قد تحرر العرب من الفقر.

فمنذ هزيمة العام ١٩٤٨ أصبح بند «السلاح أولاً» هو الذي يتصدر موازنات الدول العربية، وكل ذلك تحت شعار التحرير. وكل ذلك على حساب المدرسة والمستشفى والبيت... وأحياناً كثيرة على حساب الرغيف.

وتحمّل الإنسان العربي، وإلى ما يقارب نصف قرن، ما لم يتحمله شعب في العالم. وانتظر النصر والتحرير، فإذا به يفاجأ وهو في عز غروره بهزيمة جديدة قصمت ظهره في العام ١٩٦٧، فاتسع حجم الاحتلال... واتسع حجم الفقر. ظن أنه سيودع الذل والفقر معاً العام ١٩٧٣، لكن حلمه كان قصيراً، خصوصاً عندما تحولت الحرب القصيرة إلى خروج أكبر دولة عربية (مصر) من المواجهة العسكرية مع إسرائيل.

ودفع لبنان ثمن هذا الصلح المصري المنفرد، وظهرت فجأة كل البطولات العربية والإسرائيلية تتصارع على أرضه، فدُمِّر كما لم يُدمَّر وطن، وقُتل من أبنائه ما يوازي كل من قتل في حروب العرب مع إسرائيل، وشُرِّد أهله (داخل الوطن وخارجه) كما لم يُشرَّد أهل. وكاد هذا الوطن الغالي يضيع، ويتفتت... لو لم تبقه

زلازل التغييرات المذهلة في العالم.

وكأنما قدر العرب هو أن لا يخرجوا من حرب حتى يدخلوا في أخرى، فكانت حرب الخليج، التي ـ مهما قيل في أسبابها ـ انتهت بخروج دولة عربية كبرى (بعد مصر) من المواجهة مع إسرائيل.

نكدّس السلاح ولا ننتصر.

ونجيّش الجيوش ولا نحارب. ونهدر طاقاتنا بلا مقابل.

من هنا وجدنا في دعوة الرئيس الأميركي جورج بوش إلى عقد مؤتمر مدريد، ما يشبه ورقة الخلاص.

الأرض في مقابل السلام، قال.

ونحن نريد الأرض والسلام معاً.

ونريد إنماء الإنسان العربي، ونريد أن نعمر أوطاننا، ونريد أن نعلّم أطفالنا، ونريد أن نطبب مرضانا، ونريد سلاماً مع أنفسنا.

وذهبنا إلى مدريد، يطاردنا شعور بأنها الطريق الوحيد إلى الأرض والسلام معاً، ولا طريق غيرها وبأن زعيمة العالم الكبرى قد شقت هذا الطريق، لا حرصاً على سلامنا واستقرارنا فقط، بل لأنها تريد استقراراً (ولا حروب) في كل العالم، فكيف بهذه المنطقة التي تمد «الزعيمة» بالنور... والتي تسبح على بحر من الذهب الأسود؟

وشعرنا، وشعر الجميع، بأنها كانت جادة في دعوتها.

كانت ...

ولا تزال ...

والشاهد الأخير كان في جنيف.

وكان لا بد من جنيف «وإن طال السفر» ...

ولا بد من القدس أيضاً، مهما طال السفر.

١٩٩٤/١/٢٢

٢

جنرال ... أريحا!

ليس سراً أن بيننا وبين «أبو عمار» خلافاً قديماً.
والخلاف بيننا وبين «الرئيس» عرفات كان ـ ولا يزال ـ على قضية واحدة محددة هي الديموقراطية وابنة الديموقراطية المدللة: الحرية.

فلا نحن اختلفنا معه ـ لا سمح الله ـ على تحرير فلسطين، ولا على حلم إقامة الدولة المستقلة، ولا طبعاً على توزيع المخصصات المالية، أو المغانم المعنوية.

كنا، ولا نزال، ضد «تفرده» المطلق بالقرار الفلسطيني، وضد تعامله معنا ومع كل الشعب الفلسطيني كجنرال، يأمر فيطاع.

هو يعاملنا كجنرال، ونحن، منذ نُشِرت صورته على غلاف مجلة «تايم» الأميركية في الستينيات (منهياً بذلك عهد المقاومة الفلسطينية الذهبي، يوم كانت تعمل بسرية)، نصرّ على معاملته كرئيس.

هو يرفض النقد، ونحن نرى أن النقد منذ قرأنا في طفولتنا قصة الأعرابي الذي وقف في المسجد يقول للخليفة عمر بن الخطاب

«والله لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بسيوفنا»، هو الوسيلة الوحيدة لإصلاح الحاكم وتقويم اعوجاجه.

وبما أننا لا نملك سيفاً ولا بندقية ولا رشاشاً أو مدفعاً، نقاوم بأقلامنا التي نعتبر أنها سيف العصر.

أيام كنا نصدر مجلة «المستقبل» من باريس، كان الزعيم الفلسطيني يحتفظ بدفتر صغير أحمر، يسجل فيه اعتراضاته على ما نكتب، وكان كلما ذكرت المجلة أمامه سحب الدفتر من جيب سترته الداخلي ليقرأ تفاصيل اعتراضاته على ما كتبناه.

وكنا كلما أرسل إلينا أحد الأصدقاء المشتركين معاتباً، نجيب بأن من حقنا عليه، وعلى كل حاكم عربي، أن يكون لدينا هامش لحرية التحرك، نكتب من خلاله، لأن الحاكم إذا أصمَّ أذنيه عن سماع نقد الرعية (ونحن منها) يتحول مع الزمن ديكتاتوراً.

وكنا كنافخ في بوق، أو كصارخ في واد، أو ككاتب على الماء، فلم يسمع لنا ولم نستمع إليه، وظل هو يخطىء وبقينا نحن نكتب.

وكان بعض المقربين إليه يجد له الأعذار في هذا التفرد، ومنها أنه زعيم ثورة، والثورة لا يمكن أن تنتظر التشاور والنقاش في كل قرار، وخصوصاً في الأيام الساخنة والقضايا المستعجلة.

وفي كل مرة كان يجتمع المجلس الوطني الفلسطيني، أو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أو المجلس المركزي الفلسطيني، كانت ترتفع أصوات كثيرة تعارض هذا التفرد، ولكنها كانت تنتهي دائماً لمصلحته. فهو تارة «يحرد» حتى يتم إرضاؤه بحفلة تبويس عشائرية، يضطر معها المعارضون إما إلى السكوت وإما إلى الانسحاب، وطوراً يلجأ إلى التصويت الذي يكون مضموناً سلفاً

لمصلحته عن طريق أساليب فيها من التهديد ما فيها، ومن الترغيب ما فيها.

وكانت الأمور «ماشية» (إذا صحّ التعبير) حتى كان توقيع اتفاق أوسلو في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.

ولم تعد الثورة ثورة، ولم يعد الثوار ثواراً، بل بدأ دخول مرحلة «الدولة».

وفجأة، وفي خلال أسابيع، أصبح موضوع «التفرد» والهيمنة هو الموضوع الأهم، ولا يزال الموضوع الأهم.

بعد أسابيع من توقيع اتفاق أوسلو تسلم «أبو عمار» مذكرة طويلة ومسهبة وقّعها ١٢٠ شخصاً من الداخل والخارج يعارضون فيها أسلوب التفرد والارتجال، وأطلق هؤلاء على أنفسهم اسم «التجمع الديموقراطي» وكان معظم الموقعين من المؤيدين لا المعارضين لاتفاق أوسلو. واستقبل «الرئيس» عرفات المذكرة بغضب شديد، لكنه عاد فرضخ للضغط من بعض أعضاء اللجنة التنفيذية ووافق على استقبال وفد من التجمع برئاسة الدكتور حيدر عبد الشافي الذي قدم إليه ست أوراق عمل.

وبعد جلسات طويلة وعاصفة، رفض «أبو عمار» معظم الاقتراحات، واكتفى بتعيين الدكتور عبد الشافي مسؤولاً عن الحوار الوطني (الذي طالبت به المذكرة) وخرج الدكتور عبد الشافي من الجلسات بانطباع اختصره بالقول «إن عرفات لا يزال متفرداً بالقرار، وأعتقد أن أعضاء اللجنة التنفيذية يسهلون عليه ذلك». وتمّ اغتيال فكرة لجنة الحوار، منذ ذلك اليوم وإلى الآن.

وما حصل لمذكرة الإصلاح الديموقراطي، حصل لمذكرة رجال الأعمال الفلسطينيين التي قدمت إلى القيادة الفلسطينية، تطالب

أيضاً بإنشاء مجلس (ديموقراطي) للتنمية والإعمار، تضم نخبة من أصحاب الاختصاص يقدمون النصح والمشورة إلى القيادة.

وكان رد القيادة إنشاء مجلس للإنماء والإعمار برئاسة ياسر عرفات وعضوية أعضاء من المجلس التنفيذي، وأعضاء من حركة «فتح»، مع استبعاد كل ما شارك في وضع المذكرة من رجال أعمال واختصاص.

وأمثلة أخرى كثيرة تتكرر كل يوم، وتؤكد أن لا شيء تغير بعد اتفاق أوسلو، ونشك في أنها ستتغير حتى بعد وصول الجنرال ياسر عرفات إلى مقر الحكم في قصر هشام في أريحا.

* * *

نأتي إلى السؤال الكبير: لماذا؟

لماذا هذا «التفرد» في القرار الذي لا يرضى عنه الرئيس عرفات بديلاً، على رغم أن شعبه شغوف بالديموقراطية شغفه بالحياة؟

قد يكون السبب هو أن الجو الذي نشأ فيه عرفات لم يكن ديموقراطياً بمعنى أن الديموقراطية غابت عن الدول العربية التي عاش فيها، منذ بدأ يتعاطى الشأن العام.

في تلك الفترة بدأ الهجوم العسكري على الديموقراطية، ولم نعد نسمع من الإذاعات إلاّ المارشات العسكرية، والبلاغات الانقلابية بأرقامها التي تبدأ بالبلاغ الرقم واحد، واحتل قصور الحكم في دور عربية كثيرة، رجال يرتدون ثياباً عسكرية ويضعون على أكتافهم النجوم المتعددة.

فكان هناك الماريشال حسني الزعيم في سوريا، تبعه تيمناً بالانقلابات الماريشال عبد الله مبارك في الكويت (من دون

انقلاب)، فالماريشال عبد الله السلال في اليمن، والماريشال محمد نجيب في مصر، والعراق عبد السلام عارف، والسودان أحمد عبود، وعشرات الأسماء التي نسيناها أو تناساها التاريخ وأهملها.

وحكم هؤلاء ومن انقلب عليهم، بالقرار المنفرد والمراسيم التي تصبح قوانين من دون برلمان، وبالأحكام التي لا ترد.

وبدل أن يعترض عرفات ويثور على هذا الوضع العربي، عندما أصبح مسؤولاً عن ثورة فلسطين، إذا به يعتبره الوضع الطبيعي، فيرتدي البذلة العسكرية التي لم يخلعها حتى الآن، ويحكم بالقرارات المنفردة والمراسيم التي لها مفعول القوانين وبالأحكام التي لا ترد.

وشيئاً فشيئاً تلاشت كلمة لا من قاموس الحكم الفلسطيني، فمن قال «لا» أقيل أو استقال، ولم يبق حول القائد إلاّ كل من قال «نعم».

قائمة المبعدين من المثقفين والمفكرين والفاعليات الفلسطينية عن الثورة تملأ صفحات وصفحات، كلهم هربوا من الهيمنة، والتفرد بالقرار، وأصبح عرفات القائد بلا منازع أو معارض.

* * *

في فيلم قديم جداً عنوانه ثورة مع قضية، يدور حول ثورة المكسيك الشعبية الأولى ضد حكم الأمبراطور ماكسيميليان، الألماني الأصل الذي نصبه نابوليون الثالث أمبراطوراً على المكسيك بالقوة، يرسل الأمبراطور إلى قائد الثورة (وكان الممثل بول موني كما أذكر) يقول له فيها: ليس هناك خلاف بيننا على الإطلاق، فأنا مع الإصلاح الزراعي، ومع توزيع الثروة، ومع العدالة الاجتماعية

ومع... ومع... ومع، ولا يفصل بيننا إلاّ كلمة بسيطة هي: الديموقراطية.

وكان جواب القائد للأمبراطور أن ما تعتبره كلمة بسيطة هو المحور الأساسي الذي من أجله قامت الثورة، وكل المواضيع الأخرى تفاصيل، ستأتي حتماً إذا انتصرت الديموقراطية.

ونحن ليس بيينا وبين «أبو عمار» إلاّ كلمة بسيطة: الديموقراطية!

١٩٩٤/٣/١٩

٣

الحماسة ... المفتورة!

لا أحد يتوقع أن تكلف القيادة الفلسطينية في تونس نفسها عناء الرد على مذكرة الشخصيات الفلسطينية العشرين التي يتزعمها الدكتور حيدر عبد الشافي، والتي أرسلت إلى القيادة مطلع الأسبوع الجاري.

المذكرة ـ للتذكير ـ تعترض على التنازلات التي «قدمتها فعلاً» منظمة التحرير الفلسطينية.

ولا أحد يعرف، أو يتذكر الرقم الذي تحمله المذكرة، فهي واحدة من مسلسل أسبوعي تقريباً يصل إلى القيادة منذ اتفاق أوسلو الذي توّج بتوقيعه في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ في احتفال أقيم في حديقة البيت الأبيض بواشنطن في حضور ياسر عرفات وإسحق رابين وبرعاية الرئيس الأميركي بيل كلينتون.

مرة واحدة كلَّفت القيادة نفسها عناء الرد وذلك عندما ذهب الدكتور عبد الشافي على رأس وفد يحمل مذكرة وقّعها ١٢٠ شخصية فلسطينية (تقلص العدد أخيراً إلى عشرين) تطالب بإجراء حوار وطني لتقرير مصير الوطن... ومستقبله. كان ذلك بعد أيام

من اتفاق أوسلو. يومها أعلنت المنظمة بعد بحث للمذكرة استمر يومين، أنها كلفت الدكتور حيدر إجراء هذا الحوار، وعاد ابن السابعة والسبعين إلى غزة، ولم يعقد الحوار... وتتابع إرسال المذكرات، وتتابع الصمت، فالقيادة مشغولة بما هو أهم، القيادة مشغولة بالمفاوضات مع إسرائيل، وفي استطاعة المعارضة أن تنتظر حتى يتم تحرير غزة وأريحا كي تتقدم بمعارضتها إلى «الحاكم» والحكم وجهاً لوجه وعلى أرض الوطن.

بين حين وحين كانت تتسرب أخبار عن لقاءات بين «فتح» ومعارضيها، للبحث أيضاً في مستقبل الوطن.

ثـم لا يلبـث أن يصدر نفي صريح للقاء، كأن الحوار الوطني تهمة.

المنظمة «طاحشة» على الصلح والسلام، ولن تتراجع أو تتوقف، حتى لو أدى ذلك إلى مواجهة مسلحة مع معارضيها خصوصاً عندما تصبح المنظمة «إدارة» للحكم الذاتي، ولديها تسعة آلاف شرطي مدربين، ومنظمين، ومسلحين يواجهون الخارجين على «النظام»!

المستقلون من الزعامات والفاعليات الفلسطينية في الداخل، يحاولون حل الخلاف من طريق تضييق هوة هذا الخلاف عبر الحوار الديموقراطي، «فما دام لا بد من الصلح» فالحكم يجب أن يكون للكلمة لا للسلاح.

إسرائيل لا تريد هذا الحوار، ولا تريد بالتالي أي مصالحة خاصة بين حركتي «حماس» و«فتح»، وهي لذلك وجهت مذكرة وقحة إلى المنظمة «تمنعها»! فيها من أي تقارب مع المنظمة الإسلامية، وذلك

بعدما وجهت إنذاراً مماثلاً إلى الأردن لمنع النشاط السياسي لـ «حماس» في عمان لأنها، على رغم كل الظواهر، تراهن على استمرار الخلاف الفلسطيني ـ الفلسطيني، ورقة لتفجير الحكم الذاتي، إذا تمادى هذا الحكم في أحلامه بالدولة المستقلة.

ومع ذلك ففي كل أسبوع تقريباً يعلن عن حوار وقرب «مصالحة» بين «فتح» و«حماس».

وكل أسبوع يصدر النفي، وكان آخر الغيث أخبار الاجتماعات التي عقدت في غزة في حضور مراقبين أميركيين، وبمشاركة «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين».

وسارعت «حركة الجهاد الإسلامي» إلى إصدار بيان لا ينفي نبأ الاجتماع، إنما يقول إنه اجتماع أكاديمي (دراسي) دعا إليه «مركز البحوث والدراسات الفلسطينية» لدرس مشاكل الأمن في المرحلة المقبلة. أما المراقبان الأميركيان فهما أكاديميان لا يمثلان الإدارة الأميركية ولا علاقة لهما بها.

وفي أقل من ٢٤ ساعة كان مصدر ديبلوماسي في القاهرة يعلن ما يأتي:

إن الاتفاق الذي أعلن في غزة بين حركتي «فتح» و«حماس» أبرم في القاهرة بوساطة مصرية وضوء أخضر أميركي، وأن شخصيتين إسلاميتين مصريتين هما سيف البنا وحامد أبو النصر المشرف العام على جماعة «الإخوان المسلمين» لعبتا دور الوساطة لدى «حماس» لحملها على توقيع الاتفاق، وأن الإبرام تمَّ برعاية وزير الخارجية المصري عمرو موسى.

... وبعد ساعة واحدة فقط، كان ناطق باسم «حماس» ينفي

اللقاء، والاتفاق، والإبرام، والتوقيع بجملة واحدة.

أما متى أعلن الاتفاق (كما جاء في الخبر)، وهل جرى فعلاً أي اتفاق، فهذا ظل (وسيظل) في دائرة الغموض.

* * *

الصلح سيتم، والمصالحة ستتم.

والقرار صدر منذ مؤتمر مدريد.

وبُلّغ إلى جميع الأطراف، من غير أن يكون لأي طرف حق الرفض، وإن كان له الحق في أن يطلب ما يشاء أو يطالب بما يشاء عبر المفاوضات.

قاموس «المنجد» يفسر كلمة فتر بالآتي:

فتوراً وفتاراً: سكن بعد حدته... ولان بعد شدته.

ونحن جميعاً: فترت حماستنا، قاتل الله من أفترها.

١٩٩٤/٤/٣٠

٤

الزيارة!

يتمنى كل فلسطيني أن يعود إلى «الوطن» في زيارة، كما سيفعل «رئيسه» ياسر عرفات.

ياسر عرفات يستطيع أن يحدد موعداً لهذه الزيارة، لكن الفلسطيني العادي لا يملك حق تحديد هذا الموعد.

وعندما يهدأ الغبار، سيصبح موضوع «العودة» هو الموضوع الأهم. فإسرائيل لن تقبل في حال من الأحوال أن يصل عدد الفلسطينيين في مناطق الحكم الذاتي الحالية، والمستقبلية إلى أكثر من عدد سكان إسرائيل.

وعندما صرح ياسر عبد ربه رئيس الدائرة الإعلامية في منظمة التحرير بعد اتفاق أوسلو وتوقيع واشنطن، أن عدد الفلسطينيين الذين سيحق لهم العودة بموجب الاتفاق، سيبلغ ٧٠٠ ألف مواطن، رد عليه وزير خارجية إسرائيل شمعون بيريز بعد أقل من أربع وعشرين ساعة قائلاً: إن هذا الكلام غير صحيح إطلاقاً، لأن الموضوع لم يبحث فيه إطلاقاً.

الموضوع حتماً سيبحث فيه، ومن المعروف أنه سيقتصر على

موضوع الفلسطينيين النازحين أثناء حرب العام ١٩٦٧ وبعدها، أما أولئك الذين هاجروا و«تلجأوا» العام ١٩٤٨، فالموضوع مقفل بالنسبة إلى إسرائيل، وستسعى إلى إلغاء قرار الأمم المتحدة الرقم ١٩٤ المتعلق بحق «اللاجئين الفلسطينيين» في العودة أو التعويض. ستسعى إسرائيل أيضاً، وستنجح، في إلغاء كل قرارات الأمم المتحدة السابقة المتعلقة بفلسطين، بما في ذلك قرار التقسيم الذي قامت بموجبه العام ١٩٤٨، كي لا يحاول أحد أو يطالب بتنفيذ أي منها، مما يجعل اتفاق أوسلو الاتفاق الأوحد الذي «ينظم» العلاقة بين أصحاب الأرض السابقين وأصحاب الأرض اللاحقين.

من هنا كان بدء الحديث عن مشاريع للتوطين والتسكين (من إسكان) وحتى التجنيس للفلسطينيين أينما وجدوا الآن.

طبعاً لا يهم إسرائيل إذا كان هذا التوطين أو التسكين أو التجنيس سيثير مشكلة عربية، وخصوصاً في لبنان، فهي اليوم، بعدما اطمأنت، أو كادت تطمئن إلى «أمن إسرائيل»، تريد أن تطمئن إلى «مستقبل إسرائيل» والخطر الأكبر في نظرها على هذا المستقبل يكمن في «ضبط» عدد الفلسطينيين الذين سيعودون إلى بلادهم.

هذا الخوف، بل هذا الخطر، كان أحد أسباب وقد يكون السبب الأهم الذي جعل إسرائيل ترفض بعناد مشروع الدولة العلمانية الواحدة الفلسطينية ـ الإسرائيلية حيث سيصبح عدد الفلسطينيين في مطلع القرن المقبل أكثر من عدد الإسرائيليين.

وفي إسرائيل اليوم، من يعتبر الإنجاز الإسرائيلي الأهم في السنين العشر الأخيرة هو التخلص من قطاع غزة بمليونه من السكان، أما أريحا بآلافها البسيطة من السكان فقد كانت الطعم الذي «طبق» المنظمة وأغراها بقبول تسلم غزة!

شعار «أرض بلا شعب» سقط على رغم أنه كان الشعار الأهم في الدولة العبرية حتى أواخر أيام غولدا مئير في السبعينيات، وقد أبدل اليوم بشعار «أرض بشعب محدود العدد» وإسرائيل على استعداد للبحث والتفاوض حتى في مستقبل القدس والمستوطنات لكنها ليست على استعداد للبحث في أي تغيير يدد مستقبلها في القوة الديموغرافية.

«الاضطهاد» اليهودي انتهى بعد سقوط الأمبراطورية الشيوعية وأنظمتها، وبالتالي فالهجرة اليهودية إلى إسرائيل من الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية توقفت أو تكاد وفي مجتمع السلام المقبل لا محالة، ستتعرض إسرائيل لهجرة عكسية، وخصوصاً أن أبواب العالم الغربي، ولا سيما منه أميركا، مفتوحة أمام المواطن الإسرائيلي، وهي ستفقد مع الزمن هذا التماسك الإسرائيلي الذي كان سائداً في زمن الحرب، فليس في إسرائيل ما يغري بالبقاء، خصوصاً للمهنيين والشباب، والمفاضلة بين نيويورك أو باريس أو لندن أو أي عاصمة غربية وتل أبيب محسومة في وجود الجاليات اليهودية التي ستؤمن للمهاجر إقامة مريحة وسعيدة ومربحة.

في ظل هذا التوقع يصبح موضوع «العودة» أكثر تعقيداً، وقد تصبح حتى «الزيارة» بالنسبة إلى الفلسطيني حلماً صعب التحقيق، إن لم يكن مستحيلاً.

لم يخطىء الرئيس حافظ الأسد عندما قال «إن كل بند في اتفاق أوسلو في حاجة إلى بند جديد»، لكن بند «العودة» في نظرنا سيصبح البند الأكثر صعوبة بل الأكثرة استحالة.

في أحسن الأحوال، سيظل نصف الشعب الفلسطيني لاجئاً وسينقسم هذا الشعب قسمين: فلسطيني بوطن وفلسطيني بلا

وطن، وستصبح «وزارة اللاجئين» في أي حكومة فلسطينية في المستقبل هي الوزارة الأهم، ومن يدري فقد يسمح لأي مواطن في العالم بـ «زيارة» فلسطين (فقط للصلاة) إلاّ المواطن الفلسطيني الأصل، الذي قد يطمح بالبقاء.

هناك من يقول إن الشعب الفلسطيني لن يكون الشعب الأول الذي هجّر واستقر في بلاد بعيدة عن بلاده... ماذا عن الإيرلنديين، والأرمن، واليمنيين، وحتى اللبنانيين وغيرهم من شعوب العالم؟

وهذا الكلام صحيح، مع الفارق الكبير أن لهذه الشعوب (والأرمن أخيراً)، الحق بالعودة إلى بلادهم متى قرروا وشاؤوا، ومن لم يشأ العودة يذهب في زيارة!

هذه «الزيارة» ممنوعة على نصف الشعب الفلسطيني على الأقل، وستبقى ممنوعة.

أبو عمار ... «بون فوياج»!

١٩٩٤/٦/١٨

٥

الميثاق ... والاتفاق؟!

لا مانع لدى إسرائيل أن يذهب أحمد جبريل ونايف حواتمة إلى غزة للتصويت على تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني.

هذا ما قاله وزير خارجية إسرائيل شمعون بيريز.

ولو سئل بيريز هل «يسمح» أيضاً بدخول جورج حبش غزة للغرض نفسه، لأجاب بالإيجاب.

الحقيقة أن بيريز يرحب بحرارة بزيارة كل من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني لغزة في هذه المناسبة «السعيدة جداً» بالنسبة إلى إسرائيل.

الشرط الوحيد الذي تفرضه إسرائيل هو: أن يصوت العضو، ثم يعود من حيث أتى، فلا إقامة ولا حتى زيارة.

عبد المحسن قطان، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السابق وأحد الذين ساهموا مساهمة جذرية في صوغ الميثاق الوطني (المطلوب ليس فقط تعديله بل إلغاؤه) لن يذهب إلى غزة، لأنها:

أولاً: لا تزال أرضاً محتلة وتالياً لا يجوز أن يعقد اجتماع أعلى سلطة فلسطينية في ظل الاحتلال.

وثانياً: لأنه يرى في «سماح» إسرائيل له ولزملائه بزيارة إسرائيل لتوقيع تعديل الميثاق أمراً مهيناً.

وثالثاً: لأنه يرى أن المطلوب ليس التعديل بل التنازل عن حلم الوطن وعن الذاكرة الفلسطينية والبصم على شرعية الاحتلال وعلى استمرار الظلم الذي كرّسه «اتفاق أوسلو».

ويرى أيضاً أن عقد المجلس الوطني ضرورة، وضرورة ملحّة، ولكن خارج أرض الوطن المحتل، لمناقشة شرعية «اتفاق أوسلو» الذي يظل من دون شرعية إذا لم ينل موافقة المجلس (فاللجنة المركزية التي أقرّته لا تملك الحق) وللبحث في مستقبل الوطن والقضية كلاً، وليس فقط التعديل الذي تطلبه إسرائيل الآن، وبإلحاح.

وحديث «أبو هاني» يطول، لكنه يتوقف طويلاً عند الآتي:

١ ـ الميثاق الوطني الفلسطيني لا يتضمن حرفاً واحداً عن «تدمير» إسرائيل، إنه يدعو إلى إقامة دولة عصرية ديموقراطية علمانية يتساوى فيها الناس بغض النظر عن معتقداتهم السياسية والدينية، وهو أقرب بذلك إلى الدستور الأميركي منه إلى أي دستور آخر.

٢ ـ إسرائيل ترفض هذا الطرح، وقد أصرت وتصر على إقامة دولة يهودية عنصرية، لذلك فسّرت الدعوة إلى إقامة دولة ديموقراطية غير عنصرية، بأنها دعوة إلى إزالتها وتدميرها.

٣ ـ أمام هذا الرفض الإسرائيلي للمشاركة، كان القبول الفلسطيني «لاقتسام الأرض (لأن أحداً لا يحب أن يقول

باقتسام الوطن!) ولكن شرط أن يكون هذا الاقتسام عادلاً، وهذا لن يتم بالدعوة إلى تعديل الميثاق كما تصر إسرائيل، بل يبدأ بانتهاء الاحتلال، وبإعطاء الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير، وبالمشاركة في القدس، وبتنفيذ القرار ٢٤٢ بمضمونه الغربي والعادل.

٤ ـ ليس المطلوب (إسرائيليا) تعديل الميثاق فحسب، المطلوب إلغاء المجلس الوطني الفلسطيني، لأنه يبقى العقبة الكبرى أمام شرعية التوقيع الفلسطيني لـ «اتفاق أوسلو» وقانونيته، وإبداله بالسرعة القصوى بما يسمى مجلس السلطة المحلية الذي يتم التحضير لانتخابه الآن. ولأنه (المجلس) يبقى، إذا بقي مصدر كل السلطات الفلسطينية، والممثل الحقيقي لكل الفلسطينيين في كل مكان، في الداخل والخارج، فإذا تأمن حلّه وإبداله بمجلس السلطة المحلية الهزيل، يكون مستقبل إسرائيل في السيطرة على القرار الفلسطيني تاماً وشاملاً، لكنه حتماً ليس عادلاً.

من أجل هذا، يقول عبد المحسن قطان، إنه يرفض الذهاب إلى غزة، ويشاركه في الرأي العشرات من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني.

وإسرائيل ليست خائفة من أن «يدمرها» بعض بنود الميثاق الوطني، كما تدّعي، لكنها خائفة من أن يبقى المجلس الوطني، وأن يجتمع، وأن يقول لا لـ «اتفاق أوسلو» ومن وقّعه.

١٩٩٤/٨/٢٧

٦

قبل أن يصبح التوطين قدراً!

ظلّ قرار قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة معلقاً حتى أعلنت موافقتها على القرار ١٩٤.

كان هذا في قديم الزمان وبالتحديد العام ١٩٤٨.

اليوم، وفي ١٩٩٤، تصر إسرائيل على إلغاء هذا القرار، تؤيدها في ذلك الدولة العظمى الولايات المتحدة الأميركية.

وللتذكير، فالقرار الدولي الذي يحمل الرقم ١٩٤ ينص على «حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة أو التعويض».

في حال نجاح إسرائيل وأميركا في إلغاء هذا القرار (والأرجح أنهما ستنجحان)، عندئذٍ فقط يصبح «التوطين» قضية معقّدة بالغة الدقة.

وإذا كان العرب، وفي مقدمهم لبنان، لا يريدون للتوطين أن يصبح قضية معقّدة بالغة الدقة، فإن الحرب ضد التوطين يجب أن تبدأ في الأمم المتحدة، ومع الولايات المتحدة لا في بيروت وعمان ودمشق وبغداد وبقية العواصم العربية.

ولا بأس، بل الأصح، أن تكون هذه القضية هي البند الأول على جدول أعمال الاجتماع المقبل القريب لجامعة الدول العربية، وأن

يتخذ قرار يؤكد القرار السابق والقديم للجامعة برفض التوطين، والإصرار على تنفيذ القرار الدولي الرقم ١٩٤.

في أوسلو رفضت إسرائيل أن تبحث في مصير لاجئي العام ١٩٤٨، ووعدت فقط بـ «البحث» في مصير من أسمتهم نازحي العام ١٩٦٧، ولم «يُعَنِّدْ» المفاوض الفلسطيني الملهوف على أي اتفاق وبأي ثمن، فكانت بداية «القضية» التي قد تتحول مع الزمن «كارثة».

واقع الأمر أن إسرائيل على استعداد لـ «البحث» في كل القضايا المؤجلة مع الفلسطينيين، بما في ذلك قضية القدس الشائكة، لكنها ليست على استعداد للبحث في عودة فلسطينيي العام ١٩٤٨، حتى لو وصل الأمر إلى إلغاء اتفاق أوسلو من الأساس. لذلك ـ وعذراً للتكرار ـ تبقى الورقة الوحيدة في يد الفلسطينيين والعرب هي التمسك بالقرار ١٩٤، الذي يحمل تواقيع إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية ومعظم دول العالم الكبرى والصغرى معاً.

قمة المأساة التي نعيشها هذه الأيام، هي أننا نعتبر ما تقرره أميركا قدراً لا رادّ له، وأننا في معظم الأحيان لا نقاوم هذا «القدر» ولا نتصدى له، وأن معظم الدول العربية ينتظر قدر «التوطين» من غير أن يقاومه، وأن بعضها (لا داعي للتفاصيل) قد بدأ البحث في تفاصيله، وأن البلد العربي الوحيد الذي يحارب التوطين ويقاومه هو لبنان، لأنه لا يستطيع إطلاقاً تحمُّل نتائجه، وقد وصل الأمر ببعض العواصم العربية إلى اعتبار من سيجري توطينهم من الشعب الفلسطيني «يداً عاملة» تحتاج إليها البلاد، أو زيادة عدد السكان لا أكثر ولا أقل، لذلك يجب معاملتها كقضية من القضايا التي سيبحث فيها مؤتمر الأمم المتحدة للسكان والتنمية في القاهرة!

وقمة المأساة الثانية، أن الشعب الفلسطيني المهاجر والمشرد والتائه والهائم على وجهه، يعامل هذه الآونة كحقائب سفر ضائعة في مطار كبير يجري البحث إلى أي بلد وفي أي طائرة يجب وضعهم، كأن لا رأي لهم ولا حتى كلمة في مصيرهم.

هكذا تصير الأمور عندما تضيع القيادة وتفقد الرؤيا ويصبح الهم الأكبر تغيير زي الشرطي، كي يعرف المواطن من يضربه، عندما يضربه، فلا يخلط بين الشرطي الفلسطيني الهمام والعسكري الإسرائيلي الكسار والجبار.

جاء في أخبار فلسطين المحتلة أن اللواء عادل صالح «قائد!» الحرس الرئاسي الفلسطيني قدم استقالته بعد اغتيال عناصر من جهاز الأمن الوقائي أحد رجاله في شرق مدينة طولكرم المحتلة.

من الذي قال إن هناك أي مشكلة فلسطينية؟

ألم يصبح عندنا حرس رئاسي ... وأمن وقائي ... ومزيكة؟!

١٩٩٤/٩/٣

٧

الحدود والآفاق!

بعد انهيار الحلم الصهيوني الكبير (إسرائيل من النيل إلى الفرات)، أو على الأصح انحساره، ما هو الحلم الجديد لإسرائيل؟

الحلم لم يتغير، وإن يكن قد تبدل، وقد شرح وزير خارجية إسرائيل أبعاد الحلم الجديد ـ القديم بكلمة واحدة هي «الآفاق»، عندما قال تعليقاً على اتفاق أوسلو: لقد انتهى زمن الحدود (Borders) وبدأ زمن الآفاق (Horizons)!

بعد اتفاق أوسلو نشرت إحدى أكبر المجلات الأميركية تحقيقاً صحافياً قد يشرح ببساطة متناهية ما عناه بيريز بكلمة «الآفاق».

التحقيق يتحدث عن «كاراج» للباصات في تل أبيب، والكاراج (الكبير جداً) مخصص منذ الآن للنقل البري من تل أبيب إلى العواصم العربية، وبالعكس، فيه لكل دولة عربية موقف خاص كتب عليه اسمها باللغات الثلاث (العبرية والعربية والإنكليزية) في لافتة ولا «آنق». قد يكون هذا «الكاراج» وعمله، في آخر سلم الأولويات بالنسبة إلى «الآفاق» التي تطمع بها إسرائيل بالنسبة إلى

جيرانها (وغير جيرانها) من العرب، لكن الغريب والمذهل أن «الكاراج» جاهز بسياراته وعماله وقاطعي تذاكره ويستطيع أن يبدأ العمل فوراً، إن لم يكن قد بدأ فعلاً!

يروي أحد الأصدقاء الذين زاروا القدس أخيراً بإذن خاص من إسرائيل، وقد ذهب لزيارة والدته المريضة بعد غياب مستمر منذ العام ١٩٦٧، أن مفاجأة عمره كانت عندما ذهب ذات مساء إلى فندق «الأقواس السبعة» (انتركونتيننتال سابقاً)، المقام على جبل الزيتون في القدس الشرقية، والمطل على أجمل منظر للمدينة، فاعتقد للوهلة الأولى أنه في فندق «أنتركونتيننتال» عمان، أو في فندق «نوغا هيلتون» في جنيف، أو في فندق «جورج الخامس» في باريس، والسبب كثرة العرب (من كل الجنسيات والأزياء) المشلوحين (والعبارة له) في صالونات الفندق ومطاعمه وباراته.

هل نكمل؟

وزير الاقتصاد الإسرائيلي كسر أوامر «حاخامات» إسرائيل بعدم العمل يوم السبت ليتناول طعام الغداء مع ثلاثة من رجال الأعمال العرب الكبار (نعرفهم بالاسم)، جاؤوا يبحثون عن فرص الاستثمار في إسرائيل، وقد عينت لهم حكومة إسرائيل مرافقة خاصة اسمها أهوفا جيل هلفون، أصرَّ أحدهم على دعوتها إلى عاصمته!

حكومة إسرائيل في حالة ذهول من كثرة العروض العربية (غير الرسمية) التي وصلتها وتصلها من رجال أعمال ومال واقتصاد، تعرض التعاون أو التمهيد للتعاون، كي لا يتأخر التعاون ويبدأ فور توقيع معاهدات واتفاقات وبروتوكولات السلام.

وتمهيداً زار القدس ونزل في فندق «ناشونال» العربي العريق فريق لتلفزيون عربي لم يترك «بنت ليل» إسرائيلية إلاّ طبّع العلاقات

معها، كي يثبت أن حالة الحرب قد انتهت، وأن كل الحدود قد انهارت، وأن الطريق إلى السلم تمر عبر بنات تل أبيب.

هذه الآفاق ليست حتماً الآفاق التي تحدث عنها بيريز.

آفاقه باختصار، هي أن تسيطر إسرائيل على ما سماه في كتابه الأخير «سوق الشرق الأوسط» بتفوقها التكنولوجي والصناعي والسياحي والإعلامي. تريد، كما تقول أن تبيعنا المعرفة (Know How)، وخصوصاً في مجال إدارة المال، مالنا (التي كما تقول أخفقنا فيها حتى أفلسنا)، تريد أن تثبت لنا أن «شركتنا» معها مربحة، بعكس «شركاتنا» السابقة الخاسرة، وأننا «معها» وبوجود بترولنا ومواردنا الطبيعية وأراضينا الواسعة نستطيع أن نتحكم بالعالم، بدل أن يتحكم بنا.

العرض مغرٍ، مغرٍ جداً، لكن السؤال: هل هو حقاً شركة ومشاركة أم هو قناع مخملي للسيطرة؟ بكلمة أخرى، هل هذا العرض هو المقدمة لإسرائيل الكبرى ـ كما قلنا ـ اقتصادياً، بعد انحسار حلم إسرائيل الكبرى جغرافياً؟

وإذا كان العرض فعلياً وجدياً هو «المشاركة» (ونحن نشك جداً في ذلك) فهل نحن مهيأون لذلك؟

من أبسط قواعد المشاركة التكافؤ بين الشريكين، فهل سيكون هناك فعلاً تكافؤ بين الشريك العربي والشريك الإسرائيلي، خصوصاً أن التجارب علّمتنا أن الذي يملك المعرفة هو الذي يوجه من يملك المال؟

وهنا يقفز إلى الأذهان ما رواه عربي (يقال إنه لبناني) لصديق له عن مشاركته عربياً آخر «هو بماله ـ كما قال ـ وأنا بخبرتي»،

وتابع: وبعض مضي عشر سنين على «شركتنا» أخذ هو الخبرة وأخذت أنا المال.

حتى «الخبرة» لن تعطينا إياها إسرائيل.

إنها تعرف «فجعنا» للربح السريع والمال «الصفقاتي»، وتعرف أنها لو أعطت مالنا مردوداً أكثر من المردود الحالي، فسنذهب نحن إليها بدل أن تأتي هي إلينا.

ومنظر عشرات رجال الأعمال في فندق «الأقواس السبعة» على جبل الزيتون في القدس المقدسة المحتلة هو أول الغيث!

ويا ويلنا عندما ينهمر!

* * *

«الانهمار» ـ عمان: «قالت مصادر اقتصادية أردنية إن قائمة تضم ٧٥ شركة أردنية وفلسطينية قد أبلغت موافقتها على حضور المؤتمر الاقتصادي الذي تنظمه الجمعية العربية ـ الأوروبية للتنمية والغرفة التجارية الألمانية المقرر عقده في القاهرة في ٦ و٧ كانون الأول/ ديسمبر المقبل، ويستهدف المؤتمر البحث في المشروعات الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط في المرحلة المقبلة. وأضافت المصادر أن ١٢٠ شركة إسرائيلية ستشارك في المؤتمر إضافة إلى ٦٠٠ شركة أوروبية و١٢٠ شركة مصرية و٣٠٠ شركة عربية أخرى».

١٩٩٤/٩/١٠

٨

ماذا يريدون منا؟

يصل إلى المنطقة اليوم وارن كريستوفر وزير خارجية أميركا.

وكلما وصل الوزير الأنيق إلى المنطقة «تتهيج» الأخبار وتتحرك المسارات، ونمسي ونصبح ونحن في حال ترقب. إذا ابتسم (وهو نادراً ما يبتسم)، تفاءلنا، وإذا عبس وهو دائماً عابس توجسنا شراً. أليس هو في النهاية ممثل الدولة التي تحكم العالم بظفرها؟!

من باب هذا التوجس نتساءل أحياناً، ماذا تريد أميركا منا؟ ولماذا تكلف نفسها هذا العناء من أجل فرض السلام على المنطقة؟ ولماذا هذه المتابعة الملحة بلا كلل ولا ملل كي تصالح سوريا ولبنان مع إسرائيل، كما صالحت الفلسطينيين والأردن، وتمهيداً لمصالحة كل العرب مع الدولة العبرية؟

وكي لا نغرق في التحليل (وما أكثره) وندخل في التنظير (ما أثقل دمه!) سنترك الكلام عما تريده أميركا من الشرق الأوسط لاثنين من المسؤولين الأميركيين الكبار، أحدهما معروف لدينا واسمه روبرت بيلليترو، وهو مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون

الشرق الأوسط، والآخر مساعدة للوزير أيضاً ولكن للشؤون الاقتصادية اسمها جوان سبيرو.

في لقاء واحد مع الناخبين في ولاية نورث كارولينا تحدث المساعدان، وكان حديثهما عنا، وعن منطقتنا: الشرق الأوسط.

ولأن حديثهما كان في أميركا، وللمواطن الأميركي، فإن «الكذب» يصبح ممنوعاً وإلاّ سقطا، وسقط حزبهما.

باختصار، ماذا قال بيلليترو وماذا قالت سبيرو؟

بيلليترو:

إن مصالح أميركا في هذه المنطقة المضطربة باستمرار، يمكن تلخيصها بالآتي:

١ ـ تأمين سلام عادل، دائم، وشامل بين إسرائيل والأفرقاء (ولم يقل الدول) العرب.

٢ ـ المحافظة على تعهدنا الثابت لأمن إسرائيل وازدهارها.

٣ ـ ضمان استمرار تدفق النفط العربي (واحتياط النفط العربي) الحيوي والمهم جداً لرخائنا الاقتصادي.

٤ ـ تأمين استمرار فتح أسواق المنطقة أمام المنتجات الأميركية.

٥ ـ مكافحة الإرهاب والقضاء على أسلحة الدمار الشامل.

٦ ـ تشجيع قيام أنظمة منفتحة سياسياً واقتصادياً واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

بعد هذه الخطوط العريضة للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط، يتحدث بيلليترو عما فعلت أميركا حتى الآن وعما ستفعل في المستقبل من أجل تحقيق هذه الأهداف فيقول:

١ ـ رعاية المفاوضات الثنائية والمتعددة، والنجاح في كسر الجمود بين إسرائيل والعرب (الناس والدول) وقد قطعنا في ذلك شوطاً طويلاً وناجحاً، ومن الأمثلة:

أ ـ مفاوضات واشنطن الثنائية.

ب ـ حضور الوفود الإسرائيلية المتعددة في أكثر من عاصمة عربية (الرباط، تونس، القاهرة، الدوحة ومسقط).

ج ـ العقود ومشاريع الأعمال التي توقع ويبحث فيها كل يوم تقريباً بين رجال الأعمال العرب والإسرائيليين.

د ـ الحضور الكثيف المتوقع لمؤتمر قمة الدار البيضاء الاقتصادية بتشجيع وإصرار منا، خصوصاً أننا نرى فيه الفرصة كي تصبح منطقة الشرق الأوسط هي الحدود والآفاق الجديدة للاقتصاد الأميركي.

٢ ـ عندما تتهدد مصالحنا (النفطية والاقتصادية) في المنطقة وعندما نشعر بالخطر الأمني على منطقة «الخليج الفارسي» لا بد من تدخلنا العسكري ـ كما فعلنا في حرب عاصفة الصحراء ـ وكما سنفعل في أي مرة تهدد هذه المصالح.

٣ ـ في الوقت الذي حرصنا على وحدة العراق بعد حرب الخليج، نؤيد المعارضة العراقية التي تسعى إلى نظام ديموقراطي متعدد في العراق ونشجعها وندعمها.

٤ ـ بالنسبة إلى إيران، إن سياستنا لا تهدف إلى تغيير النظام الإيراني الحالي، بل إلى تغيير سياسة هذا النظام، ومن أجل هذا قلنا ونكرر إننا على استعداد للحوار مع هذا النظام، ونحن نراقب باهتمام كبير أي تغيير إيجابي في سياسة هذا النظام.

٥ ـ شجعنا ونشجع دول مجلس التعاون الخليجي على إقامة نظام أمني مشترك يجمع بينها بمساعدتنا العسكرية والفنية.

٦ ـ لقد أعلنت هذه الإدارة ابتداء من الرئيس كلينتون حتى أصغر مسؤول فيها أن مساندة الاقتصاد الأميركي في الخارج هي قلب السياسة الخارجية الأميركية ونحن على استعداد للتدخل ـ كما فعلنا ـ من أجل تأمين العقود للشركات الأميركية، وقد أثبتنا أن هذه الشركة بين الإدارة والقطاع الخاص يمكن أن تترجم بعقود وصفقات كبيرة جداً.

وختم مساعد وزير خارجية شؤوننا (الشرق الأوسط) روبرت بيلليترو كلامه بقوله: إن فرص السلام بين إسرائيل وجيرانها وإمكانات التعاون بين الولايات المتحدة الأميركية ودول الخليج لم تكن يوماً أكثر إشراقاً منها الآن.

وسكت بيلليترو عن الكلام المباح، لتبدأ سبيرو التي قالت:

بعد انتهاء الحرب الباردة أصبح اهتمامنا بالاقتصاد يفوق اهتمامنا بالسياسة، أصبحت أمور الاقتصاد هي لب سياستنا الخارجية. إن هدفنا الواضح والصريح في هذه الإدارة هو أن تصبح الولايات المتحدة الأميركية أكبر دولة منافسة اقتصادياً في الأسواق العالمية، وزعيمة هذا العالم الاقتصادية في مطلع القرن الحادي والعشرين.

من أجل ذلك كان تركيزنا على التجارة الخارجية وفتح أسواق جديدة.

نحن الآن من جديد أكبر «آلة» مصدرة في العالم، فنحن نصدر من البضائع والخدمات أكثر من أي دولة في العالم، كما أننا اليوم أكثر اقتصاد منافسة في العالم.

السؤال ـ كما تقول ـ هو: كيف نضع هذه القاعدة الاقتصادية الضخمة في خدمة السلام والاستقرار في العالم؟

وتجيب:

نضع ذلك لمساعدة الدول الخارجة إلى الحرية وإلى اقتصاد السوق على النجاح والاندماج ضمن الاقتصاد العالمي.

ولا نفعل ذلك لأنه يمثل سياسة اقتصادية جيدة أو سياسة تجارية جيدة فحسب، بل لأن السياسات الاقتصادية الناجحة هي الآن صلب قاعدة نجاح أهدافنا في سياستنا الخارجية الأخرى.

* * *

إن صادرات الولايات المتحدة إلى الدول النامية تتسارع وتنمو أكثر من الصادرات إلى الدول الصناعية المتقدمة، وشعارنا الجديد اليوم، في التعامل مع الدول النامية هو: التجارة وليس المساعدات، كما كنا نفعل في السابق.

وبعد أن تعرض طويلاً ما فعلته أميركا، وما ستفعله لتطبيق هذا الشعار الجديد، تنتهي إلى القول:

في عالمنا اليوم لم تعد السياسة الخارجية «أجنبية» بالنسبة إلى الشعب الأميركي، لأن سياستنا الخارجية الجديدة تدور حول مصالح هذا الشعب، وخصوصاً الاقتصادية منها، التي أصبحت على رأس سلم الأولويات في سياستنا الخارجية لأنها في النهاية تؤمن الأمن الاقتصادي للشعب الأميركي.

* * *

كلما «شرفنا» كريستوفر نطرح ألف سؤال إلاّ سؤالاً واحداً: ماذا تريد أميركا منا (من الشرق الأوسط)، ولِمَ أيقظت بعد طول نوم

إحدى أعقد قضايا هذا القرن (إن لم تكن أعقدها) وتحديداً: قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي؟ ولماذا يكاد يكون حل هذه القضية المفتاح الأساسي للسياسة الخارجية الأميركية، في عصر تفرد أميركا بحكم العالم؟

والإجابة كما قلنا جاءت ليست من عندنا، بل من عندهم، والله ولي التوفيق!

١٩٩٤/١٠/٨

٩

من يصنع الجغرافيا ومن يصنع التاريخ؟

عندما يفقد الإنسان متعة الشعور بـ«الدهشة» يكون قد بدأ رحلة الملل من الحياة، ودخل في دهليز الضجر والرتابة. الدهشة هي النبض الذي يساعدك على الاستمرار.

في عالم السياسة العربية، وفي دنيا مسارات السلام والصلح و«التطبيع»، لم يعد «يدهشنا» شيء، ولم نعد نفاجأ بشيء.

الذي يعيش في دهشة مستمرة هو الفريق الآخر: إسرائيل.

فبعد نصف قرن من العناد والحرب معه، وضده، بدأ هذا الفريق يكتشف كم نحن كرماء حتى في أراضينا.

يتذكر هذا الفريق، إن كرمنا في الأرض ليس جديداً، فقد أثبتناه العام ١٩٤٨، عندما وقّعنا معه اتفاقات الهدنة، ولم يكن عند بعض مفاوضينا أي مانع من التنازل عن بضعة سنتيمترات على الخريطة، تمثل عشرات الكيلومترات على الطبيعة.

قالوا لنا: أرضكم كبيرة وشاسعة ومترامية الأطراف، وأرضنا صغيرة مزمومة الأطراف، نحن شعب من دون أرض، والله أنعم عليكم

بأرض مساحتها أكبر وأوسع من قارات بحالها، فما هي قيمة السنتيمترات الصغيرة على الخريطة؟

يقال، والعهدة على الراوي، أن مفاوضاً عربياً بالذات (وكان عسكريا) كاد يبكي من شدة التأثر، فتناول القلم وتبرع... بالسنتيمترات.

تعود إسرائيل اليوم، العام ١٩٩٤، لتطالب ببضعة سنتيمترات على الخريطة ضمن معاهدات السلام، ولذلك اخترعت بدعة جديدة، هي بدعة «الإيجار».

الأردن اعترف أنه أجَّر إسرائيل بالفعل بعض أراضيه، ولمدة ربع قرن.

ووزير المال الإسرائيلي اقترح فوراً استئجار جزء من أراضي الجولان، ولا نعرف ماذا تبيت إسرائيل بالنسبة إلى أراضي لبنان.

الرئيس حافظ الأسد اعتبر تأجير الأرض كفراً.

وما يقوله الرئيس الأسد، يقوله لبنان.

أما في فلسطين، فإسرائيل لم تستأجر بل استولت، وستتابع هذا الاستيلاء على الأرض يوماً حتى يصبح الشعب الفلسطيني هو المستأجر!

يقال إن بداية إصابة مناحيم بيغن بالانهيار العصبي ظهرت عندما رفضت مصر إبقاء مستعمرة في سيناء، كان له فيها منزل وحديقة، وقيل أيضاً إنه بكى ضياع المنزل والحديقة أكثر كثيراً مما بكى يوم عودة سيناء.

لا نعرف إذا كان بيغن قد عرض استئجار المستعمرة والمنزل، لكن إسرائيل حاولت بعناد استئجار طابا، بعدما شعرت بأنها ستخسر

في قضية التحكيم حولها ورفضت مصر، وقال يومها رئيسها حسني مبارك إن التنازل عن شبر من الأرض هو كالتنازل عن كل الأرض.

كنا نعتقد أننا أبطال التمسك بالأرض، والموت في سبيلها، ونحن الذين أطلقنا مثل «الأرض كالعرض»، فمن يفرط في أرضه، كمن يفرط في عرضه.

المفارقة أننا نفرط في أرض هي لنا، بينما هي ترفض التفريط في أرض كانت قد سرقتها أصلاً، بل تريد الآن ربط السرقات الجديدة بمعاهدات ومواثيق وتواقيع.

الأراضي العربية التي ضاعت وسلبت منذ مطلع هذا القرن كثيرة، لكن عذرنا يومها (إذا كان لنا عذر) أن السارق كان أقوى منا، وأن المجتمع الدولي كان فالتاً وكان متآمراً، وأن تغيير الخرائط كان يتم بأسرع من تغيير القميص.

العالم من دون استثناء منح يهود العالم أرض فلسطين، ويومها أيضاً كان عذرنا (إذا كان لنا عذر) أننا لا نستطيع الوقوف في وجه العالم، وجاءت إسرائيل لتفرض الاستيلاء على أرض فلسطين بالقوة، وتعاون التآمر العربي (كما اكتشفنا فقط أخيراً) مع التآمر الدولي، مع الوضع العربي المتفكك والهزيل، على استمرار هذا الاستيلاء الذي اعترفنا به شرعيا ووقّعنا على «حق» إسرائيل في الاستيلاء عليها.

حزب «التساهل» المنتشر حالياً بقوة في العالم العربي لا يوافق على هذا الكلام، ويقول إن ما حدث للأراضي العربية حدث لأراضٍ ألمانية وفرنسية وأوروبية أخرى، وأن تغيير الخرائط لم يقتصر على عالم العرب، بل على كل العالم.

يقولون إن التاريخ هو الذي يصنع الجغرافيا، وأن الجغرافيا لا تصنع التاريخ، بل يقولون أيضاً إن العرب، أيام الفتح، كانوا أول من غيَّر الخرائط وأول من أثبت أن التاريخ هو الذي يصنع الجغرافيا.

ولا نستطيع الإجابة إلاّ بأن نقول لهم أن يقرأوا تاريخ الصليبيين جيداً في منطقتنا، ليعرفوا ما إذا كان التاريخ هو الذي يصنع الجغرافيا، أم الجغرافيا هي التي تصنع التاريخ؟!

أما نحن فنقول: لا أحد يصنع التاريخ والجغرافيا معاً إلاّ الرجال.

رحم الله صلاح الدين الأيوبي!

١٩٩٤/١٠/٢٢

١٠

هافا ناغيلا!

للمرة الأولى منذ عزف النشيد الوطني الإسرائيلي معلناً ذات ليل حزين قيام دولة إسرائيل، يعزف هذا النشيد على أرض عربية، ويقف احتراماً له ملك عربي وولي عهده ورئيس وزرائه ومجموعة من وزراء الخارجية العرب وآلاف المدعوين العرب و ...عشرات الضباط والجنود الذين كانوا إلى سنوات قليلة لا حلم لهم إلاّ القتال من أجل إلغاء هذا النشيد عبر إلغاء دولته.

يبدو أن علينا حفظ هذا النشيد الجديد على آذاننا جيداً. فهو سيعزف كثيراً في الأشهر والسنوات المقبلة، وفي كل عاصمة عربية.

عربي واحد سمع هذا النشيد ـ رسمياً ـ من قبل ووقف احتراماً له. هذا العربي كان الرئيس أنور السادات في رحلته الخارقة والحارقة للتاريخ، رحلة القدس العام ١٩٧٧.

كان هذا النشيد يمثل لنا الهزيمة، وقد سمعته للمرة الأولى في القدس يوم عزف للمرة الأولى معلناً قيام الدولة العبرية.

يومهـا فقط، لحظتها، شعرت أننا خسرنا أكثر من نصف فلسطين.

وظل هذا النشيد يمثل لنا الهزيمة. ويمثل لهم النصر. حتى كان احتفال وادي العربة، فقد عزف معلناً قيام السلام.

لم يعزف لـ «أبو عمار» الذي سبق الجميع إلى السلام، لأنه لم يصل بعد إلى رتبة رئيس دولة تعزف له الأناشيد، ويوم يستمع ياسر عرفات إلى هذا النشيد واقفاً بجانب رابين (إذا أمدَّ الله في عمرهما) يكون رابين قد أقر بقيام الدولة الفلسطينية.

يبدو بعد جولة الرئيس الأميركي وليم جفرسون كلينتون الشهير ببيل على المنطقة أننا سنستمع إلى هذا النشيد كثيراً.

ويبدو أن لا صوت سيعلو صوت هذا النشيد.

من لا صوت يعلو صوت المعركة، الذي أطلقه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ومات قهراً، إلى لا صوت يعلو صوت النشيد الوطني الإسرائيلي، رحلة طويلة، رحلة حروب ودمار وشهداء وأرامل وحقد وكراهية.

هذه الأيام نعيش الأيام الأخيرة لهذه الرحلة، وإذا من معترض على مسارها، فعرض «أبو عمار» شرب بحر غزة لا يزال قائماً.

بعد هزيمتنا المدوية العام ١٩٦٧ والتي لا مثيل لها في تاريخ الحروب والأمم، اخترعت لنا إسرائيل لحناً راقصاً غنائياً اسمه: «هافا ناغيلا»، كانوا يطاردوننا به في كل المقاهي والمطاعم والمراقص، ويعزفونه ويغنونه بحماسة أكثر كلما رأوا عربياً مطأطىء الرأس في أي عاصمة أوروبية.

وكان أحد أساليب انتقامنا من الهزيمة ومن العدو الذي هزمنا هو

منع هذه الأغنية «القاهرة» لنا من الإذاعات العربية، ومحاكمة من يتجرأ على شراء نسخة منها والعودة بها إلى بلاده.

يوم الثلثاء استمعت إلى هذه الأغنية من إذاعة عربية!

علينا أن نتعود هافا ناغيلا.

وهناك من يقول إنه قد يفرض علينا أن نعجب بها.

في الكتب المدرسية في الضفة الغربية المحتلة وغزة، أعيدت كتابة بعض فصول كتب التاريخ. أي ذكر لحروبنا مع إسرائيل، وقيام دولتها، والعداء لها، والأرض السليبة، والتحرير وكل الكلمات أبدلت بـ «هافا ناغيلا»! كأن التاريخ لم يكن. وكأن التاريخ قد مسح.

لا نعرف إذا كان الأردن (وقد بدأت السنة الدراسية فعلاً) يملك الوقت لتعديل كتب التاريخ في المدارس، اللهم إلاّ إذا أوقف حصص التاريخ فترة ليتم التعديل.

في هذا الزمن اللامعقول، من يدري، فقد نفاجأ بحملة تعبئة عامة عربية، تعبئة عامة في المدارس والجامعات، وفي أجهزة الإعلام من طريق الكتب والمنشورات والمحاضرات والندوات، تبدأ بتعليم هذه الأمة «التطبيع»، تساعدها على نسيان تاريخها، تحثها على حب جارتها إسرائيل فوراً.

ومن يدري أيضاً فقد تصدر الأوامر بتكثيف إذاعة أغنية «هافا ناغيلا»، كي تدخل إلى كل منزل عربي، وتنافس أغنية «بتونس بيك» أو أغنية «كلام الناس».

وقد يصبح من المفيد البدء بترجمة الأدب الإسرائيلي إلى العربية، وتوزيعه على معارض الكتاب، وعلى المكتبات، كي نعرف أكثر عن ثقافة الجيران.

تبادل تلاميذ، تبادل أساتذة جامعات، فرق فنية، رحلات سياحية، الخ... إسرائيل جاهزة منذ اليوم لإطلاق محطتين تلفزيونيتين بالعربية والعبرية معاً ستدخلان كل منزل عربي من المحيط إلى الخليج، وقد يكون من أهم برامجها: تعلم العبرية. ومن يدري أيضاً وأيضاً فقد نرد عليهم ببرامج مماثلة لتعلم العربية.

نقول كل هذا، وهو ما كنا ـ إلى ما قبل أشهر ـ نعتقد أننا لن نقوله أبداً، لأن ثمة توجهاً عربياً رسمياً يخاف أن يدهمنا الوقت. فالوقت بالنسبة إلى المسؤولين العرب ـ وخصوصاً بعد جولة كلينتون ـ أصبح بالفعل داهماً.

رسمياً قد (فقط قد) يحدث هذا.

ولكن ماذا لو رفض الناس هذا «التطبيع»؟

حدث هذا من قبل في مصر، بعد اتفاقي كمب ديفيد.

منذ خمسة عشر عاماً يوم توقيع الاتفاق وإسرائيل تحاول أن تخترق الجدار الكبير الذي وضعه الناس أمامها.

النقابات الفنية تمنع أي فنان مصري من السفر إلى إسرائيل تحت طائلة الطرد. ومن شذ منهم طرد فعلاً.

ممنوع على إسرائيل المشاركة في معرض الكتاب المصري الذي تقيمه هيئة الكتّاب، وهي تحاول كل سنة وتمنع.

عدد السياح بين البلدين يتناقص لا يتزايد.

داخت سفارة إسرائيل إلى أن وجدت من يقبل بتأجيرها مقراً.

مكتبها الثقافي لم يجد مكتباً إلاّ قبل أشهر، بعدما اقتنعت الفنانة ماجدة بفوائد «التطبيع» وأجَّرته شقتها.

أجهزة الإعلام المصرية (إذاعة وتلفزيون)، وهي رسمية، انتصرت

وتنتصر للقضايا العربية (وخصوصاً الفلسطينية) وتقف ضد إسرائيل باستمرار.

تسريب البضائع الإسرائيلية إلى السوق المصرية فشل فشلاً ذريعاً.

لم يعرض أي فيلم إسرائيلي في مصر حتى الآن.

هناك شواذ طبعاً، أو سمّه «اختراقات» إذا شئت. كأن يذهب كاتب أو فنان، أو صحافي فيعود ويتغنى بدولة إسرائيل. لكنها حوادث فردية، هدفها حتى الآن الدعاية الشخصية لـ «الشاذ»!

حدث هذا في مصر...

وما يحدث في مصر عادة يحدث عندنا، ولا نعتقد أن شعب مصر أكثر وطنية من الشعوب العربية الأخرى، أو أن الشعوب العربية الأخرى أقل وطنية من شعب مصر.

بعد انتهاء الحرب بين فرنسا وألمانيا، لم تصدر الأوامر إلى الشعبين الفرنسي والألماني بأن يقعا فوراً بعضهما في حب بعض.

ولم يطلب من أحد نسيان التاريخ، أو تغييره.

ترك القرار للوقت والنسيان والاقتناع...

وبعد خمسين عاماً على انتهاء الحرب، شارك جيش ألمانيا، إلى جانب جيش فرنسا، في الاحتفالات بعيد الثورة.

خمسون عاماً فترة معقولة. اللامقبول واللامعقول، أن «تطبعونا» في خمسين يوماً.

هافا ناغيلا!

١٩٩٤/١٠/٢٩

١١

يا عوازل ... فلفلوا!

عندما استمر عصام السرطاوي في مقابلة الإسرائيليين ومفاوضتهم سراً على رغم التحذير، اغتيل في وضح النهار.

في هذه الأيام، والأيام التي ستلي، قد يتعرض للاغتيال كل من يظل معانداً لمقابلة الإسرائيليين ومفاوضتهم علناً.

في الماضي إذا قبض على أحدهم متلبساً بالمقابلة، والمفاوضة، كان ينفي ذلك بإصرار، وينكر بعصبية.

اليوم يعترض طريقك ليخبرك بأوداج منتفخة، إنه قابل بيريز أمس، وجلس مع رابين أول من أمس... وهو في طريقه إلى مقابلة نتنياهو بعد عشرة أيام.

صديق قديم كان يصاب بانهيار عصبي إذا شاهد سياسياً إسرائيلياً على شاشة التلفزيون، فاجأني في القاهرة قبل أيام بقوله: «عندما تعشيت مع أرييل قبل شهر...».

وقاطعته قبل أن يكمل، متسائلاً:

- أرييل ... من؟

وأجاب بتعجب:

ـ شارون طبعاً.

أحد أعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض مع إسرائيل، في القاهرة أيضاً، لا يتوقف عن الحديث لحظة، عن متعة الحوار مع شمعون بيريز أثناء فترة الاستراحة بين جلستين، ولو لم يكرر اسمه بين جملة وجملة، لظننت أنه يتحدث عن قسطنطين زريق أو ساطع الحصري.

عدد حفلات الغداء والعشاء و«الدرينك» التي يدعى إليها دافيد كيمحي في منازل «أصدقائه» العرب، أكثر من أن تعد وتحصى، وهو حتماً يأكل ويشرب في منازل هؤلاء الأصدقاء أكثر مما يأكل ويشرب... في منزله.

تخجل أحياناً، عندما تصرح بأنك لم تصافح إسرائيلياً ـ بعد ـ ولم تقابل إسرائيلياً بعد، ولا تحدثت إلى أحدهم حتى اليوم.

في هذا أصبحت أنت الشواذ. الطبيعي أن تعرف، وتقابل، وتناقش، و«تسند» حديثك بمعلومات من هذه اللقاءات دليلاً على جدية كلامك وصدقيته.

أنا من الذين لم يسعفهم الحظ (أو على الأصح أسعفهم) حتى الآن في لقاء أي إسرائيلي مسؤولاً كان أو غير مسؤول، ولا أريد مثل هذا اللقاء.

معقد بتاريخي وماضيّ، والعمر الذي وعيته وأنا أتظاهر ضدهم صبياً، وأكتب ضدهم شاباً، وأشجع على قتالهم كهلاً... يجوز...

ولكنني لم أخرج من هذه العقدة بعد، حتى لو بقيت المعقد الوحيد، والأخير في عالم العرب.

أعترف بيني وبين نفسي بأنهم هزموا هذه الأمة، وأنهم مرغوا كرامتها في التراب، وأنني سأراهم قريباً وقريباً جداً في كل عاصمة عربية، وأن بيارق سفاراتهم ستملأ سماء العرب، وأن أحداً لا يملك، ولا يستطيع، أن يوقف هذا الطوفان.

وأعترف بأنني لست أكثر وطنية من الذين يقابلون، ويصافحون، ويناقشون، ويتغدون، ويتعشون.

ولكنني لست مقتنعاً، ولن أقتنع حتى لو بقيت وحدي بين ربع المليار عربي.

لن أؤسس حزباً، أو أدخل في تنظيم معارض، أو أملأ الدنيا ضجيجاً أثناء الندوات التي تعقد.

سلاحي كان ولا يزال، قلماً من النوع الذي يستعمله الأطفال في المدارس، وورق أصفر مسطر (تعودته) أكتب عليه رفضي، وأنشره في أي مكان أو منبر يقبل بالنشر.

وظل الحال «ماشياً» حتى مطلع هذا الأسبوع، عندما ذهبت إلى القاهرة في زيارة عمل، ونزلت في فندق «النيل هيلتون» الذي تعودناه، منذ الخمسينيات، لأفاجأ صباح اليوم التالي لوصولي بعشرات الإسرائيليين يملأون المصاعد والمطاعم والصالونات وأحياناً «الحمامات»!

ولما سألت، قيل لي إنهم وصلوا في الليل للمشاركة في ما يسمى «الملتقى الاقتصادي بين أوروبا والشرق الأوسط».

وكان من الواضح أنهم سعداء بالمشاركة، وسعداء أكثر بعشرات العرب الذين تقاطروا من بلاد عدة، ومن كل حدب وصوب ـ كما يقال ـ للبحث عن «شركائهم» في الشرق الأوسط، في آفاق التعاون بينهم (كفريق واحد)، وأوروبا كفريق مقابل.

أخيراً تمَّ اللقاء بيني وبين عشرات الإسرائيليين (وليس إسرائيلياً واحداً فقط) تحت سقف واحد.

الأمانة الصحافية كانت تقضي، بأن أتابع أعمال الملتقى ولو من باب «الحشرية» لكن هذا يعني أن ألتقيهم وجهاً لوجه، وقد يتحول اللقاء مصافحة، فحديثاً... ف ...

وهربت إلى غرفتي.

فجأة، شعرت كأنني في مدينة أصابها وباء الطاعون.

لم أعد أجرؤ على النزول إلى المطعم، أو الجلوس في البار، أو حتى في الصالون. وعندما تضطرني الظروف إلى النزول، في المصعد، لمغادرة الفندق إلى الخارج وأصادف أحدهم أدير له ظهري كتلميذ «مقاصص» في صف الحضانة.

وطالت أيام الملتقى.

وطال هروبي في الغرفة.

والوحدة تجر... أو تجتر الذكريات.

من هذا الفندق بالذات خرج الزعيم جمال عبد الناصر في الستينيات مع ضيوفه من الملوك والرؤساء والحكّام العرب، ليذهبوا مشياً إلى مبنى الجامعة العربية القريب، لافتتاح مؤتمر القمة العربي الأول، الذي دعا إليه للبحث في الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وكنت هناك ...

وآلاف الناس مثلي كانوا هناك في أجلّ تظاهرة، بل في أجمل عرس للتضامن العربي في تاريخ الأمة العربية الحديث... لقد مشى كل زعماء العرب يداً بيد في الشارع العريض الملاصق للنيل، ينثر عليهم الناس الورد، والرياحين، والزغاريد، والأمنيات.

هذا المؤتمر الذي خرج بتفعيل «معاهدة الدفاع العربي المشترك» وبخطط التصدي لسرقة الماء العربي (تحويل مياه نهر الأردن، والليطاني) بين الأمة العربية والكيان الصهيوني.

* * *

في الغرف نفسها التي نام فيها المشاركون في الملتقى من الإسرائيليين، كان ينام يومها الملوك والعرب، والرؤساء العرب، والحكام العرب، والوزراء العرب، والضباط العرب، والصحافيون العرب، إضافة إلى المسؤولين والمرافقين.

لو كانت الغرف تتكلم لكتبت رواية عن «أين كنا... وأين صرنا».

في الغرف والصالونات كانت تهدر موسيقى ونشيد عبد الوهاب «وطني حبيبي... وطني الأكبر»، والصحافة تعانق الصحافة، والزعامة تصفي الخلافات مع الزعامة، وطاقات الأمة مجتمعة بهدف واحد وعلى هدف واحد: التصدي للدولة الطارئة.

* * *

لا داعي لتكرار ما حدث بعد ذلك، وأين كنا وأين صرنا. يكفي أن نذكر ونتذكر أن بطلنا للسلام الآن إسحق رابين، كان هو الجنرال الذي أذلّنا واحتلنا وأهدر كرامتنا وهزمنا، وجاء اليوم يبعث رجال أعماله إلى فندق «هيلتون» بالذات، لمفاوضة رجال أعمالنا (أو من قبل منهم) لإنشاء شركات ومصارف مختلطة، تتولى صنع المستقبل الاقتصادي للعالم العربي الذي يصرون على تغيير اسمه إلى الشرق الأوسط.

... وفي هذا «الهيلتون» بالذات، وهو أول فندق بنته الثورة المصرية، والذي عاصر أهم لقاءات العرب وندواتهم.

هذا الفندق الذي كان يشهد كل ليلة لقاء صنّاع الكلمة العرب، من كل أنحاء دنيا العرب، يسهرون حتى الصباح يناقشون ويجادلون في أحوال هذه الأمة، بات يسهر الآن حتى الصباح مع تصفيق أبناء إسرائيل للراقصة «لوسي».

وأبدلت أغنية «وطني حبيبي ... وطني الأكبر» بأغنية «يا عوازل... فلفلوا!».

١٩٩٤/١٢/١٠

١٢

البديهيون!

في واشنطن عاصمة أميركا، اكتشف فيصل الحسيني ما يأتي:

«يبدو أن ما يناسب إسرائيل يناسب أميركا! وما لا يناسب إسرائيل لا يناسب أميركا!

وصعّد لهجته وهو يتحدث صوتياً إلى مندوبة إذاعة «الشرق»، هناك فاتّهم أميركا مباشرة، ودون مواربة، بـ «الانحياز إلى إسرائيل».

وعندما سألته المندوبة إذا كان من خلال مقابلته للمسؤولين الأميركيين قد استطاع تغيير هذا الوضع، أو التأثير فيه على الأقل، أجاب:

«بصراحة لا، وكل ما استطعت فعله هو شرح الموقف».

اكتشاف فيصل الحسيني أن أميركا «منحازة» إلى إسرائيل جاء متأخراً نحو نصف قرن، وبالتحديد ٤٧ عاماً بالتمام والكمال.

وتحديداً للتحديد، منذ استشهد والده البطل عبد القادر الحسيني في معركة القسطل اليائسة.

وزير القدس في السلطة المحلية، أو على الأصح المسؤول عن ملف القدس في سلطة «أبو عمار»، (لأن إسرائيل تعترض على لقب وزير القدس) وهو اللقب الذي يحمله الحسيني، قال في نهاية حديثه:

«إذا استمر هذا ـ الانحياز ـ فأنا لا أستطيع الاستمرار في الدفاع عن سياسة السلام».

انتهى الحديث.

الحديث أذيع مساء الخميس، ويقال إن أضواء مكاتب وزارة الخارجية الأميركية في واشنطن لم تطفأ في ذلك الليل الطويل، فقد عكف المسؤولون الأميركيون الكبار، وعلى رأسهم الوزير وارن كريستوفر، ونائباه روس وبيلليترو، يساعدهم جيش من الخبراء والمحللين، على درس تأثير كلام فيصل الحسيني على مسيرة السلام، وخصوصاً عندما قال إنه «لا يستطيع الاستمرار في الدفاع عن سياسة السلام».

ويقال إن البند الأول على جدول أعمال محادثات رئيس وزراء إسرائيل إسحق رابين الذي وصل أمس إلى العاصمة الأميركية، مع المسؤولين الأميركيين الكبار وعلى رأسهم سيد البيت الأبيض بيل كلينتون، كان كلام سيد «بيت الشرق» فيصل الحسيني عن موقفه الأخير من قضية السلام.

* * *

في عالم السياسة كما في عالم الصحافة، هناك حزب كبير منتشر له أعضاء ومقرات في كل عاصمة عربية، ويكاد يكون الحزب العربي الوحيد الذي يمارس نشاطه وعمله في كل بلاد العرب، من المحيط إلى الخليج. هذا الحزب هو «البديهيون» واسمه كما هو

واضح مشتق من كلمة «بديهي» وهي كلمة لا نعتقد أنها في حاجة إلى تفسير.

قادة هذا الحزب يصرّحون كل يوم، ويتحدثون كل يوم، ويكتبون كل يوم، ويحضرون الندوات والاجتماعات ويشاركون في الأفراح والأتراح، ولهم «عجقة»، ولهم «في كل عرس قرص»، معروفون جداً، صورهم تظهر في الصحف يومياً (ما عدا المجلات الأسبوعية)، وأقل مقال أو تصريح لهم يقصم ظهر القارىء، وأحياناً يدفعه إلى الإضراب عن القراءة مدة تراوح بين شهر وثلاثة أشهر.

لنا زميل صحافي وصديق، يكتب مثلنا منذ أكثر من أربعين عاماً، ولم ينقطع عن الكتابة ولا يوماً واحداً، ولا أسبوعاً واحداً، ومع ذلك فلا يذكر أحد له مقالاً واحداً، ولا حتى جملة واحدة في مقال.

في القضايا العامة، الكبرى منها والصغرى، يتخصص هؤلاء الناس بتكرار ما هو مكرر، كأن يقول أحدهم أو يكتب:

«ما أخذ بالقوة لا يسترد إلاّ بالقوة».

«إن الذي يحكم أميركا هو اللوبي الصهيوني».

«معركتنا مع الاستعمار لم تنته بخروجه، لأنها مستمرة مع أذنابه».

إلى آخر المعازيف (جمع معزوفة).

هذا طبعاً مع «قفل» كل مقال ببيت شعر، أو بيت مشهور من النثر، مثلاً:

«وللحرية الحمراء بابٌ
بكل يدٍ مضرجة يدقُّ»

«مشيناها خطى كتبت علينا».

«تجري الرياح بما لا تشتهي السفن»

حتى جاء فيصل الحسيني بعد هذا العمر من الصراع مع إسرائيل ليقول:

«إن أميركا منحازة إلى إسرائيل».

لا نلوم فيصل الحسيني فهو عضو (أصبح بارزاً) في حزب «البديهيون»، المشكلة أن هؤلاء يشكلون الأكثرية من كتّابنا وزعمائنا.

ومع ذلك نسأل: لماذا انتصرت إسرائيل علينا؟

سؤال بديهي، مثل كلام الحسيني.

١٩٩٥/٥/٦

١٣

قبعات الديموقراطية!

قبعات كثيرة ارتفعت، وقبعات كثيرة سترفع تحية لـ «الرئيس» ياسر عرفات.

غلاة المعارضين الفلسطينيين اشتروا قبعات خصيصاً ليرفعوها اعترافاً بأن الرجل قد نجح في إخلاء - وليس تحرير - معظم المدن والقرى الفلسطينية الآهلة.

حتى الرئيس حافظ الأسد قال في مؤتمره الصحافي في القاهرة:

«أنه ضمن الاتفاق (الذي اعترض عليه أصلاً ولا يزال) هناك تقدم».

ليست ثمة ذرة شك في أن عرفات سيفوز في انتخابات الرئاسة التي ستجرى في العشرين من شهر كانون الثاني/ يناير المقبل، وأن «حزبه» - إذا صحت التسمية - سيفوز في اليوم ذاته بغالبية في «البرلمان».

«أبو عمار» يتصرف كرئيس حتى قبل الانتخاب، فحرس الشرف يصطف، والمارشات تعزف، كلما غادر غزة وعاد إليها، حتى لو كانت رحلته إلى أصغر قرية من القرى «المحررة» في الضفة الغربية.

السؤال الآن هو: أي رئيس يريد الفلسطينيون، وإلى أي نظام حكم يطمحون؟

هناك إجماع كامل على أن الشعب الفلسطيني يريد رئيساً ديموقراطياً، ويطمح إلى نظام حكم ديموقراطي. نقطة على السطر.

فهل سيتحقق ذلك؟

وهل يستطيع عرفات أن يمارس ذلك، ويطبق ذلك، حتى لو شاء؟

الماضي، ماضيه القريب والبعيد، يرجح أنه لا يستطيع. فقد مارس السلطة ـ حتى كتابة هذه السطور ـ كأي حاكم عربي، يعتبر الديموقراطية ترفاً، والشعب غير مؤهل وغير جاهز لممارستها، ويعتقد أن نظام الحاكم المنفرد، والقرار المنفرد، هو النظام الأصلح، وأن مكان المعارضة، إذا رفضت ذلك، هو السجن.

وإذا كان «المكتوب يُقرأ عن عنوانه» ففي مطلع هذا الأسبوع طلبت «السلطة» من رئيس تحرير جريدة «القدس» (يحيى العلمي) التي تصدر في القدس نشر خبر مقابلة الرئيس عرفات للبطريرك الأرثوذكسي على الصفحة الأولى من الجريدة. العلمي، ضمن اجتهاده المهني، ارتكب جريمة مخالفة طلب «أوامر» السلطة، فنشر الخبر على الصفحة الثامنة.

بعد صدور العدد، استدعي العلمي إلى مقر مخابرات السلطة (يسمونها الأمن الوقائي) في أريحا. وبدون سلام ولا كلام أمر رئيس الجهاز العقيد جبريل رجوب بتوقيفه.

* * *

نريد أن نعتقد أن الرجوب تصرف من عنده، بلا أوامر، وأن الرئيس عرفات سيغضب عندما يعرف بما حدث، على أساس أنه لم يكن

يعرف أنه سيحدث، وأنه إذا كان غضبه شديداً فسيعفي الرجوب من مهامه، «كي لا يصبح الرقص حنجلة»، أو على الأقل إذا كان غضبه خفيفاً، أن يأمر بعدم تكرار الأمر.

فالشعب الفلسطيني الهارب من مخابرات إسرائيل، لا يريد (ولا يقبل) بعد المعاناة الهائلة في ظل الاحتلال، أن تحكمه مخابرات حتى لو كانت فلسطينية. والشعب الفلسطيني الذي عانى مع «أشقائه العرب» ما عانى، في ظل أنظمة الحكم المنفرد، والقرار المنفرد، لا يريد (ولا يقبل) وهو يصنع وطناً فلسطينياً، أن يكون الحكم فيه مشابهاً لأنظمة الحكم الهارب منها.

والشعب الفلسطيني، الذي يقول ويدعي (وهذه هي الحقيقة) أنه من أكثر الشعوب ثقافة في العالم (عدد الجامعيين منه أكثر من أي شعب في الأمة العربية، وفي دول المنطقة بما فيها إسرائيل)، لا يريد (ولا يقبل) أن يتحكم في مصيره جاهل أو لابس جزمة، وقد أصرَّ وهو في تشرده، وفي تنظيماته، وحتى في ميليشياته، على أن يمارس أكبر قدر من الديموقراطية. و«الانفصالات» التي حدثت في منظماته بسبب الديموقراطية لا مثيل لها، عدداً ونوعاً، في تاريخ المنطقة.

النخبة منه، درست وعاشت في دول ديموقراطية، وعرفت «طعمها» وماذا تعني.

وفي برلمان الغربة (المجلس الوطني الفلسطيني) فرضت الديموقراطية على القرار، على رغم محاولات عرفات (الناجحة أحياناً) لتغييبها.

وإذا كان لشارع الفاكهاني في بيروت ذاكرة، فهو يذكر كيف كان الصراع يمزق الظلام، من اعتراضات أفراد «القيادة» على تفرد «القائد» بالقرار.

صحيح أن «القائد» في أيام النفي والهجرة والغربة والتشرد استطاع أن «يدجن» هذه القيادة. فحول الديكتاتورية الفردية «ديكتاتورية جماعية». ولكن ما ينطبق على الخارج، لا يمكن أن ينطبق على الداخل، وإن من استطاع أن يصمد ويتصدى لاحتلال دام ٢٨ عاماً، من غير أن يركع، لن يركع اليوم أمام أي محاولة لإعادة القمع، فالقمع هو القمع حتى لو كان وطنياً.

نحن لم نشتر قبعة، ولا نملك واحدة أصلاً لنرفعها.

سنشتري ونرفع فقط إذا كنا مخطئين، واستطاع ياسر عرفات أن يحكم ديموقراطياً، بنظام ديموقراطي.

١٩٩٥/١٢/٣٠

١٤

محمد ضيف:
الغائب الحاضر في مؤتمر واشنطن!

إلى أسابيع خلت، كان محمد ضيف شاباً عادياً في الرابعة والعشرين من العمر، يرتدي الجينز، ويحب ارتياد المقاهي الشعبية في غزة والضفة، ويتحمس إذا تطرق الحديث إلى الوضع السياسي، ولا يخفي تعاطفه مع حركة «حماس»، ولم يكن يحمل السلاح قط.

فجأة أصبح محمد ضيف المطلوب الرقم واحد لدى كل الأجهزة الفلسطينية والإسرائيلية والأميركية... ولدى قمة شرم الشيخ ومعظم الذين شاركوا فيها.

قبل أن يصافح الرئيس الأميركي بيل كلينتون الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، كان يسأله عن محمد ضيف.

وما من مرة تحدث فيها وزير خارجية أميركا وارن كريستوفر مع مقر السلطة الوطنية الفلسطينية في غزة، إلاّ بدأ الحديث بالسؤال عن محمد ضيف.

فيصل الحسيني قال في تصريح صحافي، إن حصار الضفة وغزة (وتجويعهما) لن ينتهي إذا ظل محمد ضيف طليقاً.

يقسم أحد مساعدي «أبو عمار» أن «الختيار» يحلم بمحمد ضيف في منامه.

يقال إن محمد ضيف يداعب أحياناً بعض أجهزة الأمن الفلسطينية تلفونياً بالاتصال بها متسائلاً: شو أخبار محمد ضيف؟

محمد ضيف متهم بأنه وراء سلسلة الانفجارات الأربعة الأخيرة التي هزت إسرائيل، وهزت مسيرة السلام، وهزت العالم.

ويوصف بأنه رئيس الجناح العسكري «السري» لحركة «حماس» وهو غير الجناح العسكري «العلني» لحركة «حماس» والمعروف باسم «كتائب عز الدين القسام».

لا أحد يعرف العدد الحقيقي للمعتقلين من حركة «حماس» ومنظمة «الجهاد الإسلامي في فلسطين» في سجون السلطة، ويقال إن العدد المعلن ٧٠٠ معتقل ـ حتى الآن ـ هو أقل من الواقع بكثير، يقابله نحو ألف معتقل في سجون إسرائيل حتى كتابة هذه السطور.

ومع ذلك ليس بين هؤلاء محمد ضيف... ولذلك يستمر الحصار (والتجويع).

الذي لا يقال هو أن محمد ضيف يكاد يصبح بطلاً شعبياً، ويوماً بعد يوم يتزايد الحديث عنه بطريقة تقترب من الأساطير، وأن أحلام الناس في ظل الحصار، والجوع، والبطالة، واليأس، بدأت تدور حول الرجل الذي يطارده العالم، وإذا به أقوى من العالم والأجهزة.

ظل المهندس يحيى عياش يلقب «الإرهابي الرقم واحد» في كل وكالات الأنباء، حتى اصطادته أجهزة إسرائيل، فإذا بجنازته (أو

جنازاته) تغلق المدن والشوارع مما اضطر ياسر عرفات إلى أن يعزي به شخصياً بعدما رفع الناس مقتله إلى «مرتبة الشهادة».

نشك في أن الذين أغلقوا الشوارع والمدن في جنازة يحيى عياش يوافقون على قتل الأبرياء، وتفجير الباصات، والأماكن العامة، بل نعتقد أن غالبيتهم توافق على السلام ـ حتى على سلام أوسلو ـ ونعتقد أيضاً أن معظمهم قد أدلى بصوته في انتخابات ياسر عرفات رئيساً.

لكن القهر (قهر إسرائيل)، والغطرسة (غطرسة إسرائيل)، واستمرار إذلال الناس، والآن حصار الناس وتجويع الناس... ستجعل محمد ضيف بطلاً وأسطورة، كما جعلت يحيى عياش.

* * *

محمد ضيف كان الغائب الحاضر في مؤتمر المتابعة لقمة شرم الشيخ الذي عقد في واشنطن.

فالانتحارات التي «هندسها» كانت السبب الأساسي للدعوة إلى قمة شرم الشيخ.

وكي لا تتكرر هذه الانتحارات تقاطر الملوك، والرؤساء، والحكّام، والمستشارون إلى شرم الشيخ، وذهب رئيس الرؤساء بيل كلينتون إلى إسرائيل، وحضر اجتماعاً لمجلس وزراء إسرائيل، وأطلق شعار: «أمن إسرائيل فوق الجميع»، وتبرع بمئة مليون دولار من أجل هذا الأمن، وأرسل المعدات المتطورة والأسلاك المكهربة والكلاب المدربة.

وقررت إسرائيل أن تعتقل الشعب الفلسطيني بكامله ما دامت عاجزة عن اعتقال محمد ضيف.

ويبقى هذا الشعب قيد الاعتقال ما دام محمد ضيف حراً طليقاً يداعب مطارديه فيطيّر النوم من عيونهم.

* * *

ماذا لو استمر هروب محمد ضيف؟

ماذا لو استمر هذا الهروب إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية؟.

هل يبقى الحصار، ويبقى التجويع، ويبقى جيش إسرائيل في الخليل، وتبقى مفاوضات المرحلة النهائية مجمدة؟

إذا استمر هروبه، واستمر هذان العناد والتعنت الإسرائيليان، فهل يدخل محمد ضيف التاريخ، كالشاب الفلسطيني العادي، كالرجل الذي ألغى... أوسلو؟

كل شيء معقول في زمن اللامعقول.

١٩٩٦/٣/٣٠

١٥

ديكتاتورية ... بدكتوراه!

لا نريد أن نناقش «أبو عمار» في مسألة انتهاك حقوق المواطن الفلسطيني، في الدولة التي لم تقم بعد.

نريد أن نناقش ذلك الشرطي الفلسطيني الذي تولى تعذيب مواطن فلسطيني حتى الموت.

ونناقش المحقق الفلسطيني الذي يرضى ضميره أن يبقى مواطن فلسطيني في السجن أشهراً طويلة، من دون تهمة ومن دون محاكمة.

ونريد أن نناقش القاضي الفلسطيني الذي يرضى أن يحاكم مواطن فلسطيني أمام محكمة أمن عليا لا تعقد جلساتها إلاّ في الظلام، وفي معظم الأحيان من دون وجود محام يدافع عن المواطن، وتصدر حكماً نهائياً مبرماً من دون استئناف أو تمييز وأحياناً تظلم.

ونريد أن نناقش زائر الفجر الفلسطيني الذي لا يراعي حرمة منزل عندما يدخل المنازل مفتشاً وباحثاً عن مجرم فلسطيني متهم بتعكير صفو أمن إسرائيل.

ونريد أن نناقش شرطي طولكرم الفلسطيني، وكيف طاوعته أصابعه لإطلاق الرصاص على المتظاهرين الأبرياء من شعبه الفلسطيني، وقتل أحدهم. نريد أن نسأله هل استطاع أن ينام هانئاً في تلك الليلة بعدما أدّى واجبه؟

نحن لا نعرف هؤلاء... لا أخلاقهم من أخلاقنا، ولا تصرفاتهم من تصرفاتنا، ولا تربيتهم من تربيتنا.

تبريراً، يقال إنهم تربية بعض «الأنظمة» التي عاشوا في ظلها سنوات، قبل العودة إلى الوطن.

وهذا تبرير غير مقبول.

فنصف الموافقة على كاريكاتور وطن، كان للهروب من هذه الأنظمة.

كيف تصير الضحية جلاداً؟

لا نعرف.

وكيف يهرب إنسان من ظلم، ليمارس الظلم على الناس؟

لا نعرف.

ومن أين هذه العبقرية التي استطاعت أن تجمع في قطعة أرض محتلة، كل مساوئ الأنظمة، تضاف إليها كل مساوئ إسرائيل؟

لا نعرف.

كل هؤلاء الناس لا نعرفهم، ولا نعترف أنهم منا.

إلاّ إذا كان ما يقال حقيقياً.

وما يقال، إنه بعد هذا الفراق بين الداخل والخارج الذي استمر قرابة نصف قرن، لم يعد هناك شعب واحد. صار هناك شعبان يكاد الواحد منهما لا يعرف الآخر.

«شعبان» مسحوقان، صحيح، فكيف يستقوي ضعيف على ضعيف، ويتجبر مسحوق على مسحوق؟

لا نعرف أيضاً.

أي كلام مضحك هذا «إننا أكثر الشعوب العربية ديموقراطية»، بعد الذي جرى.

ألف باء الديموقراطية لم تمارس، ونحن على بعد مليون كيلومتر من الدولة المستقلة.

غريب، معظم البلاد من حولنا بدأت ديموقراطية، وانتهت ديكتاتورية، إلاّ نحن. فقد أخذنا دكتوراه في الديكتاتورية قبل أن ندخل «الحضانة» في الديموقراطية.

١٩٩٦/٨/٢٤

١٦

نصف قرن من الكذب!

هل صحيح أن اتفاق أوسلو «لم يتضمن أي بند يتحدث عن وقف الاستيطان»؟

إذا كان هذا صحيحاً، فهو كارثة.

أما إذا كان غير صحيح، فإن وزير خارجية إسرائيل دافيد ليفي، قائل هذا الكلام في العاصمة الأردنية عمان وفي مؤتمر صحافي مشترك مع وزير الإعلام الأردني مروان المعشر، كذاب.

إذا كان ليفي يكذب، ونرجو ذلك، فإن نشر البند (أو البنود) المتعلقة بوقف الاستيطان في اتفاق أوسلو يصبح أكثر من ضرورة، قبل أن يوسع الوزير الإسرائيلي دائرة الكذب ويعمم ما قاله على عواصم العالم، هذا إن لم يكن قد قام بهذا التعميم بالفعل.

إن غموضاً كبيراً يحيط بما وُقّع وما لم يوقع في أوسلو، وبالتالي فالمطلوب الآن، وخصوصاً في هذه الأيام التي يتقرر فيها مصير أوسلو (إلغاء أو تنفيذاً)، أن يكون الرد على الكذب، بالحقيقة.

مثلاً: يدعي نتنياهو أن سياسة الاستيطان التي قرر تنفيذها، هي سياسة الحكومة الإسرائيلية السابقة التي كنا نحب ونعشق، وأنه لم

يأتِ بجديد، إلاّ وضع هذه السياسة موضع التنفيذ.

فهل هذا صحيح؟

إن الوقت لا يحتمل الكذب. لا الكذب الإسرائيلي، ولا الكذب العربي، وخصوصاً إذا كان الكذب يتعلق بمصير وطن.

أصلاً، عندما بدأ الحديث يتسرب سراً عن أوسلو، قلنا جميعاً إنه كذب، وإذا بنا نكتشف أنه حقيقة.

واليوم، اليوم يقال إن اتفاق إعادة الانتشار في الخليل (الموقع) هو في غاية الإجحاف في حق الفلسطينيين، وأنه لو وافقت إسرائيل عليه بحرفيته (الموقعة)، وأعلن، لفجع الناس به، كما فجعوا بالكثير من بنود أوسلو ولا سيما منها تلك المتعلقة بالأرض والسيادة.

صراحة، هذه الأمة لم تعد تصدق أحداً. تشعر هذه الأمة أنها كانت تعيش كذبة كبرى، وإن الكذبة لا تزال مستمرة. بل، وهنا الفاجعة، هناك جزء كبير من هذه الأمة على استعداد لتصديق إسرائيل، ومن يملك إحصاءً دقيقاً عن عدد المستمعين العرب إلى إذاعة إسرائيل، أو المشاهدين لتلفزيونها، يصاب بحال ذهول من هذا الإقبال الهائل على أعلام «العدو».

ولا داعي إلى فتح الجروح والتذكير بعصر الكذب الذي مرَّ فيه الإعلام العربي (والرسمي خصوصاً)، والذي كان من نتائجه (أو نتيجته الكبرى) الوضع الذي نعيشه هذه الأيام.

علينا، وفوراً، أن نبدأ عصر الصدق. الصدق الحقيقي، الصدق الذي قد يبكي، لكنه يظل أفضل من الكذب.

من يبدأ؟ لا ندري.

من الذي سيبلغ إلى هذه الأمة حقيقة الموقف كما هو؟

لا ندري.

الذي ندريه أن علينا، وللمرة الأولى، أن نبدأ بمعالجة الكوارث والمصائب لنصف قرن من الكذب بقول الحقيقة مهما كانت قاسية (وهي قاسية فعلاً).

علينا ألا نقلب الهزائم انتصارات.

وأن نعترف، إذا قررنا الصدق، بأننا هزمنا، كما لم تهزم أمة من قبل، وأن طريق إزالة آثار هذه الهزيمة تبدأ بالاعتراف بها، ثم بالبحث عن المستقبل في ضوء هذا الاعتراف.

ألا يكفينا من الهزيمة، أن اتفاق أوسلو أصبح مطلباً قومياً، ومن المحيط إلى الخليج، وأن أقصى ما نطالب به إسرائيل، هو السماح لعمالنا بدخول أراضيها، للمساهمة في بناء مستوطناتها؟!

عذراً، فقد قلنا إننا لا نريد فتح الجروح.

ولكن ماذا نفعل والجرح مفتوح... مهما كذبنا.

١٩٩٦/١٢/٢١

١٧

الأرض والسماسرة!

في أول عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، وعندما كان الأمل فيها كبيراً، يوم اعتبر البعض أنها الخطوة الأولى نحو «الوطن»، ويوم تدفق العشرات من رجال الأعمال الفلسطينيين (الذين يحملون عشرات الجنسيات المختلفة) إلى المناطق «المحررة»، بعضهم ليساهم في إعمارها، والبعض الآخر لأنه رأى فيها فرصة لـ «الاستثمار»، ويوم كان هؤلاء «الروتشيلدات» الفلسطينيون من كل أنحاء المعمورة يتجمعون في مكتب سكرتير «أبو عمار» في انتظار موعد، وبعضهم في استجدائه، أرسل أحدهم عرضاً (عبر وسيط) إلى رئيس وزراء إسرائيل يومها إسحق رابين لشراء مستعمرة (وليس مستوطنة كما يكتب خطأً ودائماً) إسرائيلية صغيرة جداً (١٢ منزلاً) تقع بجانب غزة، وتسببت بأكثر من حادث أمني أدى إلى التوتر. يومها أجاب رابين عن العرض قائلاً للوسيط: قل لصديقك أن أرض إسرائيل ليست للبيع.

وعندما اعترض الوسيط قائلاً: ولكنها أرض مصادرة.

سارع رابين إلى القول: عندما يحين الوقت ستفاجأون جميعاً بمساحة الأراضي التي نملكها.

... وعندما اعترضت السلطة الوطنية، في عز علاقتها الجيدة مع حكومة إسرائيل (أيام رابين أيضاً) على بناء إسرائيل مجموعة من المنازل في قرية سلوان المجاورة للقدس، كان الجواب رسالة تثبت «ملكية» إسرائيل للأراضي التي قامت عليها المنازل.

وعندما قامت القيامة (التي لم تقعد بعد) على البدء ببناء مستعمرة جبل أبو غنيم، وقف بنيامين نتنياهو، وفي القاهرة، وفي مؤتمر صحافي مشترك مع الرئيس حسني مبارك وفي وجوده، ليقول: ولماذا الاعتراض على البناء في أرض نملك معظمها؟

والقيامة قائمة الآن على نشر قائمة مفصلة بأسماء الذين باعوا أراضي في فلسطين لليهود بين العام ١٩١٨ والعام ١٩٤٥، أي أيام حكم الانتداب وقبل قيام إسرائيل.

اليوم أصبح بيع الأراضي لإسرائيل (أو لليهود من خارج إسرائيل) هو القضية الملتهبة بين إسرائيل والسلطة الوطنية، وذلك عندما أعلنت السلطة أنها في طريقها إلى إقرار مشروع قانون يعاقب بالإعدام كل من يبيع أرضاً لإسرائيل أو لليهود (كان القانون سارياً أيام الحكم الأردني).

ومع أن القانون لم يصدر بعد، فقد تناست إسرائيل كل القضايا والمشاكل العالقة مع السلطة الوطنية، واعتبرت أن لا قضية إلاّ هذه القضية، وأن على السلطة ليس فقط أن تتراجع عن القرار، بل أن تتعهد «حماية» السماسرة الذين يبيعونها الأرض.

وكالعادة شغلت إسرائيل ماكينتها الإعلامية الرهيبة، وتحرك اللوبي

اليهودي في الولايات المتحدة الذي يحرك الكونغرس كما يريد، مستغلة استغلالاً هائلاً اغتيال ثلاثة سماسرة في الأسابيع الأخيرة، ومتهمة السلطة الفلسطينية مباشرة بأنها ضالعة (عبر أجهزتها) في هذا الاغتيال.

السلطة الوطنية تنكر تماماً أن تكون لها علاقة بهذه الاغتيالات من قريب أو بعيد.

«لكن هذه السلطة تعترف بأنها تمتلك أسماء ٣١ سمساراً فلسطينياً يبيعون هذه الأراضي،ولكن (والكلام لوزير العدل الفلسطيني فريح أبو مدين) أصدرت أوامر بمنع نشر هذه الأسماء خوفاً من إيذاء أصحابها، وهذا يؤكد موقفنا أن السمسار يجب محاكمته وإنزال العقوبة به وفق القانون وليس بواسطة القتل».

* * *

الموقف الآن:

١ ـ السلطة الوطنية ماضية في مناقشة مشروع القانون في المجلس الاشتراعي وتقول (حتى الآن) أن لا تراجع عنه.

٢ ـ الحكومة الإسرائيلية تهدد بأن إقرار مشروع القانون قد ينسف العملية السلمية بكاملها، وأن على السلطة الوطنية أن تتراجع.

٣ ـ الحكومة الأميركية ـ على لسان نيكولاس بيرنز الناطق باسم الخارجية ـ متضامنة مع إسرائيل في هذا الموقف.

٤ ـ الكونغرس الأميركي يهدد بوقف المساعدات الاقتصادية والمالية للسلطة الفلسطينية، إذا لم تتراجع.

٥ ـ السماسرة (نعم السماسرة) يهددون على لسان أحدهم

(في مقابلة مع صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية، بإقامة «تنظيم إرهابي» بالتعاون والاتفاق مع المستعمرين اليهود، يتولى تصفية رجال الأمن الفلسطينيين في الضفة الغربية «الذين نعرفهم ونعرف بيوتهم وأرقام سياراتهم».

* * *

الأرض.

الأرض، كانت ولا تزال وستبقى هي لب الصراع بيننا وبين إسرائيل.

الأرض، كانت لب هذا الصراع أيام الانتداب البريطاني، وأيام الحكم الأردني، وأيام شبه الحكم الفلسطيني.

هم يعرفون ذلك، ونحن نعرف ذلك.

من يملك الأرض، يملك السيادة.

وإسرائيل تريد أن تملك، بل وتغتصب هذه الأرض، بالمصادرة حيناً، وبالشراء حيناً آخر، وبالقوة دائماً.

لذلك عندما حاولت (مجرد حاولت) السلطة الوطنية (التي فاجأتها حركة البيع) أن تقترب من موضوع الأرض، اعتبرت إسرائيل، فوراً، أن هذا هو الخط الأحمر الكبير الممنوع على أحد حتى الاقتراب منه. مع العلم أن لا عربي، بل لا أحد يسمح له بشراء متر واحد من الأراضي داخل إسرائيل، سواء أكانت هذه الأرض ملكاً ليهودي، أو ملكاً (على الورق) لفلسطينيين هاجروا يوم قامت إسرائيل.

أحمد قريع (أبو العلاء) رئيس البرلمان الفلسطيني، وصف موقف إسرائيل بـ «الوقاحة».

صحيح، ولكن متى كان موقف إسرائيل منا مهذباً، أو غير وقح؟
هل تتراجع السلطة أمام الضغوط المتزايدة والمتصاعدة.
نشك في ذلك، فالتراجع معناه لا أن تنتصر إسرائيل فحسب، بل أن ينتصر السماسرة، وإذا انتصروا، فقد لا تجد السلطة أرضاً تتفاوض عليها في المرحلة النهائية من المفاوضات.
والمعركة لا تزال في بدايتها.

١٩٩٧/٦/٧

الفصل الثاني

صحافة وإعلام

١

يوم هاجرت الصحافة!

في منتصف السبعينيات عندما هربنا من لبنان، وجئنا إلى أوروبا لنكون رواد ما سمي فيما بعد «الصحافة المهاجرة»، كان مفهومنا للحرية بسيطاً: أن نكتب بلا خوف.

في البدء، كتبنا فعلاً بلا خوف، وعشنا فعلاً بلا خوف.

ليس في أوروبا (بالنسبة إلى الصحافي) زوار فجر، وإمكان الخطف معقد، وقرار الرصاصة القاتلة أصعب في المهجر منه في «الوطن»!

عدونا الوحيد، البعيد، كان الرقيب العربي.

فهو في كل عاصمة عربية ينتظرنا، نتخيله (لأننا لا نعرفه) جالساً في غرفة مظلمة يحمل قلماً أحمر، يحكم ويتحكم بكل ما ينشر في عالم العرب، يرفع من يشاء ويذل من يشاء، بل يلغي من يشاء بقرار، بكلمة واحدة: تمنع!

ونشأت بيننا وبين هذا الرقيب علاقة غريبة، نخافه من بعيد، ونحاول ألا نغضبه، فما نفع الصحافة المهاجرة إذا كان لا يقرأها أحد؟

واكتشفنا بعدما توغلنا في الغربة، أننا أبدلنا خوفنا بخوف، وأن قسوة الرقيب المجهول في عاصمة عربية تكون أحياناً أكثر من قسوة أمير الميليشيا في بيروت.

وسنة بعد سنة، اكتشفنا أن الحرية (أو حتى شيئاً منها) تعامل في العالم العربي كوباء وأن إدخال المخدرات إلى عاصمة عربية قد يكون أسهل من إدخال الكلمة. إن على هذه الصحافة إما أن «تستزلم» وإما أن تستسلم، وإنها في النهاية تكاد تصبح عوناً للحاكم على المواطن، بدل أن تكون عوناً لهذا المواطن على الحاكم.

وكما طارق بن زياد «البحر من ورائه والعدو من أمامه» أصبحنا نحن «الرصاصة من ورائنا والرقيب من أمامنا»، وكما فعل طارق ابن زياد، لم يكن لنا خيار إلاّ المواجهة، مع الفارق أن ابن زياد كانت أمامه جبهة واحدة، أما نحن فكانت أمامنا إحدى وعشرون جبهة مرة واحدة.

قيل: «لا يعرف الشوق إلاّ من يكابده»، ولا يعرف أحد معنى قهر الصحافي عندما تتوالى برقيات مصادرة مطبوعته كل أسبوع، وإذا لم يرتدع تتحول المصادرة منعاً.

الغريق فعلاً لا يخاف البلل.

وقبل أن تغرق، قررت الصحافة المهاجرة أن تستجمع شجاعتها وأن تبدأ بتطبيق ما هاجرت من أجله أصلاً: أنْ تكتب من دون خوف.

وخاضت فعلاً أكثر من معركة بل خاضت كل معارك العرب، والأهم من ذلك أنها خاضت معارك الناس.

فهي عندما ساهمت (تقريباً وحدها) في معركة إسقاط جعفر النميري، كانت تخوض المعركة ضد كل «النميريين» في العالم.

وعندما خاضت بشراسة معركة التصدي لصلح أنور السادات المنفرد مع إسرائيل، كانت تتحدى كل حاكم عربي أن ينفرد بالصلح.

وعندما وقفت إلى جانب العراق في معركته مع إيران، فإنها كانت تخوض معركة أي بلدعربي ضد أي أجنبي.

وعندما كانت تتحدث عن الديموقراطية والحرية كل أسبوع وبإسهاب، فإنما لتذكر بالديموقراطية الغائبة في الوطن الأم.

وعندما تصدت لاتفاق ١٧ أيار/مايو بين لبنان وإسرائيل كانت تتصدى للمد الإسرائيلي الذي كاد يغرق لبنان.

وكانت المعارك أكثر من أن تحصى، وأصبحت المصادرة ـ المنع أكثر من أن تحصى.

وعندما لم تنفع المصادرة ولم «يؤدب» المنع، قررت الأنظمة أن تصدر «صحافتها» في المهجر.

وبدأ طوفان إصدار الصحف والمجلات «الأنظمية»، بإمكانات وأموال كالخيال، واختلط الحابل بالنابل، ونبتت كالفطر طبقة من الكتّاب والصحافيين بل حتى من الناشرين الذين لم يسمع بهم أحد من قبل، وصدرت الأوامر إلى الرقيب المجهول بالتشدد في المنع وفي المصادرة، حتى بدأنا نشعر أن هذا الرقيب يكاد يصادر الجريدة أو المجلة ويمنعها لمقالات وتحقيقات وأخبار لم تنشر بعد!

أصبح يحاسبنا على النيات لا على الأعمال.

لم يغدق مال عربي (أيام كان هناك مال عربي) كما أغدق على صحافة الأنظمة. لقد خاضت الأنظمة هذه المعركة كأنها تخوض معركة مصيرها ووجودها.

ولم تكن مخطئة في تقويمها لخطر صحافة عربية متطورة في المهجر، تكتب بلا خوف، وبحرية.

فالمنع والمصادرة لا يكفيان لمنع وصول المقال.

ويوم كتب كاتب هذه السطور مقاله الموجه إلى جعفر النميري بعنوان: «سيادة الرئيس لماذا لا ترحل؟» هُرِّب المقال إلى كل منزل في الخرطوم.

وقصيدة نزار قباني «قصيدة إلى بلقيس» وزع منها أكثر من كل ما وزع نزار قباني من الكتب في حياته المديدة.

ورفعت الأنظمة شعار «آخر الدواء الكي»، فعندما استمرت الصحافة المهاجرة (أو بعضها) في الصدور على رغم المصادرة والمنع اللذين وصلا إلى ما يشبه القمع، تقرر العمل إما على شراء هذه المطبوعات وإما على إغلاقها وبشتى الوسائل.

البعض استسلم للإغراء (الذي كان شديداً) والبعض رفض.

الذي رفض فوجيء، وفي غضون أشهر فقط، بشركات الإعلان ابتداء من نيويورك بلندن وانتهاء بطوكيو تلغي حجوز إعلاناتها من دون سبب أو مبرر. ومن دون إعلان (وهو العصب الأساسي والحقيقي لاستمرار أي مطبوعة) لا يمكن أي مطبوعة مستقلة أن تستمر.

لقد هُددت هذه الشركات بإغلاق مكاتبها في العواصم العربية، إذا هي استمرت في الإعلان في المطبوعات المغضوب عليها، مضافاً إلى النصيحة التي وجهت إلى رجال الأعمال العرب، الذين يعملون وكلاء للبضائع الأجنبية، «بأن الإعلان في هذه المطبوعات ليس مستحباً».

«لا يكلف الله نفساً إلاّ وسعها»، هكذا كان حال الصحافة المهاجرة التي تعرضت لهجوم الإغلاق.

ومع ذلك، والشهادة لله، صمدت... حتى النفس الأخير.

وكان أمامها، في النهاية، أحد أمرين: إما أن تموت واقفة كالشجرة وإما أن تنتهي جالسة بجانب الهاتف لتتلقى أوامر أصغر ملحق صحافي في أصغر سفارة عربية.

«المستقبل» رحلت واقفة كالشجرة!

١٩٩٤/٦/١١

٢

من بكاء إلى بكاء!

خلال أربعة أيام فقط، هي أيام عيد الفطر، بلغت إيرادات فيلم عادل إمام «بخيت وعديلة» مليون جنيه مصري، وذلك في مدينة القاهرة وحدها.

الرقم قياسي في تاريخ السينما المصرية.. والعربية.

صحيح أن عادل إمام هو نجم كبير، ونجم «شباك التذاكر» رقم واحد في مصر، ولكن هذا وحده لا يفسر هذا الإيراد الخيالي، خاصة في وقت تكاد فيه الأفلام المصرية، لا تغطي تكاليف الفيلم الخام الذي يصرف عليها.

السبب ببساطة أن الناس في مصر، (وفي عالم العرب) تريد أن تضحك، وفي فيلم «بخيت وعديلة» الذي يعود فيه عادل إمام إلى الكوميديا بعد طول غياب، قدم عادل إمام للناس ما يحنّون إليه: الضحك.

يكفي أن يتابع الناس في مصر، أو أي عاصمة عربية نشرات الأخبار التلفزيونية، حتى يصابون بالاكتئاب، أو ما هو أشد وأدهى من الاكتئاب، قبل أن تنتهي النشرة.

ويكفي أن يطالعوا الصحف، وخاصة الأخبار والتصريحات الرسمية حتى يصابوا بالرغبة في البكاء، وأحياناً كثيرة... الانتحار.

وإذا خرج أي مواطن منهم من منزله هرباً من نشرات الأخبار، أو «للتمويه» بعد قراءة جريدة، فلن يستطيع العودة إلى المنزل (حتى لو أراد) قبل ساعات، لأنه إن لم يقع في حفرة حفرها مقاول ونسي ردمها، يعلق حتماً بـ «عجقة» السير التي أصبحت القاسم المشترك الأكبر في كل عواصم العرب.. تقريباً.

وإذا عاد إلى المنزل بعد ساعات العذاب ولجأ من جديد إلى جهاز التلفزيون، وتحاشى نشرات الأخبار، والمقابلات السياسية، واجهته سلسلة من البرامج التي تتميز بـ «ثقل دم» تصبح نشرات الأخبار بإزائها، رحمة ونعمة.

أما إذا كان محظوظاً ولديه «دِش» أو اشتراك يلتقط المحطات الأجنبية، فإن مجرد المقارنة الذهنية بين ما يشاهده على شاشة هذه المحطات، وبين ما يشاهده على المحطات المحلية، يبعث في أعماقه رغبة قديمة بالقفز.. من نافذة المنزل.

منذ نصف قرن تقريباً وهذه الأمة (العربية) لا تضحك، أنها تنتقل من بكاء.. إلى بكاء، وإذا صادف وأن ضحكت في يوم من الأيام، فلكي تدفع الثمن، وسريعاً، بمزيد من البكاء.

وبعيداً عن البكاء السياسي الذي لا حاجة لشرحه، هل هناك أمة في العالم الآن، وعلى مشارف القرن الواحد والعشرين، لا يزال ثلاثة أرباع أفرادها يعتبرون إدخال أطفالهم إلى المدرسة... إنجازاً!! وعدم انقطاع الكهرباء عن منازلهم إعجازاً، وإيجاد ما يكفي لإطعام عائلاتهم أعجوبة!! وعدم حلولهم في سجون الأنظمة ولو مرة واحدة في حياتهم على الأقل.. حظاً باسماً من السماء!!

هل توجد أمة في القرن العشرين لا يزال مريضها لا يعرف الطريق إلى المستشفى، وفلاحها لا يستطيع أن يأكل من أرضها، ونصفها عاطل من العمل، والهدف الأسمى والأنبل لأي مواطن فيها هو: الهجرة.

هل هناك أمة لا تعرف عناوين أبنائها في العالم، ولا يريد أحد من أبنائها في العالم أن يعود إليها، وإذا عاد إليها «مضطراً» فبجواز سفر أجنبي يلقيه أمام (مواطنه السابق) موظف الجوازات في أي مطار عربي، وكأنه إعلان براءة من هذه الأمة التي.. «كانت» خير أمة أخرجت للناس.

* * *

للأسف لا يوجد عندنا إلاّ عادل إمام واحد، مع أن كل مواطن فينا بحاجة إلى عادل إمام.

وفي السنوات الأخيرة كدنا نفقد حتى هذا الـ «عادل إمام» الوحيد، وذلك عندما قرر أن يتحول إلى مصلح سياسي من طريق سلسلة من الأفلام والمسرحيات الهادفة، كان آخرها مسرحية «الزعيم» وفيلم «الإرهابي» الذي جاء بعد فيلم «الإرهاب والكباب» وكاد يتحول فيها إلى «وزير داخلية» أو رئيس مباحث ومصلح اجتماعي.

فيلم «بخيت وعديلة» أعاد عادل إمام إلى ما يجب أن يكون عليه (ولا ينساه)، أي الإنسان القادر على بعث، بل وانتزاع البسمة من الشفاه المتشققة من كثرة العبوس...

ألا يكفي أننا خسرنا دريد لحام!

* * *

... ابتسم، أنت عربي!!

١٩٩٥/٣/٩

٣

في مسألة المهنة

في باريس كنت خارجاً لتوي من حضور الفيلم الجديد لكلينت ايستوود «الطريق إلى ماديسون»، اشتريت الصحف العربية من «الكشك» الذي تعودته، وتعودني من أكثر من عشرين سنة، وجلست أقرأها بمتعة المدمن الممنوع من التدخين، لأفاجأ بخبر بارز في إحداها يقول: انتهى الممثل كلينت ايستوود من تصوير فيلمه الجديد «الطريق إلى ماديسون» والذي سيعرض في الموسم المقبل في صالات العرض في العالم.

ضحكت. لا بد أن المحرر الفني في الصحيفة العربية الكبرى «انحشر» بخبر لـ «تسكير» الصفحة (كما نقول) فلجأ إلى خبر عمره ما يقارب السنة، فأرسله إلى المطبعة وهرع إلى موعد العشاء.

عذرت المحرر، فقد كنت على موعد عشاء، قبل أربعين سنة، ولم أجد حتى خبراً قديماً لـ «تسكير» الصفحة، وجدت صورة فـ «فبركت» لها خبراً وذهبت إلى موعد العشاء.

الخبر «المفبرك» كان أيضاً خبراً فنياً، ولكن ذا «أبعاد سياسية»، كما يقال.

حدث هذا العام ١٩٥٥، وكنت أعمل في مجلة «الصياد» يوم كانت زهرة المجلات في لبنان، أيام عميدها وأستاذ الجميع المرحوم سعيد فريحة.

وانحشرت كما انحشر محرر خبر كلينت ايستوود، وفجأة رأيت أمامي صورة الممثل مارلون براندو، وبما أنني لم أكن محرراً فنياً، والصفحة التي أحررها سياسية، أمسكت بالصورة وأرسلتها إلى المطبعة مع عنوان يقول: «امنعوا أفلام هذا الصهيوني».

لم أعد أذكر تفاصيل الخبر الذي كتبت، وإن كان فحواه يقول إن براندو متبرع دائم لإسرائيل.

وذهبت إلى العشاء...

كانت المفاجأة أن مكتب مقاطعة إسرائيل في دمشق، صدق الخبر، وما هي إلاّ أسابيع حتى صدر قرار يمنع أفلام مارلون براندو من دخول العالم العربي.

وعبثاً حاول ممثل الشركة التي توزع أفلام براندو رفع الحظر وإلغاء القرار، فقد كانت «الصياد» أصدق من كل الوثائق التي تقدم بها.

للقصة بقية: انتقاماً أو غضباً، بدأ مارلون براندو يتبرع بالفعل لإسرائيل، واستمر كذلك إلى أن حدث نوع من الاتفاق بين الشركة المنتجة لأفلامه؛ ومكتب المقاطعة على رفع اسمه عن القائمة السوداء، إذا توقف عن التبرع... وهكذا كان.

* * *

حدث هذا قبل أربعين سنة، ماذا يحدث اليوم؟

تابعت قراءة الصحف العربية في ذلك الليل الباريسي المبلل بالمطر.

لاحظت، أننا (أهل المهنة) كنا «نفبرك» الأخبار (أحياناً) قبل أربعين سنة، وكان الحكّام يصدقونها.

أما اليوم، فالحكّام «يفبركون» الأفكار والأحداث، ونحن نصدِّقها، وتالياً فنحن جميعاً نعيش في عملية تكاذب كبرى، والضحية ـ الوسيلة في آن واحد هي المهنة: الصحافة.

نصف رؤساء التحرير في العالم العربي، لا يصدقون ما تنشره صحفهم (على ألسنة الحكام) والنصف الآخر يكذب على نفسه، ويدَّعي أنه يصدق.

نصف الذين يذهبون لإجراء مقابلات صحافية مع الحكّام يعرفون سلفاً أن ثلاثة أرباع ما سيكتبونه على لسان الحكام ليس حقيقياً، والنصف الآخر يكتب ما سيقوله الحاكم، قبل أن تتم المقابلة.

نصف الذين يكتبون في تأييد الحاكم منتفع، والنصف الآخر خائف.

نصف الصحافة يملكه الحاكم، والنصف الآخر متعاطف مع الحكّام، لأسباب... إعلانية ـ إعلامية...

لم يعد الخيار هو الحرية المسؤولة، صار الخيار هو الحرية التي لا تعارض ولا تعترض. الرقيب في كل العواصم العربية صار من دون عمل، لأن الصحف... تراقب نفسها.

لم يعد الحاكم مضطراً إلى سجن الصحافي لتأديبه، صار يكتفي بتجويعه. أبدل التعذيب بالترويض، لم يعد هناك «قضية» أو قضايا، صار هناك حلول.

الخلاف، لم يعد يفسد للود قضية لأنه لم يعد هناك خلاف أصلاً.

لا أحد يتحدث (أو يكتب) عن المضمون، الحديث والكتابة صارا في الشكل وعن الشكل.

«فنّ الممكن» لم يعد يقتصر على السياسة، امتد أيضاً إلى عالم السلطة الرابعة.

من بقي من الجيل الذي يرفض أن يوافق قبل أن يناقش ويقتنع والذي يستمر في قول «لا» في زمن الـ «نعم»، صار في طريقه إلى الانقراض تماماً كالديناصورات.

وكما «زمان الوصل في الأندلس»، انتهى زمان الخطف (فكلنا مخطوفون) وضرب الموسى (موضة قديمة) والاغتيال... لأن له رائحة.

وبعد ذلك أنلوم المحرر الذي نشر خبراً بائتاً بريئاً عن كلينت ايستوود و«الطريق إلى ماديسون»؟

العوض بسلامتكم.

١٩٩٥/١٠/٢١

٤

في مسألة المهنة أيضاً!

زمان (قبل الكومبيوتر) يوم كان لكل حرف مقياس، كنت تكتب عدداً معيناً من الكلمات، وتعرف سلفاً أنها تكفي للمساحة المخصصة لمقالك.

اليوم، حيث يصغّر الكومبيوتر الحرف ويكبّره ـ كما تشاء ـ فأنت خاضع لحكم الإعلانات، ولذلك كان من المفروض على «النهار» أن توزع الأسبوع الماضي، نظارتين طبيتين مع كل عدد من أعدادها، كي يتسنى للقارىء قراءة ما كتبناه بعنوان «في مسألة المهنة».

وفي مسألة المهنة:

ففي الخمسينيات قرر الأستاذ فيليب تقلا أن يصبح زميلاً لنا، فاتفق مع المرحوم الأستاذ حنا غصن على إصدار جريدة «الديار» (التي كان يملكها) معاً. وكنت في عداد المحررين.

ومنذ بدأت الكتابة وأنا أهوى وضع عشر نقاط بعد كل كلمة (وأحياناً قبلها)، ولفتت هذه الظاهرة الأستاذ فيليب ـ أمد الله بعمره ـ فاستدعاني إلى مكتبه، وما إن جلست حتى قال لي:

بتسمح «نستعير» كم نقطة من مقالك لاستعمالها في مقالي، فقد أبلغت إليّ المطبعة أنه لم تعد هناك نقاط عندها لمقالي بعدما تمّ صف مقالك (كانت الجريدة يومها تصف باليد).

ثم استرسل يشرح لي أنه يجب أن يكون لكل نقطة معنى، فالنقطة الوحيدة بعد الكلمة تعني انتهاء المعنى، والنقطتان تعنيان... ثم الثلاث والأربع إلى آخره.

وعلى رغم اقتناعي بكلام الأستاذ فيليب، إلاّ أنني لم أتوقف عن رش النقاط في كل مقال أكتبه.

تجربتي في «الديار» بمعزل عن التنقيط، تجربة لن أنساها، فقد استقطب لها الأستاذ فيليب الكتّاب الكبار وعلى رأسهم الأستاذ الكبير إميل خوري، والصحافيين الكبار والزملاء الواعدين (وكنا منهم)، ومع ذلك بقي توزيع الصحيفة محدوداً، على رغم أن الشريك حنا غصن كان ينفرد كل يوم بـ «مانشيت» محلية مهمة وخطيرة ومثيرة، تكفي وحدها لبيع أرقام كبيرة.

هذا في الوقت الذي كانت جريدة كـ «التلغراف» التي يحررها الزميل الراحل نسيب المتني تقريباً وحده، تكاد تختفي من السوق بعد صدورها بقليل.

ومن يومها إلى اليوم، وأنا أسأل نفسي: ما هي «الكيمياء» التي تشد القارىء إلى جريدة ما، وما الذي يجعله يبتعد عنها؟

أشك في أنني أعرف الجواب الكامل حتى الآن، على رغم أنني توليت إصدار مجلات عدة ورئاسة تحريرها، كانت آخرها «المستقبل».

وأيضاً الشيء بالشيء يذكر في لبنان، أعني السوق المحلي، لم تبع مجلة في تاريخ الصحافة اللبنانية بقدر ما باعت «الحوادث»، يوم

كان يصدرها المرحوم سليم اللوزي، وكنت رئيس تحريرها قبل أن أصدر «المستقبل»، وفي استطاعة المدير العام لشركة التوزيع اللبنانية الصديق فؤاد تويني أن يعطي شهادة بذلك.

كان عدد المحررين في «الحوادث» يومها لا يزيد عن عدد أصابع اليدين، ولم يكن لها لا مراسلون ولا من يراسلون، وطبعاً لا مكاتب في أي مكان، وكانت تحرر من الغلاف إلى الغلاف في بيروت، ومع ذلك كانت أرقام مبيعاتها مع الباعة المتجولين من دون المكتبات وأكشاك الصحف وفي بيروت فقط ما يقارب الـ ٢٥ ألف نسخة أسبوعياً، وهو رقم لم تكن تطبعه ولا تصل إليه أربع أو خمس مجلات مجتمعة.

ما هي الكيمياء؟

لا أزال، حتى اليوم، أعجز عن الإجابة الكاملة.

إن هذه «الكيمياء» لا تخضع لمعادلة محددة، أو «روشتة» معينة، وإلا كان جميع «هواة» إصدار الصحف والمجلات درسوها وطبقوها.

وهي تماماً كالمعادلة التي تجعل القارىء يقبل على قراءة مقالات كاتب معين ويرفض أن يقرأ لكاتب آخر، على رغم أن «الاثنين» بذلا مجهوداً مماثلاً في جمع المعلومات واختيار الموضوعات، فالموضوع واحد والمعلومات واحدة، والفكرة هي هي، فإذا كتبها كاتب معين قرأت له، وإذا تناولها كاتب آخر عزفت عنه.

في أميركا ـ بطولها وعرضها ـ لم تصدر مجلة سياسية ناجحة منذ عشرات السنين بعد «تايم» و«نيوزويك»، وهناك أيضاً يسألون: ما هي المعادلة؟

ولا جواب.

أخيراً، قبل أسابيع أصدر ابن الرئيس الأميركي الراحل جون كينيدي (جون جونيور) مجلة سياسية وهو يعتقد أنه يملك أسرار «المعادلة».

نرجو التوفيق له، ولكل المدعين أنهم يملكون أسرارها فقد توقفنا عن إصدار المجلات منذ سنوات!

١٩٩٥/١٠/٢٨

٥

في بيتنا ... «دِش»!

لم أندم في حياتي كما ندمت عندما ركّبت على سطح منزلي في باريس صحناً لاقطاً (دش) هائل الحجم، كي لا تفوتني أي قناة فضائية عربية.

مبعث الندم أن هذا الصحن الذي يجعل العالم قرية صغيرة ـ كما يقال ـ ينقل إليك تفصيلاً أخبار العرب.

وأخبار العرب لا تسر، بل تبعث على ما هو أكثر من الحزن، إنها تبعث على القهر.

بكل تؤدة راقبنا المؤتمر الصحافي الذي توج القمة الثلاثية في القاهرة (مصر، الأردن وفلسطين).

اعتبرنا القمة مهمة بأشخاصها أولاً، ولأنها تأتي بعد حرب لبنان، وقبل الانتخابات الإسرائيلية، وفي أزمة تطبيق تفاهم نيسان.

«أبو عمار» قال إنه شخصياً كان وراء موافقة شمعون بيريس على بعث الحياة في تفاهم نيسان، يعني لا جهود كريستوفر، ولا عناد دوشاريت! ولا موقف أنييللي كان وراء التفاهم. ياسر عرفات هو الذي فرض على بيريس أن يوافق.

الرئيس مبارك والملك حسين أبديا أسفهما لما حدث، وتعاطفهما مع الشقيق لبنان في محنته.

لا رأي لأي واحد من الثلاثي في انتخابات إسرائيل، فهذا «شأن داخلي».

الثلاثة تمنوا أن يستمر مسار السلام، وإن كان رئيس مصر لا يرى حلاً هذه السنة.

فجأة وقف مراسل أميركي شاب قال إنه يمثل محطة «سي إن إن» التلفزيونية الأميركية الشهيرة، وسأل: كيف ستتصرفون إزاء مشاعر الغضب التي تجتاح شعوبكم، نتيجة لحرب عناقيد الغضب؟

سؤال قنبلة، كأنه إحدى قنابل «عناقيد الغضب».

مَن سمح لهذا المراسل أن يتكلم، ومن أذن له أن يطرح مثل هذا السؤال، وكيف تسلل، خصوصاً أن كل الأسئلة تقريباً تأتي من صحافيين ومراسلين عرب «رسميين» يعرفون الحدود والخطوط الحمر؟

الكاميرات مسلطة ولا أحد يستطيع أن يهرب من الجواب، ومع ذلك كان الهروب!

صاحب السيادة نظر إلى صاحب الجلالة، وصاحب الجلالة استنجد بصاحب الفخامة... وتلي ما يشبه الفاتحة على أرواح ضحايا لبنان.

وأقفل المؤتمر.

يلعن الساعة التي ركّبنا فيها «دِش».

١٩٩٦/٥/١٥

٦

«عربنة» الثقافة الأوروبية!

بعون الله تعالى غزونا الفضاء.

لم تبق دولة عربية تقريباً، إلاّ افتتحت قناة تلفزيونية فضائية.

غسيلنا لم يعد ينشر على سطوحنا فقط، إنه منشور في كل مكان من نيويورك إلى طوكيو، مروراً بباريس وبرلين، وهبوطاً على لندن وسنغافورة.

وما عجزت عنه القنوات الرسمية تولته قنوات خاصة، والحبل على الجرار، كما يقال، فنحن أمة قررت أن تدخل العالم من فوق، وخصوصاً بأغانينا وموسيقانا ومسلسلاتنا التي تجعل هوليود تخجل من نفسها، وتتوسلنا أن ترسل إلى ديارنا بعثات تدرس فن الإخراج والإنتاج والتمثيل والمونتاج، إلى آخر ما يلزم الصناعة.

أما كتّاب السيناريو الذين حازوا انبهارنا، فقد لملموا أوراقهم، وذهبوا يبحثون عن رزقهم في مهنة أخرى، إذ لو استمروا، ثم بدأ المشاهد يقارن بين ما نكتب نحن وما يكتبون، لتبهدلوا أيما بهدلة.

ولا تسأل عن سر اختفاء المغنين والمغنيات الكبار في باريس ولندن

ونيويورك، فمجال المنافسة معدوم، ورحم الله أديث بياف لأنها انتقلت إلى رحابه، فلم تتعرض للإهانة أمام منافساتها، ولم يحمد الله أحد على مرضه وشيخوخته كما حمده فرانك سيناترا وإلاّ كانت أسطورته، وأسطورة صوته، انتهت يوم تبدأ قناة «الفجيرة» الفضائية بالبث.

ولولا عراقة الـ «سي أن. أن.» في عالم الأخبار والبرامج السياسية، لما صمدت، ومع ذلك فإن الرعب قد دبَّ فعلاً في قلوب المسؤولين عنها، وهم يفكرون جدياً ـ عوض المنافسة غير المتكافئة ـ في سرقة بعض المذيعين ومحرري الأخبار، للنهوض بمستوى محطتهم قبل أن يتحول المليار مشاهد الذين يتابعون المحطة حالياً، إلى بضع مئات، بعد أن تكون فضائية قطر قد استولت عليهم.

المعلِّقون العالميون الكبار اختصروا الطريق وتقدموا بطلبات عمل إلى فضائياتنا، قبل أن يتضوروا جوعاً، أو يذهبوا في غياهب النسيان.

القضية لن تنتهي عند هذا الحد.

الضجة قائمة قاعدة في أوروبا على الغزو السينمائي والتلفزيوني الأميركي، حتى وصل الأمر إلى تسميته «أمركة الثقافة الأوروبية».

لم تهدأ الضجة، لكنها بعد وصولنا إلى الفضاء، أبدلت كلمة «أمركة» بـ «عربنة الثقافة الأوروبية والأميركية معاً».

الحمد لله، الحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه.

١٩٩٦/١١/٣٠

٧

الانقلاب الأول ... من دون بلاغ!

تلفزيون عربي في باريس، ومن باريس.
اللهم زد وبارك.

في لندن تلفزيون عربي، وفي روما، ويقال قريباً في نيويورك، والحبل على الجرار، وكلها تبث إلى عالم العرب، وإلى بقية العالم.

إضافة إلى القنوات الفضائية العربية التي تبث من عالم العرب إلى العالم.

وإذا اتسع وقت الإنسان لمشاهدة هذه القنوات، يكتشف فوراً أنها استطاعت تحقيق إنجاز كبير ومذهل، عجزت عنه كل الأنظمة السياسية، والأحزاب السياسية، والمنظمات السياسية، بما في ذلك جامعة الدول العربية.

استطاعت ببساطة أن تجمع العرب (ليس «كلمة» العرب بالضرورة) ولكن العرب.

للتفسير، برنامج غنائي (تافه عادة) يتلقى اتصالات (وفاكسات) من المشاهدين. في أقل من ساعة يتلقى هذا البرنامج اتصالات من جميع الدول العربية تقريباً، ومن جميع دول العالم التي يقيم فيها عرب.

فهذا تلفون من الجزائر، وهذا فاكس من الإمارات، وذلك هاتف من لوس أنجلس، ورسالة من أم القيوين، إلى آخره.

وما يحصل في البرنامج الغنائي التافه يحصل في البرنامج السياسي الذي ليس ضرورياً أن يكون تافهاً، وإن يكن بعض مقدمي هذه البرامج يصرون أحياناً على التفاهة!

أحياناً تذهَل من بعض الاتصالات السياسية، فهذا صوت لا تعرفه ولم تسمع باسمه من قبل يعطي رأياً في قضية معقدة، وفي لحظات تكتشف أنك أمام رجل (أو امرأة) مطّلع، مثقف، متابع، يمتلك من المعلومات ما لا تملكه أنت، ومقدم البرنامج.

وأحياناً يدب الجدل بين صوت من نواكشوط وآخر من القدس المحتلة، فإذا أنت أمام حوار تلفوني ـ تلفزيوني أرقى بكثير من معظم الندوات التي تقام في العواصم العربية، وتنقلها الصحف والتلفزيونات، وتقام لها المهرجانات.

مبدئياً، لا رقابة على أي كلام، لأن البرامج تبث مباشرة على الهواء، ولذلك فجرعة الحرية التي يتضمنها الاتصال هي أكبر بكثير مما يجرؤ على قوله (أو كتابته) أي مواطن خائف من الرقابة على هاتفه في بلاده.

أما ما يحصل للمواطن «الجريء» بعد ذلك، فعلمه عند الأجهزة.

ما نريد أن نقوله إن هذه التلفزيونات، والقنوات الفضائية العربية، صارت بفضل ثورة المعلومات والاتصالات ـ التي لا فضل لنا فيها ـ مركز استقطاب لكل العرب من المحيط إلى الخليج، يلتقون عبرها ومن خلالها، سواء حول أغنية، أو برنامج سياسي أو ثقافي أو اجتماعي، وهذا ما لم يحصل من قبل في التاريخ.

السؤال، بعدما صار هذا الاستقطاب جامعاً، كيف نستفيد منه؟

وقبل الجواب، ملاحظة: الكلمة المكتوبة لا تصل تقريباً إلى القارىء العربي، فأكثر الكتب مبيعاً وانتشاراً وضجة، لا يتعدى آلاف النسخ.

وحال الصحف والمجلات (خارج حدود بلادها) ليس أفضل من حال الكتب، يقابل ذلك أن أتفه برنامج تلفزيوني يشاهده عشرات الملايين (نكرر ملايين) يتسمرون أمام الشاشات الصغيرة ساعات وساعات.

هذه الملاحظة هي فقط للتدليل على أهمية هذا الاستقطاب وخطورته، إذ يجعل في دقائق قليلة مطرباً من الدرجة العاشرة أكثر انتشاراً وشهرة من طه حسين وأحمد شوقي معاً.

نعود إلى السؤال: كيف نستغل هذا الاستقطاب؟

استفادت من هذا الاستقطاب حتى الآن الأنظمة العربية الحاكمة، فلكل حاكم عربي ـ من دون استثناء ـ صولات وجولات يومية على الشاشة، تنقل كلامه (وأحياناً ملامح وجهه) إلى الملايين كل يوم.

أحياناً ـ وأحياناً فقط ـ تمر المعارضة في هذه القنوات مرور الكرام، وتعطى الحرية لقول رأيها في دقائق، ويحصل هذا عادة خلال أزمة بين بلدين عربيين يملك كل منهما قناة فضائية تفتح كل منهما بابها ـ خلال الأزمة فقط ـ للمعارضة في البلد الآخر.

وثالثاً، وهي كلمة حق يجب أن تقال، استطاع هذا الاستقطاب أن يجمع العرب خلال الأزمات (التي لا يختلف عليها أحد)، والقضايا، مثل قضية القدس أخيراً.

لكن هذا الجمع ظل ناقصاً لأنه اقتصر على الناحية الإعلامية وحدها، من غير أن يتعداها ـ إلاّ في حالات قليلة ـ إلى إضافة الثقافة السياسية إلى المعلومة.

إذ لا يكفي أن تقول أن القدس عربية، ولا يكفي أن تشرح أن بنيامين نتنياهو يغتصبها في وضح النهار، ولا يكفي أن تقول لنا إننا غاضبون من هذا الاغتصاب.

نراهن ـ وسنربح الرهان ـ على أن تسعين في المئة من المشاهدين والمتعاطفين مع قضية القدس لا يعرفون تاريخها، وإذا فاجأهم سؤال بسيط مثل: لماذا هي عربية؟ فسيعجزون عن الإجابة.

وهذا المثل ينطبق على كل القضايا العربية المشتركة التي يعرف المشاهد عناوينها فقط ويجهل تفاصيلها.

العنوان الكبير، هو الجواب الكبير عن سؤال، ماذا نستطيع أن نفعل؟

هو، باختصار وببساطة، أن نستغل هذا الاستقطاب لتثقيف الناس، وتحديداً في القضايا الأساسية، ومنها ماذا يجمع بين العرب، وما هي الهوية العربية، وما هي الآمال العربية، ولماذا أجهضت، وكيف نبعث أحلامنا المنكسرة، ولماذا هزمنا و...

ثقافة: ثقافة في التراث العربي والتاريخ العربي، (ولا مانع من تاريخ الخلافات العربية ولماذا حصلت)، ماذا يجمعنا، وماذا يفرقنا في الموسيقى والأدب وبقية الفنون الخ...

باختصار أيضاً، تعريف العرب بالعرب، وتعريف العرب بأنفسهم.

وإذا حصل هذا، فسيكون أكبر انقلاب في تاريخنا الحديث، ونكاد نقول أول انقلاب، ومن دون بلاغ رقم واحد هذه المرة!

١٩٩٧/٤/١٢

٨

دستور عربي ... لحرية الصحافة!

قد يكون الحل الوحيد لوقف هذه المحاولات الدؤوبة والمستمرة للحد من الحريات الصحافية، والتي تصل أحياناً إلى حد الاعتداء عليها، هو وضع قانون عربي موحد للصحافة يُطبّق في جميع الدول العربية من دون استثناء.

الخطوة الأولى يجب أن تبدأ بقرار الاتحاد الصحافيين العرب بوضع هذا القانون ـ الدستور، وبعد إقرار المبادىء العامة (وهي معروفة وواضحة)، يختار الاتحاد ما يسمى لجنة صياغة يجب أن تضم، إلى جانب الصحافيين، مجموعة من القانونيين الكبار، ولا بأس إذا استعانت بخبراء من الخارج، بينهم خبير من الأمم المتحدة (في حقوق الإنسان)، وخبراء آخرون ممن سبق لهم أن ساهموا في وضع قوانين للصحافة.

وبعد الانتهاء من صوغ مشروع القانون، تقدم نسخة من المشروع إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية تمهيداً للدعوة إلى دورة خاصة وطارئة لمجلس الجامعة لمناقشته.

ويتم لقاء جامع، الأول من نوعه بين «رعايا» الصحافة، وممثلي

الحكومات العربية، بين المذبوح والذابح ـ إذا صح التعبير ـ وتستمر الدورة شهراً أو شهرين أو ثلاثة في انعقاد دائم، حتى تخرج بدستور يكفل هذه الحرية ضمن مواد محددة متفق عليها، وموافق عليها، وموقعة، وملزمة للطرفين: الحاكم والمحكوم.

إذ ليس من المعقول والمقبول، ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين، وفي عصر الحريات وحقوق الإنسان، أن تبقى قوانين الصحافة خاضعة لـ «مزاج» فرد، أياً كان، يستيقظ صباحاً معكر المزاج، أو يقرأ مقالاً لا يعجبه، فيصدر قانوناً ـ إذا طبّق ـ يحتاج إلى موازنة جديدة خاصة لتوسيع السجون، وللإنفاق على الشرطة الخاصة التي ستتولى اعتقال هؤلاء الصحافيين.

إلى ما قبل أيام كنا نعتقد أن ما حدث في مصر لن يتكرر، عندما حاول البعض قبل سنة تقريباً تمرير قانون الصحافة «القراقوشي» الخاص، وكيف قامت القيامة ولم تقعد، حتى حسم الموقف رئيس عاقل اسمه حسني مبارك عبر إلغاء القانون وتعديل بعض مواده.

لكن المشكلة كما يبدو أن ليس كل الحكّام والرؤساء العرب حسني مبارك المؤمن فعلاً بالحرية والديموقراطية، لأنه لو كان كل الحكّام والرؤساء العرب يؤمنون مثل إيمانه بالحرية والديموقراطية، لما وصلت الأمور في عمان ـ الأردن إلى ما وصلت إليه، ولكان العاهل الأردني قد ردَّ مشروع قانون الصحافة الذي اقترحته الحكومة عوض أن يسارع إلى تبنيه (إلى حين مناقشته في مجلس النواب) ويتبناه بمرسوم ملكي، لا يصدر عادة إلاّ في الأمور الخطيرة جداً والمهمة جداً، والتي تتعلق بمصالح البلاد العليا.

لذلك وكي لا يتكرر ما حدث في عمان، ويقال إنه على طريق الحدوث في أكثر من عاصمة عربية، نقترح هذا الدستور الصحافي

للحريات، والذي لا نقبل ـ إذا تمت الأعجوبة ـ إلاّ بأن يحمل تواقيع الملوك والرؤساء والحكّام العرب.

فالمشروع يستأهل قمة، وهو في أهمية الدفاع العربي المشترك، والسوق العربية المشتركة، ومحكمة العدل العربية شرط، (نكرر) شرط ألا يلقى مصيرها!

١٩٩٧/٥/٣١

٩

عصر «الهلس»

بلا مبالغة، كتبتُ في حياتي الصحافية أكثر من ٢٠ ألف مقال، ونُشر في نهاية العام الماضي كتابي الخامس عشر، ولا أستطيع أن أحصي عدد التعليقات الإذاعية التي كتبتُها (وأذعتها) وظهرتُ على شاشة التلفزيون أكثر من عشرين مرة.

الناس، أو معظم الناس، لا يذكرون أو يتذكرون من كل هذا، إلا ما قلته على الشاشة الصغيرة، التلفزيون.

هل نحن على أعتاب نهاية عصر الكلمة المكتوبة (ومن يكتبها)، وبداية عصر الكلمة المرئية والمسموعة في آن واحد؟

أتفه مذيعة تلفزيونية اليوم يعرفها الناس أكثر مما يعرفون نجيب محفوظ.

وأصغر قارئ للأخبار على الشاشة الصغيرة أشهر من أي كاتب صحافي، أمضى في مهنة المتاعب (وليس البحث عنها)، ما يقارب نصف هذا القرن.

هل يعني هذا أن نكسر أقلامنا، ونسارع إلى طلب وظيفة، أي وظيفة، في هذا العالم (عالم التلفزيون) الذي فرض نفسه على بيوتنا وحياتنا معاً؟

شاعر مغمور، يقدمه مذيع (أغمر) مدة دقائق، فيقرأ قصيدة أو قصيدتين لا تنشرهما أي جريدة أو مجلة تحترم نفسها، يصل حتماً بشعره إلى عدد من الناس يفوق بكثير الذين قرأوا للمتنبي، والذين سيقرأونه.

إذا قلت لأحد أنك لا تزال تكتب بالقلم على ورق أبيض، كما كان يفعل كل من سبقك إلى الكتابة منذ اختراعها، وأنك لم تصل بعد إلى الكتابة على الكومبيوتر، نظر إليك باحتقار، وإذا كان ودوداً نظر إليك بشفقة.

كان الناس ينامون مع كتاب، صاروا ينامون مع كاظم «الساهر».

حتى متعة كتابة الرسائل وتلقيها، هي في طريقها إلى الانقراض، فقد طحش عليها «الأنترنت» والـ "EMAIE". لن يرسل إليك أحد، أو ترسل إلى أحد رسالة معطرة تحتفظ بها سراً في خزانة الذكريات، أقصى ما تطمح إليه أن تتسلم رسالة عبر الآلة الباردة.

لدي شعور أنهم ينتظرون رحيلنا، أو توقفنا عن الكتابة، أو وصولنا إلى مرحلة اليأس، كي يحولونا إلى «سوق البرغوت» للأنتيكا، سواء في بيروت، أو في باريس.

تعزي نفسك بأن ما يحدث عابر لن يستمر طويلاً، طفرة، كأغاني الشباب، وأن عهد الكلمة المكتوبة (بالورق والقلم)، لن يهزه هذا الإعصار الآتي من الغرب، وأن ألف كاتب تلفزيوني لن يصل إلى ركبة طه حسين، أو توفيق الحكيم، وأن ألف مطرب «فيديو كليب» لن يطاول حذاء محمد عبد الوهاب، وأم كلثوم.

أنت تكابر.

فلم يعرف «الملايين» نجيب محفوظ إلا عبر نقل أدبه إلى الشاشة الصغيرة، قبلها كانوا بالآلاف التي لا تتعدى أصابع اليدين، إن لم نقل اليد الواحدة.

والملايين أيضاً شاهدوا ورقصوا على أغنية «نور العين» لعمرو دياب التي قيل أنها باعت مليون نسخة من الكاسيت، بينما «جندول» عبد الوهاب، أو «أراك عصي الدمع» لأم كلثوم، تحاول ـ فقط تحاول ـ أن تصل إلى ما وصلت إليه أغنية واحدة لجورج وسّوف ونجوى كرم.

هل تستقيل، لأن العصر سبقك، أو لأنك فشلت في اللحاق به؟

طبعاً لا.

لأن هذا يعني إقرارك الكامل بالهزيمة. عليك أن تستمر، وأن تقاوم، وأن تبقى، وأن تكتب، لأنك أنت ـ أنت وحدك ـ (ككاتب) ستبقى، لأن ما سيبقى، على رغم «عصر الهلس» الذي يغرق العالم، هو الكلمة المكتوبة.

منذ الآف السنين كانت، والى الآف السنين ستبقى.

أما إذا كسرك هذا العصر، وخسرت، فحسبك أنك لم تنحنِ.

١٩٩٧/٨/٩

١٠

أمة «تلفزيونية»!

بلغت (أو ستبلغ) خسائر إحدى المحطات التلفزيونية الفضائية العربية، مليار دولار أميركي، ما عدا السهو والخطأ.

يقال أن المحطة مستمرة في البث و«العطاء» حتى آخر دولار في جيوب مساهميها (وهم أفراد قلائل)، أو حتى يهبّ المواطنون العرب من المحيط إلى الخليج للاشتراك فيها، تعويضاً لما فاتهم من برامج (وخصوصاً الأغاني)، ولسد النقص في ثقافتهم التلفزيونية التي يبدو أنها ستصبح الثقافة «العربية» الوحيدة، إذا استمر هذا الانتشار العمودي والأفقي للفضائيات العربية، والتي يقال أن ما سنشاهده منها يفوق أضعافاً ما شاهدناه حتى الآن.

ومع ذلك، فنحن أمة عاجزة حتى الآن عن صنع «بيسيكليت»، اسمها بالمصري «عَجَلة»، وما نَهَضَ عندنا من مصانع وما سينهض لا يعدو كونه أماكن تجميع لقطع صنعها غيرنا، وإن كنا ونحن أمة «التفاخر» نضع اسمنا واسم دولنا عليها على أساس أننا صنعناها قطعة قطعة.

في مصر رجل اسمه عزيز صدقي أطلق عليه لقب «أبو الصناعة المصرية». فقد استطاع هذا الرجل الذي ظل وزيراً للصناعة طوال عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، ثم صار رئيساً للوزراء في عهد الرئيس أنور السادات، أن يبني (كما ذكر) ألف مصنع ابتداء من الصناعة الثقيلة (صلب وحديد وألومينيوم) إلى الصناعات الخفيفة.

يروي الزميل لويس جريس رئيس تحرير مجلة «صباح الخير» المصرية السابق، أنه أجرى في نيسان/ أبريل ١٩٦٧ حديثاً صحافياً مع الزعيم اليوناني الشهير الراحل أيضاً باباندريو ـ وكان وقتها أستاذاً جامعياً ـ توقع فيه أن تشنّ إسرائيل حرباً على مصر، لا لخوفها من قوة مصر العسكرية، ولكن لأن مصر بدأت تصير دولة صناعية.

ويقول بالحرف: «منذ العام ١٩٥٦ إلى العام ١٩٦٧ استطاع بناء الأساس لقاعدة صناعية، ولذلك فإن الدول الكبرى لن تمكن عبد الناصر من الاستمرار في هذا، فلا بد أن تظل هذه الأسواق محتاجة إلى الغرب وإلاّ حدث كساد في الغرب».

طبعاً لم يأخذ أحد في مصر يومها هذا الكلام على محمل الجد، فكانت الحرب بعد أشهر، وكانت الهزيمة، وكان ما نعانيه حتى الآن.

نسمع عن مليار دولار تصرف على محطة تلفزيونية، لكننا لم نسمع عن مليار دولار صرفت على مصنع.

والسبب إما أن نكون قد «ترببنا» من هزيمة الهزائم العام ١٩٦٧، وإما أن يكون أحد قد أوحى أو أوصى أو أمر بأن لا نغطس في هذا «المغطس».

وهكذا يكون دخول القرن الحادي والعشرين من أمة تطمح إلى صنع صاروخ في الخمسينيات... إلى أمة تصنع راقصة سنة ٢٠٠٠!

١٩٩٧/٨/٣٠

الفصل الثالث

إسرائيل

١

«نوبل» قانا!

لا نعرف إذا كانت قوانين لجنة جائزة نوبل للسلام تسمح بسحب الجائزة من أحد حامليها، لأنه إذا كانت القوانين لا تسمح، فماذا ستفعل اللجنة بسفاح الأطفال شمعون بيريز الذي يحمل هذه الجائزة؟

طبعاً، هذه ليست المرة الأولى التي تمنح فيها اللجنة سفاحاً (وإسرائيلياً) الجائزة، فقد سبق الفضل ومنحتها لسفاح دير ياسين مناحيم بيغن.

أحد أمرين: إن أن تكون اللجنة غير دقيقة في اختياراتها، وإما أنها تعتبر ذبح الأطفال والنساء والشيوخ أحد الأسباب لمنح الجائزة.

هناك من يقول إن اللجنة الكريمة تمنح السفاحين الجائزة كنوع من الردع كي لا يستمروا في الذبح والسفح و«لعلهم يرتدعون». أو لعل تعليق شهادة الجائزة في صالونات منازلهم تجعلهم يفكرون ـ ولو قليلاً ـ قبل ارتكاب مذبحة جديدة، خوفاً على الأقل من سحب الجائزة منهم.

* * *

الساعة السابعة من مساء الخميس، ظهر حامل الجائزة شمعون بيريز على التلفزيون ليقول ـ ما معناه ـ أنه فعل ما فعل في النبطية وقانا، وسيفعل ما سيفعل لمحاربة أعداء السلام. ثم عاد إلى الظهور منتصف الليل «متفجعاً» على الضحايا.

سفاح هذا الرجل، ووقح في آن واحد!

لم يستح أن يتكلم ورجال الإنقاذ ما زالوا يبحثون عن جثث في قانا والنبطية، والجثث التي عثر عليها لم تدفن بعد.

وكيف لا يكون وقحاً، وهو الذي يكرر حتى الآن أنه لا يزال «يؤمن» بالسلام، وأنه سيواصل مشواره السلمي حتى النهاية؟

* * *

منذ أيام ونحن نبحث عن لقب نطلقه على الحائز جائزة نوبل للسلام شمعون بيريز.

ضباح الخميس اختار بيريز لنفسه لقباً: «سفاح النبطية».

ثم عاد ظهراً فاختار لقباً آخر هو «سفاح قانا».

وقد لا تنشر هذه السطور، إلاّ ويضيف إلى اللقبين ألقاباً لم يحصل عليها غيره من سفاحي إسرائيل.

في النبطية قتلت طائرات شمعون بيريز طفلة في يومها الرابع، مع إخوتها الستة وأمهم، حيث كانوا قد لجأوا إلى الطبقة الأرضية من أحد المباني، هرباً من موت مدافعه وصواريخه.

لاحقهم الموت إلى حيث كانوا.

لم يسمح لطفلة الأيام الأربعة حتى بالبكاء، ناهيك بالضحك.

أيامها الأربعة كانت الأقصر لطفلة كانت أمها تنتظر أن تكبر، وتمشي، وتداعب الحياة، ثم تذهب إلى المدرسة، وتكبر أكثر، ثم

تقبل على الحياة شابة، وتتزوج، وتنجب أطفالاً... لا يموتون في يومهم الرابع، ثم تشيخ كما تشيخ الأرض.

قتلتها طائرات السفاح في يومها الرابع، ولم يشرق عليها صباح اليوم الخامس.

ستكبر هذه الطفلة.

ستكبر رغم الموت.

ستصبح هذه الطفلة مع الزمن ضميرنا الذي سيؤرقنا، وستصبح ضمير العرب (أو بعض العرب) الذين حاولوا أن «يبيعونا» شمعون بيريز كداعية سلام، بل أسطورة سلام، وفتحوا له أبواب ديارهم ومنازلهم وقصورهم.

* * *

سنحاول أن نناقش هذا «البعض» بهدوء، لن نغضب ولن ننفعل، فما تركت النبطية وقانا مجالاً لمزيد من الغضب والانفعال أو حتى البكاء.

هل من الممكن، وفي الظروف الحالية، أن تعبسوا ولو قليلاً في وجه بيريز، ألا تبتسموا، ألا تصافحوه بحرارة المشتاق، ولوعة العشاق؟

معاذ الله أن نطلب منكم أن «تخانقوه» أن تغضبوه، فقط لوموه قليلاً واعتبوا عليه، اسألوه بصوت خافت: لماذا يقتل الأطفال في يومهم الرابع؟

لا تهددوا بلحس أي توقيع من تواقيعكم معه، ولا بتجميد أي اتفاق، ولا حتى بالتهديد بإعادة النظر في التعهدات، فقط اطلبوا منه ألاّ يحرجكم أمام شعوبكم، وأمام الناس، أن يفكر فيكم قبل أن يغضب الناس، أن يراعي خاطركم وهو يصدر أوامره ـ كوزير

للدفاع ـ بحرق الأخضر واليابس في بلد شقيق اسمه لبنان.

وإذا كان هذا كثيراً، فلماذا لا تذكّرونه ـ تذكرونه فقط ـ بكتبه، ومحاضراته، وخطبه عن وداع الحرب، وزوال الحقد، وآفاق السلام؟!

تستطيعون أن تذكروه بأنكم استنكرتم قتل «الأبرياء» في بلاده، وأقمتم الدنيا ولم تقعدوها احتجاجاً على هذا القتل، والآن بعدما أصبح هو قاتل الأبرياء اسألوه النصيحة: ماذا تقولون، وبأي طريقة تستنكرون؟

كان عليه أن يراعي خاطركم ولو قليلاً بعد الذي فعلتموه من أجله.

ولكن يبدو أن ما باليد (يده) حيلة، فمن شبَّ على شيء شاب عليه!

وعوضكم عند الله، أما الحساب فعند الناس.

١٩٩٦/٤/٢٠

٢

في مسألة الأرض

مات إسحق رابين وهو يكرر أنه لن يعيد الجولان أو أي جزء من الجولان، قبل أن يعرض هذا «التنازل»!

على استفتاء شعبي.

خليفته شمعون بيريز لم يجرؤ حتى الآن على التلاعب بهذا الوعد، كأن الأرض أرض شعب إسرائيل، والتنازل عنها لا يتم إلاّ بموافقة هذا الشعب.

خلال أقل من ٤٨ ساعة، تنازل المجلس الوطني الفلسطيني عن ثلاثة أرباع فلسطين، معلناً على رؤوس الأشهاد أن لا حق للشعب الفلسطيني حتى في المطالبة بهذه الأرض لاحقاً.

ومن يدري، إذا ظل هذا المجلس على قيد الحياة، فقد يتنازل عن جزء جديد من الأرض، في ختام المفاوضات النهائية مع «صاحب» الأرض الجديد: إسرائيل!

وما دام الأمر كذلك، لا بد أن نسأل، قبل ضياع ما تبقى من الأرض: من عيّن هذا المجلس وكيلاً أو وصياً أو حتى ممثلاً للشعب الفلسطيني؟

جميع أعضائه جاؤوا بالتعيين، ثلاثة أرباعهم باختيار شخصي من بطل التنازلات ياسر عرفات، بـ «الكوتا» لمختلف المنظمات والحركات، التي لم تتعلم في حياتها المديدة إلاّ إطلاق الشعـارات وتنظيم المهرجانات والتسابق إلى إرضاء... الحكومات.

لم تحدث في تاريخ أي وطن عملية تزوير فاضحة لرأي الناس كما حدث في غزة قبل أيام. ولمِ نشاهد في حياتنا ـ ولن نشاهد ـ ممثلين لشعب «يصفقون طويلاً» لضياع وطن، كما شاهدنا في غزة قبل أيام.

ولولا بقية من كرامة، لصدرت الأوامر إلى النساء بالزغردة، وإلى الشعب بالرقص في الشوارع.

* * *

قد يكون من الصعب، بل من المستحيل الطلب من رئيس السلطة الفلسطينية أن يغيّر في مضمون مخططه ومنهجه السياسي. ولكن هل من الصعب أن يغيّر في الشكل؟

ماذا لو أضاف إلى الموافقة على تغيير الميثاق، سطراً واحداً يقول: شرط أن يحظى هذا التغيير بموافقة الشعب الفلسطيني في استفتاء شعبي؟

هل كان خائفاً من النتيجة، أن تكون «لا» مثلاً؟

حتى لو حدث هذا، ألم يكن في إمكانه أن يقايض هذه الـ «لا» بمزيد من تحسين شروط المفاوضة مع إسرائيل؟ أن يأخذ «ثمناً» ولو معنوياً لهذه الأرض التي تنازل عنها من دون مقابل؟

وبدلاً من أن يكون التغيير في برنامج حزب العمل «إزالة الاعتراض

على قيام دولة فلسطينية»، يكون التغيير: الموافقة على إقامة دولة فلسطينية، والفارق كما هو واضح كبير وكبير جداً؟

لكن ماذا نفعل...

فالرئيس عرفات، عندما يتعلق الأمر بإسرائيل، قنوع وقنوع جداً. يكاد من شدة قناعته لا يطلب منها شيئاً، في مقابل التضحية والتنازل عن كل شيء.

حسبه أن يبقى رئيساً... ولو تنازل عن ٩٤٪ من أراضي الضفة الغربية...

أليس هذا ما ينص عليه أوسلو؟

* * *

أما بعد...

ليت «أبو عمار»، من خلال إقامته الطويلة على «أرض» لبنان، تعلم من لبنان درساً واحداً: كيف لا يتنازل الوطن مهما كان صغيراً وضعيفاً عن شبر من الأرض، وكيف صمد هذا الوطن أمام حرب مستمرة منذ ١٨ عاما، وكيف استطاع أن يقول لا لهذه الدولة التي لا يعرف «أبو عمار» إلاّ أن يقول لها نعم!

١٩٩٦/٤/٢٧

٣

بالأحضان!

... بأصوات أهل الحرب، تأكد انتصار بنيامين نتنياهو على شمعون بيريز، وصار جاهزاً ومستعداً للجلوس على عرش أورشليم مدة أربع سنوات لا تنقص، بل قد تزيد لأنه استطاع إحياء حلم إسرائيل الكبرى من جديد، لشعب رضع هذا الحلم قبل الحليب.

الأغبياء فقط انتظروا أن يصوت العسكر لغير نتنياهو (لأنهم تعبوا من الحرب!) وخصوصاً بيريز، فهو ليس منهم، وهو في نظرهم العدو الأكبر للمؤسسة التي ينتمون إليها والتي حكمت إسرائيل حتى قبل أن تصير دولة، وظلت تحكم إسرائيل الدولة، وحمتها، ووسّعت حدودها، وكادت في يوم من الأيام تصل إلى النيل خطوة للوصول إلى الفرات.

رابين، ومن بعده بيريز، حاول أن يقتل هذا الحلم، فلا نيل ولا فرات وإنما من البحر المتوسط إلى نهر الأردن، فجاء من المجهول رجل يقول إن الحلم ما زال قائماً و«الأرض، كل الأرض، التي احتللنا، أرضنا».

لن تكون مفاجأة أن يعود الجنرال أرييل شارون إلى وزارة الدفاع، فهو في النهاية اعتبر بيروت ذات يوم «أرضاً إسرائيلية»، ونتنياهو في حاجة إلى هذا الجنرال بالذات كي يتمسك بالجولان، ويعيد اسم «يهودا والسامرة» إلى الضفة الغربية، ويدخل الجيش إلى جنوب لبنان «إذا اقتضى الأمر»، ولا يمانع في حرب مع أي طرف عربي، يعربد فيها كما يشاء.

نتنياهو ـ «شحمة على فطيرة».

أهوس تطرف سياسي، على أهوس تطرف عسكري، وفي شعب غالبيته (كما أظهرت الانتخابات) لا تنتعش ولا تعيش إلاّ بمثل هذا الهوس.

عندما أطلق يغال عمير النار على إسحاق رابين كان يمثل هذا الهوس.

لم يكن وحده، كان معه كل الذين صوتوا لنتنياهو، ولو قتل في الحادث لجعلوا قبره مزاراً كما حدث مع بطل مجزرة الخليل باروخ غولد شتاين.

* * *

في الأيام، بل في الأشهر القليلة التي ستلي سيحاول نتنياهو أن يرتدي مسوح الرؤساء، فلا يطلق الكلام كالقذائف كما فعل في الحملة الانتخابية، وسيكرر كل يوم أنه داعية سلام «ولكن بأسلوب مختلف» عن السلام السابق (سلام حزب العمل)، وسيحاول أن يعيد الدور المفقود بينه وبين الولايات المتحدة الأميركية، خصوصاً أن رئيسها استبق الموضوع فوجه إليه رسالة ود عبر قوله: «علينا ألا ننسى أن الخطوات الرئيسية في عملية السلام برمتها في الشرق

الأوسط أتمَّها مناحيم بيغن زعيم الليكود الراحل»، وسارع إلى تسريب أنباء عن قرب دعوته رسمياً لزيارة واشنطن؟!

وهو الكلام نفسه الذي كان يوجهه نتنياهو عبر وسطاء إلى العرب، منذ بدأ تسلقه زعامة الليكود قبل سنوات.

ونحن طبعاً على استعداد لأن نصدق أميركا (مكره أخوك)، وتالياً سنعيد الوئام إلى علاقاتنا مع بنيامين، تماماً كما كنا مع شمعون.

ألم تبدأ مصر على لسان وزير خارجيتها بالقول: مصر تتعامل مع إسرائيل كدولة لا كأحزاب.

وغاب عن ذهن الوزير ـ أو سها عن باله ـ أن نتنياهو بات هو الدولة في إسرائيل.

بعضنا لا يعرف الغضب من إسرائيل، ولا على إسرائيل، وهذا البعض سيتعامل مع نتنياهو كما تعامل مع بيريز.

والبعض غاضب أصلاً من إسرائيل، وعلى إسرائيل ـ لا فارق ـ إذا كان الحاكم اسمه بنيامين، أو إسحق، أو شمعون.

ألم يستقبل أنور السادات مناحيم بيغن في مصر بالأحضان؟!

ألم تعد الولائم لأرييل شارون في بيروت، وكم من عاصمة عربية ستحن إلى زيارات بيريز.

ولا حول ولا قوة إلاّ بالله!

١٩٩٦/٦/١

٤

لا وقت للانتظار!

لم ينتظر بنيامين نتنياهو مهلة الشهرين التي حددها له الدكتور أسامة الباز، ليتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود في سياسته، فأرسل إليه، وإلى مصر، والعرب جواباً حمله وزير خارجية أميركا وارن كريستوفر وطار به إلى القاهرة، ليطير آخر أمل في أن يتراجع نتنياهو عما قاله في حملته الانتخابية، وما أعلنه رسمياً في الكنيست، وما كان قد سبق له أن كتبه في كتابين مفصلين، وخصوصاً كتاب «مكان تحت الشمس».

الرجل باختصار يعتبر كل من فرّط أو تهاون ـ ولو جزئياً ـ بحلم «إسرائيل الكبرى» خائناً للدولة اليهودية، وأن واجبه «المقدس» إصلاح هذا الخطأ، وهو (وإن لم يعلن) على استعداد لأن يخوض حرباً أو حروباً من أجل ذلك، لا فارق عنده سواء غضبت أميركا التي لا تستطيع الغضب منه على الأقل حالياً، أو انزعجت أوروبا، أو استاء الاتحاد الروسي والصين واليابان، إلى آخر قائمة الدول الفاعلة في العالم، وطبعاً لا يهمه إذا توقف التطبيع موقتاً ريثما ينتهي من مهمته «الإلهية!».

نتنياهو درس جيداً وتفصيلاً قصة قيام الدولة العبرية منذ كانت فكرة عند هرتزل، ثم تحققت على يد بن غوريون، إلى أن توسعت أيام غولدا مئير و«كشت» قليلاً أيام إسحق رابين، ولذلك فهو يعرف أنها قامت وتوسعت عبر غضب العالم منها، واعتراض العالم عليها.

ولا بد أنه يتذكر جيداً كيف قامت القيامة عندما قررت ضم القدس نهائياً إلى إسرائيل وإعلانها «عاصمة أبدية»، وكيف جنَّ جنون الدول عندما ضمت الجولان، وعندما استمرت في احتلال أجزاء من لبنان.

ولذلك فمزيد من الغضب والاحتجاج لن يكون سبباً في إيقاف مخططه المعلن:

- البدء بإقامة المستوطنات وتوسيعها فوراً.
- الإلغاء النهائي لأي بحث في قضية القدس.
- اعتبار قرار ضم الجولان قراراً نهائياً لا رجعة عنه.
- لا دولة فلسطينية، بعاصمة أو من دون عاصمة.

وليبلغوا العرب والعالم.

* * *

نحن أيضاً سنحاول أن نتذكر.

ونسأل، ما الذي فرض على إسحق شامير (الليكودي) وعلى إسحق رابين القبول بمفاوضات السلام.

هل كان أمراً أصدره رئيس أميركا جورج بوش في مدريد، فانصاع له شامير كما يحلو لأميركا أن تقول وتعتقد؟

ومن سؤال إلى سؤال، وصولاً إلى الجواب: هل كان شامير يقبل

بهذا «الأمر السامي» الأميركي، لو لم تكن في غزة والضفة انتفاضة حرمت النوم على عينيه، وعيون جيشه سنوات؟

الجواب (قبل أن ننسى)، لولا الانتفاضة المستمرة يوماً بعد يوم، وشهراً بعد شهر، وسنة بعد سنة، الانتفاضة التي أرهقته وأرهقت جيشه، ولم يستطع أن يوقفها أو يقمعها، لما ذهب إلى مدريد أصلاً.

وللذكرى أيضاً، الانتفاضة لم تكن من صنع حزب أو تنظيم، كانت ثورة تحرير حقيقية على رغم ادعاء جميع الذين «لحقوا» حالهم وانضموا إليها في ما بعد، أنها لم تفخخ سيارة، ولم تخطف طائرة، ولم تحجز رهينة، سلاحها الوحيد كان الإيمان والحجارة.

هذا ما فرض مدريد، ونفض الغبار عن القرارين ٢٤٢ و٣٨٣ وأعاد الحديث عن الأرض مقابل السلام.

ماذا نريد أن نقول؟

نريد أن نقول إنه إذا كان نتنياهو قد تذكر فجأة أمجاد بن غوريون وغولدا مئير ويريد أن يعيدها، فنحن لا مجد لنا لنتذكره، إلاّ الانتفاضة!

ولا وقت للانتظار!

١٩٩٦/٦/٢٩

٥

بناء من دون فضيحة!

سأل التلفزيون البريطاني «بي بي سي» رئيس وزراء إسرائيل السابق شمعون بيريز ماذا كان يفعل لو استمر في الحكم بمشروع بناء مستعمرة جبل أبو غنيم، المقررة أصلاً منذ أيام حزبه (العمل) في الحكم؟

أجاب: كنا سنجد طريقة لتنفيذ المشروع.

سؤال: ومن دون اعتراض من الفلسطينيين؟

جواب: بالاتفاق معهم.

سؤال: كيف؟

جواب: لن أجيب عن السؤال مباشرة، ولكن في استطاعتي أن أقول إننا كنا سنبني من دون فضيحة، بينما ما يجري الآن هو فضيحة من دون بناء.

ولدى سؤاله: إذا كان السلام قد انتهى، فما هو البديل؟

أجاب: لا أحد يملك أي خيار أو بديل من السلام.

طبعاً، لم يبق من عمر بيريز في رئاسة الحزب سوى شهرين

والأخبار تميل إلى أن الحزب غير ميال إلى التجديد له، وأن الخليفة المنتظر هو إيهود باراك وزير الخارجية السابق، لأن الحزب يريد رجلاً مثل إسحاق رابين، قادراً على التنفيذ لا رجلاً مثل بيريز الذي لا يتقن إلاّ التنظير.

الأمر الوحيد الذي قد يغير هذا «المصير» لبيريز، هو دخوله حكومة ائتلافية كثر الحديث عنها في الآونة الأخيرة. عندئذٍ سيبقى حتى نهاية عمر الحكومة، التي يقال إنها قد تستمر حتى نهاية ولاية بنيامين نتنياهو، أي ثلاث سنين و«كسوراً».

عن هذه الحكومة يقول بيريز أنها لن تكون حكومة «الليكود»، ولا حكومة «العمل»، ولكنها ـ والكلام له ـ ستكون حكومة السلام الجديد الذي سيتفق عليه بين الحزبين.

هناك ورقة عمل قديمة عن نقاط اللقاء بين الحزبين سبق لأعضاء من الحزبين في الكنيست أن ناقشوها وأقروها، وعلى رأسهم أحد مهندسي أوسلو يوسي بيلين.

مما تسرب من هذه الورقة، يمكن وصف السلام الجديد الذي تحدث عنه بيريز بـ «سلام بلا استفزاز»، وهذا ما اختصره بيريز عندما قال بناء من دون فضيحة، أي أن تتم خطوات السلام من دون ضجة (ولا إعلام) تماماً كما حصل مع عشرات المستعمرات التي وسعها حزب العمل أيام حكمه أمام أعين السلطة الفلسطينية، أو بعد الاتفاق معها (كما قال).

من هو الأخطر؟

كلاهما يؤدي إلى النتيجة ذاتها: سيؤديان إلى السلام الناقص، لأن أوسلو في ذاته لم يحتو على أكثر من هذا السلام الناقص، رغم أن

سلام حزب العمل قد يقوم بعملية تجميلية لهذا السلام كي يبدو كأنه السلام «المتفق عليه».

السؤال: متى يتحرك هذا السلام الذي جمدته مستعمرة جبل أبو غنيم؟

الكثير يعتمد على زيارة بنيامين نتنياهو لواشنطن وقدرة واشنطن على إقناعه، أو قدرته على إقناع واشنطن، وقد يكون الخطر الأساسي هو في أن يوقف بنيامين نتنياهو بناء مستعمرة أبو غنيم، ثم يدخل فعلاً في مفاوضات الوضع النهائي، وبعد أن ينتهي منها (خلال ستة أشهر كما يقول) يعود إلى البناء من حيث انتهى، فالأرض ـ بالنسبة إليه، أرض جبل أبو غنيم بالذات ـ كانت وستبقى له، وهو يرفض منذ الآن، أن تكون موضع بحث أو نقاش في المفاوضات.

هذا إذا لم تفرض عليه الظروف أن يلتقي بيريز في حكومة ائتلافية واحدة، ويومها ـ يومها فقط ـ سنكتشف كيف سيبني بيريز مستعمرة «هار حوما» من دون فضيحة.

١٩٩٧/٤/٥

٦

الثقافة الديموقراطية والثقافة السياسية!

يقول بنيامين نتنياهو أننا ـ العرب ـ في حاجة إلى ثقافة سياسية.

نحن نوافق على هذا القول، مع الاختلاف على تفسير معنى هذه الثقافة.

فقد أضاف بنيامين نتنياهو أننا في حاجة إلى هذه الثقافة، كي نقتنع بسياسته، وبالطرح الجديد الذي جاء يفرضه على المنطقة.

ونحن نقول إننا في حاجة إلى هذه الثقافة، كي نتعلم كيف نقاومه ونقاوم سياسته.

للسياسة في ذاكرتنا ذكريات مؤلمة، فعندما بدأت ملامح الصلح الاستسلامي تطل بخفر وحياء على الوطن العربي (وعلى الفلسطينيين في شكل خاص)، قيل لنا إن هذه سياسة، وبما أن السياسة هي «فن الممكن»، لذا علينا أن نقبل بما يعرضه علينا.

وعوملنا يومها كـ «القطيع» الذي يجب أن يطيع، وأن يقتنع بالتفسير الذي قُدِّم إليه، وبالترجمة المحرّفة لكلمة السياسة التي عُممت تعميماً مذهلاً ومكثفاً.

فقد سار السلام المفخخ كما رُسم له أن يسير حتى انفجر مع مجيء «العزيز» بنيامين.

* * *

في خطابه الوداعي للأمم المتحدة، تحدث الأمين العام السابق بطرس بطرس غالي عن ثقافة الديموقراطية.

وباختصار قال: «إن الديموقراطية لا تهبط من السماء، ولا تأتي بمرسوم، وإنما هي في حاجة إلى ثقافة وممارسة».

وكذلك السياسة، فهي أيضاً في حاجة إلى ثقافة وممارسة وخبرة، ولا تهبط من السماء أو تصدر بمرسوم.

ومنذ مدريد إلى اليوم، اكتشفنا حكاماً وشعوباً أننا سياسياً على حافة الأمية، إن لم نكن غارقين في هذه الأمية، وأننا فعلاً في حاجة إلى ثقافة سياسية.

الإحصاءات تقول إن أكثر من نصف الأمة العربية دون سن العشرين، هؤلاء ولدوا وكبروا في ظل أنظمة تعتبر ممارسة العمل السياسي جريمة.

أما النصف الثاني فقد فُرضت عليه سياسة الأنظمة، بمعنى أن الفرد يفكر عن المجموعة. وعلى المجموعة ـ أبت أم قبلت ـ أن تفكر كما يفكر، وتمارس السياسة التي يختارها.

بلا ثقافة ديموقراطية (التي لم نعرفها في عالم العرب إلاّ في الأعوام الأخيرة) لا يمكن أن تكون هناك ثقافة سياسية.

الثقافة الديموقراطية هي الطريق إلى الثقافة السياسة وعندما افتقدنا الأولى لم نصل إلى الثانية.

هكذا استفردتنا إسرائيل حتى وصلنا إلى ما وصلنا إليه.

ولذلك نعود إلى مطلع هذا المقال فنقول أن نتنياهو كان على حق عندما قال إننا نحتاج إلى ثقافة سياسية.

* * *

متأخر جداً الحديث عن المسؤول عن هذا الجهل السياسي، ولكن ليس من المتأخر إطلاقاً أن نحاول تعويض الماضي.

وبما أن هناك هجمة لتغيير المناهج المدرسية في العالم العربي، هل نتهم بالسذاجة، أو الغباوة ـ أو بالاثنتين معاً ـ إذا افترضنا أن تكون هناك مناهج خاصة بالثقافة الديموقراطية في المدارس، كي نخرج منها إلى الثقافة السياسية، التي نكتشف اليوم أكثر من أي يوم آخر أنها أكثر من ضرورة، خصوصاً أن صراعنا مع إسرائيل قد يمتد إلى القرن الثاني والعشرين لا الحادي والعشرين فقط؟!

١٩٩٧/٤/١٩

الفصل الرابع

هموم عربية

١

العرب والمقاطعة و«الستربتيز»!

لا حاجة إلى تكرار قصتنا مع إسرائيل. فهي ليست طويلة ومعقدة فقط. بل هي معروفة.

لكننا نريد أن نتوقف عند فصل واحد منها.

اسم هذا الفصل: المقاطعة، المقاطعة العربية لإسرائيل.

هذه المقاطعة تكاد تكون هي المعركة الوحيدة (بل الحرب الوحيدة) التي انتصرنا فيها على إسرائيل.

لا شيء في العالم يؤلم اليهودي (ودولته) قدر ضربه مالياً. وقد ضربت المقاطعة إسرائيل مالياً، والضربة حسب إحصاءات إسرائيل دخلت في خانة المليارات.

وقد تعرضت كل حروبنا مع إسرائيل للاهتزاز، إن لم نقل الهزيمة، إلاّ هذه الحرب، فقد كنا نتنقل فيها من نصر إلى نصر. ولأن الحرب تجر الحرب، فقد قررت إسرائيل أن تواجه الحرب بالحرب.

استنفرت إسرائيل لذلك كل جيوشها الإعلامية و«اللوبية»، وبدأنا نسمع عن شركات أميركية تدفع غرامات بالملايين (بموجب قانون

خاص) لأنها قبلت بشروط المقاطعة، وتتلخص في أن تمتنع الشركات عن العمل مع إسرائيل إذا أرادت أن تتعامل وتعمل مع العرب ودول العرب، وإلاّ تعرضت الشركة للمقاطعة.

ثم بدأ تهديد الدول العربية بوقف المساعدات عنها إذا استمرت في هذه المقاطعة.

وعندما لم يجدِ التهديد، نزل إلى الساحة سلاح الترغيب، ترغيب الدول، وترغيب الشركات خصوصاً ضباط المقاطعة بمبالغ وصلت إلى حد الخيال.

وصمد المكتب الرئيسي في دمشق صمود الأبطال، وكان بطل الأبطال في هذا الصمود الأسطوري هو مندوب لبنان نديم الحلاق.

لم أشعر بالخجل في حياتي، ولم أشعر بالمعنى الحقيقي للطهارة ونظافة الكف والحس الوطني الذي لا يطلب منّة ولا جزاءً ولا شكوراً، إلاّ عندما ذهبت إليه في منزله برفقة رئيس مجلس إدارة إحدى الشركات اليابانية الكبرى (المقاطعة) للتوسط معه لرفع المقاطعة عن الشركة.

كان المنزل عادياً إلى درجة الفقر. وكان الرجل تقياً وطاهراً إلى درجة أصحاب الرسالة.

وعندما خاطبته فجع بي، «إذ كيف أطلب موعداً»، معه في منزله لمثل هذه المهمة، وأنا الذي يتصدى أسبوعياً لمهاجمة إسرائيل ومحاربتها؟

لم أعرف كيف «أعتذر» ولم أعرف ماذا أقول. نزلنا أنا والياباني مع كل ملياراته «دركبة» على درج منزل الرجل.

لم يكبر لبناني في نظري، كما كبر نديم الحلاق في ذلك اليوم،

خصوصاً عندما عرفت أن نديم الحلاق كان يخيف كل زملائه، بموقفه الذي لا يقبل المساومة ولا المهادنة، وهو ضابط المقاطعة لبلد صغير لا يملك من أسلحة الحرب ضد إسرائيل، إلاّ نديم حلاق وأمثال نديم حلاق، والذي كان راتبه يوم ذهبنا نحاول رشوته بالملايين، لا يتعدى السبعمائة ليرة لبنانية.

لا أعرف ماذا حلَّ بنديم الحلاق. فإذا كان على قيد الحياة، فأنا أحني رأسي له احتراماً من جديد، وأعتذر منه من جديد بعدما سألته المعذرة والصفح قبل ربع قرن.

وإذا كان قد فارق هذه الدنيا، فلعائلته هذه الشهادة بالوفاء في زمن تكاد فيه صداقة إسرائيل تصبح مطلباً قومياً!

نعود إلى قصة العرب والمقاطعة. منذ أكثر من عام هناك أخبار متعددة خجولة أحياناً ووقحة أحياناً، تقول إن أكثر من عاصمة عربية على استعداد للبدء بإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل على مراحل، وذلك «من أجل إثبات حسن نية العرب في مسيرة السلام والمصالحة مع إسرائيل».

أكثر من مرة كان الخبر يصدر عن إحدى العواصم الغربية الكبرى وخصوصاً واشنطن.

وتسارع العاصمة العربية المعنية بعد أن يثير الخبر أكثر من ضجة، إلى نفيه، قائلة إن قرار رفع المقاطعة اتخذ بقرار عربي في الجامعة العربية، ولا يلغى هذا القرار إلاّ بقرار من الجامعة، وبالإجماع (كما هي كل مقررات الجامعة).

وما أن تمضي أسابيع، حتى يتكرر الخبر، ولكن مع بعض التفاصيل. وآخر التفاصيل أن المقاطعة درجات، فهناك تماماً (كتذاكر المسرح) درجة أولى وثانية وثالثة، وأن ما يجري بحثه «إلغاء المقاطعة من

الدرجة الثالثة»... وهي التي تقاطع الشركات التي تتعامل مع إسرائيل.

وضجة من جديد ونفي من جديد، ثم نكتشف أن موضوع رفع المقاطعة عن دولة صهيون مدرج على جدول أعمال مجلس الجامعة العربية في آذار/ مارس المقبل.

ويسارع أمين الجامعة الدكتور عصمت عبد المجيد إلى تأكيد بند الإدراج: «ولكن هذا لا يعني» ـ على حد قوله ـ «اتخاذ قرار بإلغاء المقاطعة».

إذا كان الأمر كذلك، فلماذا إدراج البند أصلاً؟ ومن الذي ضغط على الجامعة ودول الجامعة لإدراج البند؟

السؤال ساذج، في ذاته. فمن هو الذي يضغط، إلاّ الضاغط الأكبر الذي لا ضاغط إلاّ هو والذي هدد «كونغرسه» قبل أيام بإصدار قانون يمنع بيع أي سلاح أميركي لأي دولة عربية تقاطع شركة أميركية بسبب تعاملها مع إسرائيل؟

بدأنا هذا الكلام بالقول إن المقاطعة هي السلاح العربي الوحيد الذي انتصر به العرب على إسرائيل، منذ أن بدأت حروبنا معها العام ١٩٤٨.

المطلوب اليوم أن نلقي هذا السلاح، قبل أن تنتهي المعركة... وقبل أن تنتهي الحرب.

باختصار: المطلوب (وسيحدث!!) أن نكمل مفاوضات السلام ونحن عراة، مطلوب عملية «ستربتيز» عربية كي نجلس في قاعات المفاوضات عراة إلاّ من بَرَكة أميركا، وحنان إسرائيل، ووطنية العرب المهرولين إلى الصلح والسلام، بأي ثمن!

أين نديم حلاق العرب؟؟

١٩٩٤/٢/٥

٢

حمَّال الأسيّة!

تعودنا أن نلقي همومنا على جامعة الدول العربية. إنها «حمَّال الأسية». نهرع إليها إذا تعثرت بنا الأحوال، وضاقت بنا الدنيا، وانقطع حبل الوصال في ما بيننا، أو أطلت علينا ضائقة لا نفع في حلها إلاّ إذا تشاورنا واتفقنا على طرق معالجتها «بالإجماع».

وتعودنا أيضاً أن نقنع من حلولها بالوسط، فهي تؤمن إيماناً قدرياً بأن «خير الأمور الوسط»، فإذا انفجرت مشكلة ولم يتم الإجماع عليها أجّلتها، وإن هي استفحلت «نيمتها»، وإذا استمرت تجاهلتها، وإذا تفاقمت تناستها.

ومع ذلك تبقى هي الملجأ، وتبقى هي البيت، نهرب إليه عندما تتساقط علينا الهموم والمشاكل والقضايا كالقنابل، ونحتمي به من غائلات الزمن.

مشكلتها مع العرب الذين تجمعهم، أنهم يقررون ولا ينفذون.

وإلاّ، فأين المعاهدات واتفاقات الدفاع العربي المشترك، والتكامل الاقتصادي، والتنسيق الأمني والثقافي والإعلامي والتربوي،

وعشرات بل مئات القرارات التي يضيق بها أرشيف بناء الجامعة العربية الأنيق في القاهرة؟

ليس (اصطلاح لبناني في اللهجة الدارجة وترجمته: المهم أو الخلاصة).

ليس ...

الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أحدث مطلع الستينيات نقلة نوعية في عمل الجامعة، عندما قفز فوق رأس أمينها العام والمندوبين الدائمين والموقتين وكل أجهزتها البيروقراطية، ودعا عبر خطاب عام نقل إذاعياً على الهواء مباشرة، قادة العرب ورؤساءهم وملوكهم إلى عقد ما سماه مؤتمر القمة في رحاب الجامعة.

وفي أيام، بل في ساعات، كان قادة العرب ورؤساؤهم وملوكهم يستجيبون للدعوة بمن في ذلك أولئك الذين كانوا على خلاف كبير مع عبد الناصر، وأذكر أنني كنت في مطار القاهرة عندما وصل إليها الملك السعودي الراحل سعود بن عبد العزيز، الذي فاجأ الرئيس المصري قبل أن يصافحه ببيت الشعر القائل:

«وقد يجمع الله الشتيتين بعدما
يظنان كل الظن أن لا تلاقيا»

كان ذلك في العام ١٩٦٤. وكان لقاء القمة الأول بعد لقاء القمة التأسيسي في أنشاص بمصر العام ١٩٤٥، والذي أنشئت فيه الجامعة وحضره سبعة حكّام عرب.

تسعة عشر عاماً مرت بين القمة الأولى (إذا صحت التسمية) العام ١٩٤٥، والقمة الثانية العام ١٩٦٤، وأذكر يومها وكنت عضواً في الوفد اللبناني كيف أن نصف الجلسة الأولى خصص للتعارف... لأن معظم قادة العرب لا قلة منهم، كانوا لا يعرفون

بعضهم بعضاً، ويلتقون للمرة الأولى، ومنهم من كان قد قفز إلى الحكم قبل أشهر فقط. ومهما مر الزمن فلن يغيب عن ذاكرتي وفكري وقلبي معاً منظر كل حكّام العرب وهم يسيرون جنباً إلى جنب ويداً بيد من فندق «هيلتون» حيث يقيمون إلى مقر الجامعة حيث تعقد الاجتماعات، والناس يستقبلونهم بالدمع والرياحين والزغاريد!

في هذه القمة أقرّت خطة تحويل روافد نهر الأردن، وما يترتب على ذلك من التزامات مالية وعسكرية، وتمَّ فيها ما يمكن أن يسمى إحياء معاهدة الدفاع العربي المشترك، كي تدافع عن تنفيذ خطة التحويل إذا ما حاولت إسرائيل منعها بالقوة، وهذا ما حصل فعلاً، ولم تستطع معاهدة الدفاع... أن تدافع!

وحتى العام ١٩٩٠، موعد آخر قمة، عقد ١٧ مؤتمر قمة بين عادي، وغير عادي، وطارىء، وطارىء جداً، واستثنائي.

من المقررات في هذه القمم ما هو عادي، ومنها ما هو غير عادي، ومنها ما هو أكثر من ذلك، ومنها ما ساهم في صنع الأحداث بل التاريخ.

فقرار إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية (قمة الإسكندرية العام ١٩٦٤) والذي أتبع بعد سنوات بتكريسها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني (قمة الرباط العام ١٩٧٤) قرار غير عادي، وساهم حتماً في صنع الأحداث والتاريخ.

وكذلك قرار اللاءات العربية الثلاث (لا للتفاوض، لا للاعتراف، لا للصلح)، في الخرطوم بعد هزيمة ونكسة وكارثة حرب العام ١٩٦٧، أصبح هو السياسة العربية المعتمدة والوحيدة تجاه إسرائيل.

وقرارات قمتي القاهرة والرياض (فصلت بينهما أيام فقط العام

١٩٧٦) كان لها الأثر الأكبر في الموقف العربي من مسار الأحداث الدامية والمدمرة في لبنان، ومن مقررات القمة الثانية إنشاء «قوة الردع العربية».

وقمة بغداد العام ١٩٧٨ التي عزلت مصر وأخرجتها من الجامعة بعد اتفاقي كمب دافيد كانت نقطة تحول كبرى في تاريخ العرب.

ومشروع الملك فهد بن عبد العزيز للسلام في قمة فاس ١٩٨١، الذي لو أخذ به لكان السلام قد طرق أبواب المنطقة مذ ذاك.

وفي الدار البيضاء ١٩٨٥ كان قرار وقوف العرب مع العراق في حربه ضد إيران.

ثم (وعذراً للقفز)، قمة القاهرة ١٩٩٠، ووقوف العرب ضد العراق إثر احتلاله الكويت، وما بينها قمم عادية بعضها أيّد «لفظياً» الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، وبعضها غرق في عموميات التعايش والتضامن والتعاضد والتكاتف والتساند والتلاحم والتكامل العربي، ثم لا تكاتف ولا تضامن ولا تعاضد ولا تساند ولا تلاحم ولا تكامل.

بعد حرب الخليج وقمة حرب الخليج العام ١٩٩٠، أدرك شهرزاد الصباح فسكتت عن الكلام المباح، ونامت القمة ومشاريع عقد القمة، لأن الحرب المشؤومة «خبطت» العرب بعضهم ببعض كما لم يحصل من قبل... وجاء الأمين العام الجديد للجامعة الدكتور عصمت عبد المجيد يرفع شعار «المصارحة قبل المصالحة»، في محاولة للملمة شمل ما بقي من العلاقات العربية ـ العربية.

من يومها، العام ١٩٩١، لم تحصل المصارحة وتالياً المصالحة.

لكن حرب الخليج لم تقتصر في نتائجها على ضرب العلاقات العربية ـ العربية، بل تعدتها إلى المشروع الأهم في تاريخ العرب منذ

العام ١٩٤٨، وهو المشروع الأميركي الذي طرحه الرئيس المنتصر جورج بوش ونتج منه مؤتمر مدريد: مؤتمر الصلح والسلام والوئام (ونكاد نقول الهيام) والتطبيع بين العرب وإسرائيل.

منذ عقد مؤتمر مدريد وما تبعه من مفاوضات مباشرة ومتعددة بيننا وبين إسرائيل، ونحن نعيش حقبة مؤتمر مدريد. وأفكار مؤتمر مدريد لا تطاول الدول العربية المعنية والتي تتفاوض فقط، بل تطاول كل العرب في المشرق والمغرب معاً. فالمطلوب ليس الصلح والسلام بين سوريا ولبنان والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإسرائيل فقط، بل صلح وسلام يضمان كل دول العرب الواحدة والعشرين وإسرائيل، والدليل أن الضغط الهائل الذي يمارس الآن لإنهاء المقاطعة العربية الاقتصادية لإسرائيل تتعرض له دول الخليج قبل دول المواجهة.

حدثان زلزلا المنطقة في نصف القرن الماضي:

أحدهما: إنشاء إسرائيل وقد قاومنا هذا الحدث بالحروب والمال والدم والتظاهرات وأيضاً بالكتب والمقالات ومئات الآلاف من الشهداء والأرامل والأيتام... وبمؤتمرات القمة.

والثاني: وهو ما يجري الآن ـ محاولة إلغاء كل تاريخنا معها، خطوة للاعتراف بها وقبولها دولة شرعية آمنة مستقرة بيننا.

سؤالنا البسيط ألا يستحق الحدث الثاني مؤتمر قمة؟

١٩٩٤/٢/١٩

٣

أيتام ... العرب!

كنا في صالون الشقة المخصصة للرئيس شارل حلو في فندق فلسطين بالإسكندرية وكنا قد وصلنا إلى الإسكندرية بحراً برفقة الرئيس لحضور مؤتمر القمة العربي الثاني.

وكان ذلك في العام ١٩٦٤، ولم يمضِ على انتخاب الرئيس حلو سوى بضعة أيام ولم يكن التسليم والتسلم بين الرئيس الأمير فؤاد شهاب وخلفه الرئيس حلو قد تما بعد.

ولم يشأ الرئيس شهاب أن يمضي أيامه الأخيرة في الحكم في حضور مؤتمر القمة، وكان قبلها قد اعتذر عن عدم حضور المؤتمر الأول، وأناب عنه رئيس الوزراء يومها رشيد كرامي.

وأذكر جيداً أن الرئيس عبد الناصر قابل رئيس لبنان المنتخب بحرارة بالغة وعامله كـ «رئيس تحت التمرين»، وأوصاه أن يغتنم الفرصة للقاء جميع الملوك والرؤساء وبناء علاقات شخصية معهم، قائلاً: إن هذا سيصب في النهاية في مصلحة «بلدك لبنان».

في ذلك المساء كان معظم أعضاء الوفد اللبناني ومنهم: رئيس

الوزراء المرحوم الحاج حسين العويني، ووزير الخارجية المرحوم الأستاذ فؤاد عمون، ورئيس غرفة الرئاسة يومها المرحوم الأستاذ الياس سركيس و ...كاتب هذه السطور، ينتظرون في الصالون كي ينتهي الرئيس حلو من ارتداء ثيابه تمهيداً للتوجه إلى القاعة المخصصة للقمة لحضور الافتتاح، وكان التلفزيون المصري يذيع برنامجاً (وعلى الأصح خصص كل برامجه) للقمة، هذا اللقاء العربي الأخوي الكبير، وفجأة أضاءت الشاشة (نعم أضاءت) بنشيد جديد للموسيقار محمد عبد الوهاب يبدأ كالآتي:

كـــــل أخٍ عـــــربـــــي أخـــــي
شـــــرف دمـــــي وجـــــواري

وشارك في غناء النشيد «كورال» من عشرات المنشدين، مع أكبر مطربي العرب ومطرباتهم، نذكر منهم، إضافة إلى عبد الوهاب، عبد الحليم حافظ ونجاة الصغيرة وشادية وصباح. وعندما خرج الرئيس شارل حلو من غرفته شاهد في عيني أكثر من واحد منا دموعاً صامتة.

كانت دموع العاطفة: نحن في مصر العربية، نحضر قمة عربية لمَّت شمل كل العرب، ويتغنى بها موسيقار العرب محمد عبد الوهاب.

عندما انتقل عبد الوهاب إلى رحمته تعالى قبل عامين أي بعد مرور ما يقارب الثلاثين عاماً على القمة والنشيد، كان هذا النشيد قد انتقل هو أيضاً إلى رحمته تعالى مع الوحدة العربية التي تغنى بها، وأصبحت إذاعته من أي إذاعة عربية جريمة يعاقب عليها القانون!

نحن مسيحيي الشرق «تيتمنا» أكثر من غيرنا بوفاة الوحدة العربية.

فجأة شعرنا أننا أصبحنا أقلية. غريب كيف تصبح الأكثرية أقلية في طرفة عين!

أيام العروبة كنا نحن الذين صنعنا مجدها، وقدمنا لها الشهيد تلو الآخر على أعواد المشانق، وفي ساحات الجهاد.

لم يكن هناك فضل لعربي على عربي إلاّ بـ «العروبة»، وكان الدين فعلاً لله، وكان الوطن فعلاً للجميع، وكانت الحروب والثورات التي نخوضها حروباً وثورات «عربية»، وكان الاستعمار ومن بعده إسرائيل يحاربان «العروبة»، وكانت المؤتمرات كل المؤتمرات تحاك ضد «العروبة» وكانت أشرس معارك «العروبة» ـ قبل إسرائيل ـ هي معركتنا مع دولة عثمان المسلمة.

في طفولتنا ثم في شبابنا لم نكن نعرف أن هناك مبدأ أو عقيدة أو رسالة يقاتل الإنسان من أجلها، إلاّ مبدأ «العروبة» وعقيدتها ورسالتها، وكانت الحرب بين الأحزاب هي حرب من أجل «العروبة»، وحاربنا إسرائيل منذ العام ١٩٣٦ ـ وليس ١٩٤٨ كما يشاع خطأً ـ تحت راية «العروبة».

ما كتبنا كلمة، ولا تحدثنا في ندوة، ولا قلنا في مقابلة إلاّ ضمن إطار «العروبة»، حتى جاء في لبنان من قال: «المسيحية أولاً». وتصدينا للقول فاتهمنا في ديننا، وبلمح البصر ارتفع الشعار الآخر: الإسلام أولاً!

وفي غمرة الضياع والفاجعة كنا نستلهم من تاريخنا الحديث جداً بعض الأمثلة كي تساعدنا على الاستمرار، وكان منها:

- أثناء حرب الاستنزاف في الجولان كان هنري كيسينجر يبحث عن قضية يطرحها فيختلف حولها العرب، فيساعده ذلك في تخفيف الضغط على إسرائيل، فارتأى

أن يطرح قضية القدس على الرئيس سليمان فرنجية وهو يظن أن الرئيس فرنجية سيتردد عند البحث فيمن يشرف على القدس، وربما اقترح عليه إشرافاً دولياً أو إشرافاً تشارك فيه الديانات الثلاث. لكن كيسينجر لم يتوقع أن يقول له فرنجية في مطار رياق: إن أفضل حل لمشكلة القدس هو أن يستمر المسلمون في الإشراف عليها كما كان الحال منذ عمر بن الخطاب حتى اليوم، وهكذا من خلال العروبة ومعركة العروبة في حرب العبور لم تنطل لعبة كيسينجر على الرئيس اللبناني.

- والعروبة في سوريا هي التي جعلت فارس الخوري رئيساً للوزراء. حين كانت التظاهرات في ذكرى تأسيس الدولة العبرية، تتجه إلى مكتبه للاحتجاج، كان فارس الخوري يخرج للقاء الجماهير والدموع في عينيه فيتحول غضب الجماهير تعاطفاً مع رئيس وزرائها وتحيي الذكرى معه، بدل أن تحييها ضده.
- والعروبة في فلسطين هي التي جعلت المسيحي يمتنع عن تناول الطعام علناً إرضاء لجاره المسلم وهو في صيام رمضان، ثم هي التي جعلته يزوره في عيد الفطر ليبارك له، كأنه هو صاحب العيد أيضاً. أما في العيد المسيحي فيخرج المسلمون في احتفال ومعهم مفتاح الكنيسة يحملونه باحترام وبتبجيل ليشاركوا المسيحي العربي في عيده وفرحه.
- ووراء قضية العروبة تلاقى رواد النهضة مسلمين ومسيحيين فخاضوا المعركة السياسية الكبيرة من أجل الاستقلال،

وأنشأوا في مصر المجلات التي مهدت طريق التقدم والتنوير أمام الجميع، ولا تزال «الأهرام» صرحاً عربياً قائماً حتى الآن.

* * *

قبل أن نعي اختفت المظلة التي كانت تظللنا وتحمينا من بشاعة الطائفية. ودخلت البلاد في هولها (هول الطائفية)، ولا داعي إلى التذكير بما فعل هذا الهول. إنه في عيون كل أرملة، وفي خوف كل يتيم، وفي دموع أمهات الضحايا، وفي عجز كل مشوه، وفي ذلّ كل مهاجر ومهجّر، وفي الشوارع المدمرة، والقرى المهجورة وعتمة الشوارع، والحزن الذي ينام ويصحو مع كل مصاب.

ولم نعد نتصدر الندوات في عواصم العرب لنحاضر في العروبة ونعلمها أحياناً، بل لننفي عن أنفسنا تهمة الطائفية، وتبح حناجرنا لنقنع من كان مقتنعاً بنا من قبل أننا عرب أولاً ثم مسيحيون.

الهروب من «العروبة» كاد يصبح «جماعياً» في الآونة الأخيرة، فمن لم يلبس ثوب الطائفية اعتمد القطرية أو الاقليمية، ومنهم من بحث عن إخوان له خارج «كل أخ عربي أخي» ومنهم من خلع رداء بلاده ليلبس ثوب الغربة.

ولم يعد أحد يحاربنا ويحارب «العروبة» لأنها لم تعد موجودة. نبكيها نحن النصارى ويبكيها معنا إخوان لنا من دين محمد «تيتموا» مثلنا وكان مصابهم أجلَّ وأفدح، فهم غرباء في طوائفهم، وغرباء في وطنهم، وغرباء في عروبتهم!

١٩٩٤/٣/٢٦

٤

يوم ضاعت الأرض وبقي النظام!

خلال أسابيع سيقف جميع السياسيين الذين حكموا إيطاليا منذ الحرب العالمية إلى اليوم أمام المحاكم بتهمة الفساد والرشوة.

عددهم بالمئات، وقد كانوا إلى ما قبل سنتين تقريباً يشغلون إيطاليا والعالم.

وكان حزبهم، الحزب الديموقراطي المسيحي، يحكم إيطاليا كأنه في العالم الثالث وليس في أوروبا، وكادت إيطاليا (لولا الحزب الشيوعي) تحكم بنظام الحزب الواحد، تماماً كرومانيا وبلغاريا والمجر سابقاً.

ولولا الخوف من الماضي والتاريخ، لعيّن الحزب رئيسه أمبراطوراً، أو ـ وهذا أضعف الإيمان ـ حاكماً فردياً منفرداً أحداً كموسوليني.

وانفجرت الفضيحة.

وبدأ قاضي التحقيق أو قضاة التحقيق يصدرون مذكرات التوقيف بالجملة، ولم يبق أحد تقريباً من الحزب الأمبراطوري الحاكم بأمره،

إلاّ حلَّ ضيفاً على «بيت خالته» أو ينتظر الحلول، أو يقبع في البيت في انتظار المحاكمة.

وكانت إيطاليا أكبر من الفضيحة وأكبر من الأزمة، فلم يسقط النظام، وبسرعة البرق تألفت أحزاب جديدة وعلى رأسها حزب يحمل اسم «إلى الأمام إيطاليا» بزعامة رجل أعمال وإعلام لم يتعاط السياسة من قبل اسمه سيلفيو برلوسكوني، وحزب يميني فاشي يحن سراً إلى عودة أيام موسوليني اسمه «الحركة الاجتماعية الإيطالية» بزعامة جيان فرانكو فيني.

وخاضت الانتخابات البرلمانية، ونالت الغالبية، وألفت حكومة وبدأت ظلال النسيان ترخي سدولها على الحزب الذي حكم إيطاليا مدة نصف قرن، وعلى الحزب الذي عارضه مدة نصف قرن أيضاً.

حدث ويحدث هذا في روما.

أما عندنا فماذا حدث ويحدث؟

لنأخذ على سبيل المثال فقط لا الحصر ما حدث ويحدث في أكبر عاصمة عربية، القاهرة.

كذلك بعد الحرب العالمية الثانية.

ثورة أطاحت النظام الملكي القائم العام ١٩٥٢، وأطاحت جميع الأحزاب القائمة، وعلى رأسها حزب الوفد، الذي لم يكن يخرج من الحكم إلاّ ليعود إليه.

وانهار النظام القائم فوراً ليقوم مكانه نظام جديد، قرر أن الشعب المصري لا يزال مراهقاً بل طفلاً في نظام الديموقراطية والأحزاب، فحكم مصر بدون أحزاب.

ولم يسد الاتحاد الاشتراكي (الحزب الواحد) الفراغ، ولا مجالس الشعب التي توالت، فكان حكم الرجل الواحد، وكان قرار الرجل الواحد.

ولسنا هنا في مجال تقويم تجربة هذا النظام، فقد كان له انتصارات وكان له هزائم، ولكننا هنا لنقول إن هذا النظام انهار عندما رحل زعيمه وقائده، لأنه في النهاية لم يكن «نظاماً» بل كان «طريقة حكم»، ونظام رجل لا نظام مؤسسات.

فعندما رحل جمال عبد الناصر مطلع السبعينيات، لم يبق من «الناصرية» إلاّ الذكريات، وتالياً كان من السهل على خلفه أنور السادات أن يفرض نظاماً «ساداتياً» خضع فيه الشعب لأكثر من تجربة، من «المنابر»، إلى الأحزاب، لكنه في النهاية كان نظام الرجل الواحد أيضاً.

ولعل من الفائدة التذكير بأن السادات في محاولته إعطاء نظامه لافتة ديموقراطية أسس «حزب مصر» فأصبح في ساعات حزب «الغالبية» الذي يحكم مصر، وقرر السادات ذات ليلة أن يحل حزب مصر، ويؤسس الحزب الوطني الديموقراطي، فإذا بالحزب الجديد يصبح هو حزب الغالبية ويحكم مصر، ولم يبق ـ في ساعات ـ من الحزب القديم إلاّ اللافتات المعلقة على مقراته المهجورة.

وبعيداً عن التذكير، نكرر أننا لسنا هنا لتقويم نظام السادات، وإنما لنقول إنه لم يكن نظاماً بل حكماً للسادات، رحل برحيله، ولم يبق منه إلاّ سيارات المرسيدس، واتفاق كمب دافيد، والحزب الوطني الذي لا يزال حاكماً، لأن الحاكم الجديد حسني مبارك قرر أن يبقيه وألا يبدله بحزب جديد، يصبح هو حزب الغالبية الحاكم.

في مصر الآن لافتات كثيرة، بل أصبح فيها أحزاب كثيرة، لكن «النظام»، إذا صح التعبير، يبقى نظام حسني مبارك لأنه ليس نظاماً بل طريقة حكم، ونظام رجل، على رغم لافتات المؤسسات.

* * *

نعود إلى روما...

غداً إذا ذهب برلوسكوني وحزبه، فالنظام لن يتغير لأن القرار في النهاية هو للناس.

فالناس في إيطاليا هم الذين فرضوا التغيير، وهم الذين ذهبوا إلى صناديق الاقتراع، وهم الذين جعلوا حزباً مغموراً تألف قبل أشهر «الحزب الحاكم».

القاهرة لن تصبح روما، وروما لن تصبح القاهرة، لكن هذا لا يعني أن لا نطالب بأن يكون للناس رأي، وأن نبدأ ولو خطوة خطوة باحترام رأي الناس، على الأقل.

وللتذكير والتاريخ أيضاً، ما كدنا في العالم العربي بعد الحرب العالمية ننعم بسنوات وأحياناً بأشهر من الاستقلال ويختار الناس في الدول التي استقلت النظام الديموقراطي البرلماني طريقاً وطريقة للحكم، حتى جاءت قضية فلسطين وقامت إسرائيل.

وبدل أن نحرر فلسطين حررنا معظم العواصم المستقلة من البرلمانات والحكم الديموقراطي.

ومن يومها والديموقراطية غائبة لأننا «نحارب» من أجل تحرير فلسطين وإلغاء إسرائيل.

ولا صوت يعلو فوق صوت المعركة (بما في ذلك طبعاً صوت الديموقراطية)، وانتهت معاركنا بهزيمة العام ١٩٦٧ المروّعة والمخيفة

والمذهلة، وضاعت بقية فلسطين ومعها سيناء والجولان، وجاء من يقول: فلتذهب الأرض وليبق النظام.

ولم يسأل أحد عن هذا «النظام» الأهم من الأرض والقدس وسيناء والجولان، بل لم يسأل أحد إذا كان هذا النظام الذي لم يسقط كان نظاماً أم كان طريقة حكم، وحكم فرد كما قلنا.

ومع ذلك، قررنا أن نستعيد ما ضاع العام ١٩٤٨ يضاف إليه ما ضاع العام ١٩٦٧ ولتذهب الديموقراطية إلى الجحيم.

اليوم، ونحن على أعتاب السلام والصلح، وفي الغياب التام لشعارات «التحرير» وحروبه، يتساءل المرء عن الأسباب التي تدعو إلى الاستمرار في «تغييب» الديموقراطية.

الحالمون في العالم العربي ـ بعد سقوط شعارات التحرير ـ يأملون في أن تصبح الديموقراطية هي الشعار وهي القضية، لأنها ـ كما يقولون ـ لو لم تسقط مع فلسطين لكانت جنّبت هذه الأمة الكثير من الويلات والهزائم.

ويقولون: أما وقد خسرنا معركة الحرب بسبب غيابها، فهل نكسب معركة السلم بعودتها؟

١٩٩٤/٦/٤

٥

الوطن الأكبر... والهم الأكبر!

عندما يصبح الهم الأول والأكبر للإنسان العربي أن يدفع فاتورة الكهرباء، فكيف تطلب منه أن يفكر في الهم القومي؟

والهم الكهربائي ليس هماً لبنانياً، كما قد يتبادر إلى الأذهان، فهذا الهم يكاد يصبح الهم العربي الأول، ومن المحيط إلى الخليج. إنه متأصل في مصر، ومتجذر في السودان، وعام في تونس، ومألوف في عمان، إلى آخر القائمة...

ولو اجتمع كل المبتلين بهذا الهم، لتكوّن أكبر حزب في تاريخ هذه الأمة...

الهم التلفوني (فاتورة التلفون) لا يزال ترفاً، ويشكو منه فقط طبقة قادرة على مواجهة الهم الكهربائي...

بقية الهموم العربية، لا مجال ولا داعي لذكرها... لأنك مضطر إذا أردت ذكرها وتعدادها أن تكتب عن الهزيمة العربية التي سحقتنا ـ ولا تزال ـ حتى الأعماق، والإحباط العربي الذي ليس مقصوراً على الطائفة المارونية الكريمة في لبنان، والإفلاس العربي

الذي تناولناه في مقال سابق، والتكامل العربي الذي لا يزال حبراً على ورق، والتضامن العربي الذي بحّت الأصوات وهي تطالب به من دون نتيجة، والتكاذب العربي الذي لفّنا ويلفنا جميعاً..

هل نكمل؟

القائمة لا تتسع لها هذه الصفحة بكاملها، وترداداها نوع من التكرار الذي مله القارىء والكاتب معاً.

رحلة طويلة بين هموم الاستقلال والتحرير والوحدة، و... والمعركة الحضارية، وهم الكهرباء، وهم أقساط المدارس والطبابة والسكن والمواصلات و... وأسعار الخضر.

هل تمَّ هذا مصادفة؟

هذا الإلغاء التام للإنسان العربي، هل كان قدراً؟

الكلمة العربية الوحيدة التي قد تكون فقدت معناها هي كلمة (التآمر). لكنها مع ذلك تبقى هي الكلمة الأهم في حياتنا العامة منذ أكثر من نصف قرن.

وإذا لم يكن هناك تآمر ومؤامرة، فما هو التفسير لأن يصبح همنا الأكبر المواجهة والتصدي لفاتورة الكهرباء؟

أمة وهبها الله الثروة والأرض واليد العاملة ولا تنقص شعوبها القدرة ولا الذكاء. كل فرد من أفرادها (خارج بلاده) قبيلة، ومع ذلك يصبح طموح الغالبية من ملايينها دفع فاتورة الكهرباء!

أين التآمر؟!

حكاية طويلة كما يقال، لكن بعد عرض هادئ لنوعية الناس الذين حكمونا، وللناس الذين نهبونا، والسؤال عن الذي اختارهم وأتى بهم وأبقاهم، يأتيك الجواب صافياً رقراقاً من دون عناء.

عندما تصبح الرشوة ذكاء، وإلغاء حقوق الإنسان (المواطن) طريقة حكم، والتسلط على رقاب العباد وأرزاقهم عبادة، والتفاهة كتباً مفروضة على الناس، وكتم المعلومات أهم من الدستور، والنظام أهم من الأرض والولاء أهم من الكفاية وتنقلب الهزيمة إلى نصر، والاستسلام إلى سلام، والخونة إلى أبطال، والأبطال إلى سجناء أو مهاجرين،

وعندما يتحول المواطنون رعايا، والنساء بغايا، والرجال أشباه رجال، وأشباه الرجال رجالاً،

وعندما يصبح الشرطي أهم من المثقف أو زائر الفجر كبائع الحليب يأتي كل يوم، وبائع الحليب لا يأتي لأن لا حليب، والزائر الوحيد غير المرغوب فيه جابي الكهرباء،

هل نستغرب كيف تصبح فاتورة الكهرباء هي الهم الأكبر؟

منذ وصلت إلى بيروت قبل أسبوع، لم أسمع حديثاً سوى حديث فواتير الكهرباء. وهو حديث لم نكن نسمعه من قبل، لأنه لم تكن هناك كهرباء... ولا فواتير.

وليس هذا الحديث ـ كما ذكرت ـ جديداً عليَّ، فعندما غبنا عن بيروت وغابت عنا سمعته في أكثر من عاصمة عربية.

العام ١٩٧٤ بعد الطفرة الهائلة في أسعار النفط وبداية الحديث عن «فائض المال العربي» كتبت مقالاً بعنوان: «حذاء لكل عربي» جاء فيه:

«يطمئننا رجال المال والاقتصاد عندنا إلى أن فائض المال العربي بألف خير، وأننا نستثمره في دول العالم بكل مهارة وإتقان. نشتري به أسهماً وعقارات، نودعه المصارف، نتلاعب به بأسعار

العملات... نفلس من نشاء ونغني من نشاء. وإننا ـ بإذن الله ـ سنحكم العالم كله عن طريق مالنا.

للوهلة الأولى تصاب بالاعتزاز، بنوع من الغرور... نتخيل أنفسنا ـ عبر مالنا ـ وقد تحكّمنا بمصير العالم.

وتقفز إلى أذهاننا صورة ملايين العرب الأميين المرضى.

ونبدأ ـ بسذاجة ـ نضع معادلات جديدة، لا علاقة لها بالاقتصاد، عن طريق إنفاق «فائض المال العربي».

نطالب أولاً بتأمين حذاء ـ نعم حذاء ـ لكل مواطن عربي... فمن العيب أن يقال إن هناك ملايين العرب وفي عصر «فائض المال العربي» لا يملكون... ثمن حذاء.

ثم نصعد طموحنا لنطلب أو لنطالب بحملة لشفاء الإنسان العربي من الأمراض التي تفتك به لأنه من العيب أن نتحدث عن الفائض بينما تنهش البلهارسيا حياة ملايين العرب، ويعاني أكثر من ٢٠ في المئة منهم فقر الدم، وترتفع نسبة الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من الدرجات الحرارية في الغذاء إلى ٤٧,٧ في المئة من مجموع سكان الوطن العربي حسب إحصاءات منظمة الصحة العالمية.

من المعيب أن نتحدث عن الفائض بينما يموت بعض العرب جوعاً.

نعم يموتون جوعاً كما حدث في اليمن الشمالية العامين ١٩٦٩ و١٩٧٠، ليس فقط لأنهم لم يأكلوا بضعة أيام بل لأنهم لم يكونوا يأكلون جيداً طوال أعوام سابقة.

من المعيب أن نتحدث عن الفائض ومعدل عمر الإنسان العربي هو ٣٨ سنة فقط في حين أنه ٧١ عاماً في الدول الاسكندينافية و٦٧

في الولايات المتحدة. ونسبة وفيات المواليد العرب هي ١٤٥ في الألف أي أعلى من أعلى نسبة لوفيات الأطفال في العالم (١١٩ في الألف) أي نحو عشرة أضعاف ما هو في إسرائيل (١٥ في الألف) أو أسوج (١٦,٦ في الألف)!

من المعيب أن نتحدث عن الفائض لأن هذه النسب هي الحاصل المنطقي لتخلف الأوضاع الاقتصادية، ولا نعرف أين نوظف أموال النفط العربي!

٠,٠٢٪ من الزراعة العربية هي زراعة ممكننة أو حديثة والبقية أي ٩٩,٩٨٪ (كما في الاستفتاءات «الحرة») زراعة بدائية. على هذه الزراعة البدائية يعيش ٧٥ في المئة من العرب، فنسبة الريفيين في العالم العربي هي من النسب المرتفعة جداً، في حين أن ٧٪ فقط يعيشون من الإنتاج غير الزراعي و١٨٪ يعملون في قطاع الخدمات الهامشية.

قدرة العالم العربي على استيعاب التصنيع أو تطوير الزراعة هي قدرة غير محدودة. للتذكير فقط فإن العالم العربي هو أوسع بلاد العالم التي تسكنها أمة واحدة، إذ تبلغ مساحته عشر مساحة المعمورة تقريباً وضعفين ونصف ضعف مساحة أوروبا.

هذا الوطن الفسيح يعرف في بعض مناطقه أكثف نسبة تجمع للسكان في العالم، فحول مناطق المياه في المغرب وفي وادي النيل مثلاً يعيش ٧٤٥ شخصاً في الكيلومتر المربع (أعلى كثافة سكان في بلجيكا حيث ٣٠٠ شخص في الكيلومتر المربع).

وتحدث تلك المفارقة المذهلة: كثافة شديدة للسكان في مناطق معينة وشبه فراغ سكاني في مناطق أخرى. وفي حين يكافح الهولنديون البحر مثلاً، ويردمونه ويقيمون السدود لتحويل أجزاء

من البحر أراضي زراعية نجد أن أقل من ٣٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي تستثمر والـ ٧٠٪ الأخرى من الأراضي الصالحة للزراعة مهجورة ومهملة وفي حاجة إلى استصلاح.

ونتساءل بعد ذلك، كيف نستثمر الأموال الفائضة وأين؟

دعونا نغرق في أحلامنا فنتخيل مشروعاً عربياً موحداً لمحو الأمية. أليست التربية استثماراً رابحاً؟ أليست ـ كما يقول الخبراء ـ أنجح توظيف مالي على المدى البعيد؟

ما هي نتائج استثماراتنا على هذا الصعيد؟

٥٠٪ من الأطفال هم خارج التعليم الابتدائي. و٤٠٪ فقط هم داخل التعليم العالي.

نسبة الأمية هي الأكثر ارتفاعاً في العالم: معدلها الوسطي في العالم العربي كله ٧٨٪.

أسوأ من هذا كله أن نسبة الأمية بين الشباب، أي بين القوى العاملة المنتجة والقوى التي سيقوم عليها اقتصاد المستقبل، تبلغ ٦٤٪.

وباعتراف منظمة الأونيسكو الدولية، الرقم مذهب و«استثنائي». دعونا نحلم ونتخيل مشروعاً لمحو الأمية، لتأمين التعليم المجاني لكل طفل عربي، فلا يبقى طفل ـ وفي عصر «الفائض» ـ لا يجد مالاً ليتعلم.

هل هو كثير أمام بلايين «الفائض» العربي؟ هل هو استثمار يقل جمالاً وروعة عن شراء العقارات والقصور في أوروبا؟

ولا نطلب تأمين الغذاء أو الماء لكل مواطن عربي فنحن نخجل أن نعترف أمام العالم أن هناك عربياً واحداً يشكو من جوع أو عطش،

لأننا بذلك نكون قد أضفنا إلى حجج الذين يقولون بأننا لا نستأهل مالنا حجة جديدة!

ويشط بنا الخيال، والخيال جموح، فنرى العالم العربي (غنيه وفقيره) مرتبطاً بشبكة أوتوسترادات لأن الأوتوسترادات هي شريان الحياة الحديثة الاقتصادية والاجتماعية، وبمجموعة من الموانىء والسدود والمشاريع الأخرى، التي تؤمن للعالم العربي الاقتراب من القرن الحادي والعشرين(...).

إلى آخر المقال الطويل.

* * *

كان هذا قبل عشرين عاماً تماماً.

ماذا حدث؟

الحقيقة الوحيدة الثابتة التي حدثت هي أن المال العربي، الفائض وغير الفائض، قد ذهب وتلاشى وأن الأرقام التي ذكرتها في مقالي قبل عشرين عاماً لم تتحسن (في ما عدا نسبة الأمية) بل ازدادت سوءاً وأننا بعدما كنا نبحث عن ثمن حذاء أصبحنا نبحث عن فاتورة الكهرباء!

ولم نحصل على الحذاء.. ولن نحصل على الكهرباء!

١٩٩٤/٦/٢٥

٦

أخطر ما في... السلام!

خلال زيارته لمصر، كان الشغل الشاغل لرئيس دولة إسرائيل عازر وايزمان هو «التطبيع» الثقافي.

وكان الجنرال وايزمان غاضباً وعاتباً على مصر لأنها على رغم مرور ١٥ عاماً على «التطبيع» السياسي، وفتح مكتب للثقافة الإسرائيلية في العاصمة المصرية، إلا أن قرار «التطبيع» بقي حبراً على ورق.

وأمام كثرة إلحاحه، اضطر وزير الثقافة المصري فاروق حسني إلى أن يقول له: إن «التطبيع الثقافي» لا يتم بمرسوم، ولا بأمر جمهوري، فهو قرار لا يستطيع أن يتخذه إلا المثقف المصري، والمثقف المصري وحده.

ونقابات أهل االثقافة في مصر تعاقب أي عضو من أعضائها «يطبع» منفرداً، بما في ذلك القيام بزيارة إسرائيل.

كاتب مصري مسرحي اسمه علي سالم شذّ عن القرار وذهب إلى إسرائيل. وعاد منها ليؤلف كتاباً وقحاً قارن فيه بين عظمة الثقافة الإسرائيلية وتفاهة الثقافة المصرية والعربية!

علي سالم منبوذ الآن في القاهرة، حتى تلفونه لا يرن، ويعامله زملاؤه كأنه مصاب بـ «الإيدز».

السينمائية الإسرائيلية اليسارية سيمون بيتون أوردت أخيراً في مقال لها بعض ما قاله هذا الكاتب الشجاع في إسرائيل.

وكان مما قاله، لا فضّ فوه: «أنه يأسف أسفاً عميقاً لغياب الحس الجمالي عند الفلسطينيين» و«أنه حزين لتلطيخ جدران المدينة القديمة في أريحا بالشعارات الوطنية»، ولم ينس طبعاً أن يكيل المدائح للديموقراطية الإسرائيلية.

وعندما ذكره أحد الحاضرين بالشبان الفلسطينيين الذين قتلوا لأنهم «لطخوا الجدران» بالألوان الفلسطينية، أجاب «إن الموت في سبيل فكرة لا يعني أنها جيدة».

تقول الكاتبة، وهي للتذكير إسرائيلية أخرجت حلقتين تلفزيونيتين باسم «فلسطين» للتلفزيون الفرنسي، وكانت أرحم بأهل فلسطين من مخرج تونسي اسمه رضا الباهي أخرج فيلماً ـ والكلام لها ـ صوّر في القدس وعنوانه «السنونو لا تموت في القدس». وكان همه الأكبر في الفيلم إظهار «كيف يبكي الجنود الإسرائيليون بعد أن يضربوا المدنيين الفلسطينيين».

الرئيس رفيق الحريري يكرر ويشدد في كل مناسبة على ضراوة معركة السلام مع إسرائيل (إذا حصل السلام)، ويقول إن على لبنان أن يكون مستعداً للسلام، كي لا يدهمنا بدون استعداد وتكون النتيجة انتصار إسرائيل علينا في هذه المعركة. وأهل الثقافة في لبنان (أو على الأصح العروبيون منهم) يرفضون سلفاً «التطبيع الثقافي» مع إسرائيل، ومن أجل هذا الرفض تقام الندوات وتكتب المقالات وتكاد تخرج التظاهرات، لو كان القانون يسمح بها.

لا نعرف تفصيلاً شروط «التطبيع الثقافي» الواردة في اتفاق كمب دافيد، ولكن يبدو أن إسرائيل تعلمت من هذا الاتفاق، فكانت شروطها أقسى في اتفاق وادي عربة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر إصرارها على تغيير المناهج (والخرائط) المدرسية، فتحذف من الأولى أي إشارة إلى إسرائيل «عدوة» وتوضع على الثانية إسرائيل بدل فلسطين كما كان وارداً من قبل.

معنا، يوم نوقع، ستكون الشروط أقسى وأقسى. ففي الوقت الذي لم يذكر اتفاق كمب دافيد أي عقاب «قانوني» لمن يناهض «التطبيع الثقافي» (كموقف النقابات المهنية مثلاً)، هل تقبل إسرائيل بأن يتكرر ذلك في بند «التطبيع الثقافي» مع لبنان؟

السؤال الأهم: هل يتخذ «كل» المثقفين في لبنان موقفاً رافضاً لـ «التطبيع» كما حدث في مصر، أم (وهذا هو الأرجح) ينقسم أهل الثقافة فريقين، فريقاً يرفض وفريقاً يقبل... إن لم نقل يحث؟ مما لا شك فيه أن لدى فريق من اللبنانيين حال انبهار بالتجربة الإسرائيلية، وقد ذهب هذا الفريق في انبهاره إلى حد محاولة تكرار أو تقليد التجربة ولو على حساب الوطن. فما الذي يمنع مثقفي هذا الفريق (الذي يمقت العرب والعروبة) من أن يختبئوا وراء بند «التطبيع الثقافي» للدعوة للثقافة الإسرائيلية واستبدالها بالثقافة العربية.

لسنا هنا لننكأ الجروح، ولكننا في الوقت ذاته لسنا هنا لندفن رؤوسنا في الرمل، فكما يريد الرئيس الحريري أن يستعد لبنان لمواجهة معركة السلام، علينا نحن، أي أهل الثقافة (حقيقيين وزائفين) أن نستعد لمعركة السلام... الثقافي.

ما هي شكوى إسرائيل من مصر في «التطبيع الثقافي»؟

الشكوى أن فيلماً إسرائيلياً واحداً لم يعرض في القاهرة، وأن فرقة

موسيقية إسرائيلية واحدة لم تعزف في القاهرة، وأنها تمنع من الاشتراك في معرض الكتاب، وأنها لا تدعى إلى أي تظاهرة ثقافية، وأن محاضراً إسرائيلياً واحداً لم يحاضر على ضفاف النيل.

أنا أراهن من الآن على أن أفلام إسرائيل ستعرض في بيروت، وكتبها ستوزع، وفرقها الموسيقية ستعزف، وسيحاضر منها أكثر من محاضر، وسيزورها أكثر من مثقف ليعود ويكتب.

ماذا نفعل؟

هذا هو السؤال.

هل نقيم المتاريس «الكتابية»، ونعود إلى قتل بعضنا بعضاً «كلاماً»، ونقسم البلاد وهي لم تبرأ بعد من جروح الماضي؟

هذه المعركة بالذات، لا انتصار فيها إلا بالإقناع والاقتناع.

الإقناع بخطر الثقافة الإسرائيلية، والاقتناع بالثقافة العربية.

وكي تقتنع عليك أن تعرف...

أجدادنا اقتنعوا، فكان لهم الفضل في المحافظة على هذه الثقافة، ونشرها.

وهنا يأتي دورنا، ككتاب. ويأتي دور الإعلام. ولن نلجأ إلى وزارة الثقافة وهي صاحبة الاختصاص، إلى أن تستأجر مكتباً خاصاً بها، بدل احتلال المكاتب الخاصة بوزيرها.

أما كيف نقنع ونقتنع، فهذا في حاجة إلى ندوة موسعة يشترك فيها أهل الثقافة من كل الاتجاهات.

أما نحن، فسنكتفي... بالكتابة.

١٩٩٥/١/٢١

٧

صالحونا!

هذه الأيام يحاول المرء أن يفكر بهدوء.

صعب، هذه الأيام، أن تدخل «الهدوء» إلى عقلك.

تبدأ بـ «ترتيب» ما تريد أن تفكر فيه.

تكتشف أن سلم الأولويات «في عقلك» ولم يتغيّر، منذ وعيت أن لك عقلاً.

حدث واحد وحيد، تحكم في عقلك وفي ومصيرك، ولا يزال يتحكم في مستقبلك.

هذا الحدث الواحد الوحيد، هو قيام دولة إسرائيل.

هذا الحدث، غيَّر مصير المنطقة.

وهذا الحدث، غيَّر مصير كل فرد في المنطقة، فرض عليه مصيراً جديداً، سواء اهتم به، أم لم يهتم.

كل دولة عربية أصابها زلزال الحدث.

الحدث غيَّر النظام في كل دولة عربية تقريباً، وغيّر الإنسان.

وبعد مرور ما يقارب نصف القرن، لا يزال هذا الحدث هو الذي

يؤثر في النظام العربي، والإنسان العربي، إن لم نقل يتحكم فيهما.

قامت الأحزاب لتقاوم هذا الحدث قبل أن يحدث، وسقط بعضها لأنه لم يستطع منع حدوثه.

واستمر البعض الآخر كي يحارب من أجل أن يلغي الحدث.

الثروة العربية (المالية والإنسانية) جاءت وذهبت نتيجة لحدوثه.

وليت الحدث سرق الأرض منا فقط، فلقد سرق معها الحرية والديموقراطية، وسرق بطريق غير مباشرة حقوق «الإنسان» العربي، لأننا اعتبرنا وجود هذه الحرية، وتلك الديموقراطية، مسؤولاً عن ضياع الأرض.

تبريراً لهذا الضياع، ضياع الحرية، وبديلاً منها، أطلقنا شعار: لا صوت يعلو فوق صوت المعركة.

حتى المعارك لم يكن لها صوت.

ونشأ جيل الخوف، جيلنا.

وأصبح الخوف أكبر منا.

«خوف الخوف» أصبح أكبر حزب في تاريخ الأمة العربية.

أصبحنا أقزاماً، كلنا، أمام هذا الخوف.

نخاف قرع باب مع الفجر، تماماً كما نخاف دوي مدفع قبل الفجر.

أصبح صلاح نصر زعيماً.

وعبد الحميد السراج بطلاً.

وأنطوان سعد منظراً.

إلى آخر القائمة، من المحيط إلى الخليج.

كل المساحات ضاقت وصغرت، أو احتلت، إلاّ السجون... والمقابر.

و... «الحدث» يكبر، يتوسع، يزداد ترسخاً، لم يعد يطاردنا فقط، بات يسكننا.

وكلما ازداد توسعاً، ازددنا قمعاً، وتفنناً في القمع.

هل اخترع أحد قبلنا «التذويب بالآسيد»؟!

حتى عندما ركعنا لم نعرف كيف نركع.

... أخيراً، اعترفنا بـ«الحدث» الذي وقع العام ١٩٤٨.

كان الاعتراف احتفالاً مهيباً في مدريد، أعلام تملأ السماء... وخطب تعانق السماء... وسلام مقابل الأرض.

هللويا!

وتصرفنا كأننا نملك أن نمنح الدولة «الخائفة» منا السلام، وتنازلنا «فقبلنا» بعودة أرضنا مقابل هذا السلام، الذي منحناه.

وذهبنا نفاوض، كأننا منتصرون.

وفود كثيرة، لأمة واحدة، منسقة الأهداف والكلمة والرؤيا.

واكتشفنا منذ الجولة الأولى من المفاوضات أن إسرائيل تريد أن تستفردنا وفداً وفداً.

وقاومنا (أو على الأصح قاوم بعضنا) هذا الاستفراد.

وبعد كل جولة نعلن أن الوفود تنسق، والعواصم تنسق، وأن الموقف موحد، راسخ، صامد، لا يتزحزح.

وصدقنا أنفسنا، صدقنا أن مركب التنسيق سائر حتى يصل إلى مرفأ... الأرض.

إسرائيل وحدها كانت تعرف الحقيقة.

كم ضحكت علينا إسرائيل وهي تضع اللمسات الأخيرة على اتفاق أوسلو، أو وهي تناقش معاهدة وادي عربة منذ ٢١ عاماً!

* * *

مناحيم بيغن بطل معاهدة السلام الأولى مع العرب (كامب ديفيد) مات قهراً لأنه لم يستطع أن يفرض على لبنان اتفاق ١٧ أيار/ مايو.

إسرائيل تعتبر كامب دافيد تجربة ودرساً.

في كمب دافيد أعادت إسرائيل كل الأرض المصرية، طمعاً بأن تخرج أكبر دولة عربية من معادلة الحرب (وقد حدث)، وطموحاً إلى أن تسارع الدول العربية المعنية (دول المواجهة) إلى أن تحذو حذوها (لم يحدث) وأملاً في أن تؤدي المعاهدة ـ الاتفاق إلى «تطبيع» كامل ديبلوماسي واقتصادي وثقافي.

«التطبيع» الديبلوماسي حدث، ولكن «التطبيع» الاقتصادي والثقافي لا يزال يحبو، ويبدو أن مرحلة «الحبو» مستمرة إلى سنين أكثر من طويلة.

بعد هذه التجربة، يبدو أن إسرائيل قررت أن لا تعيد أبداً كل الأرض (اتفاق أوسلو) وأن تبحث في تفاصيل «التطبيع» قبل أن تقرر وتوافق على أي أرض تعيد.

* * *

سوريا (وتلقائياً لبنان) تصر بعناد على الأرض، كل الأرض أو... لا سلام.

سوريا استوعبت صدمة «التفرد»، وسوريا استوعبت كل الضغوط

التي يمكن أن تمارس عليها، وهي تعتقد أن إزالة اسمها من «قائمة الإرهاب»، أو هطول المساعدات الاقتصادية الموعودة عليها، أو أي إغراء... أو حتى تهديد آخر، لا يستأهل خسارة شبر واحد من الأرض التي تعتقد سوريا أنها عائدة كلها، إن لم يكن عاجلاً، فآجلاً.

لذلك فعامل الوقت لا يضغط على سوريا، في الوقت الذي يضغط هذا العامل جداً على إسرائيل وأميركا معاً، لاقتراب موعدي الانتخابات النيابية والرئاسية في البلدين.

إسحق رابين لا يريد أن يموت قهراً كمناحيم بيغن، لذلك فشروطه ـ كعادته ـ (وهذا ما تعرفه سوريا جيداً) ستخف كلما اقترب موعد الانتخابات في إسرائيل، خصوصاً أن فشل عملية السلام (التي جاءت به أصلاً إلى الحكم) يعني بالنسبة إليه إبدال «الموت قهراً»... بالانتحار السياسي.

والذين يعرفون رابين يقولون إنه متمسك بالحياة، بشقيها الجسدي والسياسي!

* * *

نعود إلى الحدث.

... أما وقد حدث ما حدث، فإننا، كمواطنين، نطالب بالمساواة!

المساواة ... مع إسرائيل.

ما دامت الدول والأنظمة العربية قد قررت مبدأ المصالحة والسلام مع إسرائيل، فإننا نريد تطبيق هذا المبدأ علينا.

نريد معاهدة سلام ... بيننا وبين حكّامنا.

ليس معاهدة «عدم اعتداء...»، أو إنهاء «حال الحرب» فقط، ولكن

معاهدة سلام حقيقية تحدد فيها «الحدود» لكل فريق.

وليختاروا لنا مكان التفاوض، وزمان التفاوض... شرطنا الوحيد أن يكون علينا، حتى لو كان في أوسلو أو وادي عربة أو واشنطن أو مدريد، وبدون أي رعاية أجنبية، لأننا نعتبر هذا السلام قضية عربية داخلية.

السلام مع إسرائيل استند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و«السلام مقابل الأرض»، والسلام معنا سيستند إلى «شرعة حقوق الإنسان» الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

ولهم منا وعد قاطع بأننا لن نطالب بأي تعويض لسنوات القهر والذل والتعذيب والهزيمة.

ونحن على استعداد لأن نضمن هذا الوعد في صلب معاهدة السلام بيننا... وبينهم.

والسلام على من اتبع الهدى!

١٩٩٥/٤/١٥

٨

في مسألة التجديد والتمديد؟

قضية التمديد أو التجديد محسومة في العالم العربي، إذ يجددون للرؤساء تلقائياً، تماماً كما تجدد عقود الإيجار.

مرة حسمها واحد مرة واحدة فمدد له وجدّد مدى الحياة، وكفى الله النواب والأحزاب شر القتال.

في موريتانيا «زهق» الرئيس من الحكم، بعدما جدد له منذ الاستقلال، فقرر ألا يجدد. وتمارس ضغوط عليه الآن، حتى من أحزاب المعارضة، «كي لا يترك البلاد في بحر هائج».

رجل من السودان اسمه سوار الذهب، تولى الرئاسة إثر انقلاب، وتعهد أن يترك الحكم في يوم محدد، بل ساعة محددة.

وفعل.

أصبح بيته اليوم في السودان مزاراً، يحج الناس إليه متسائلين بشك: هل صحيح أن هناك حاكماً عربياً تولى الحكم بشكل «مؤقت»، ولم يقلب المؤقت ليصبح دائماً؟

الفرح بفوز جاك شيراك برئاسة جمهورية فرنسا، كان من أسبابه أو أحد أسبابه أن الناس هناك «زهقوا» من فرنسوا ميتران بعدما قضى في الحكم ١٤ عاماً كاملة حتى اللحظة الأخيرة.

كل مرة تجرى فيها معركة رئاسية في فرنسا يتجدد الحديث عن خفض مدة الولاية إلى خمس سنوات بدلاً من سبع، وعلى أن لا يجدد للرئيس أكثر من مرة واحدة.

لماذا سقط ونستون تشرشل بعد انتصاره الأسطوري في الحرب العالمية الثانية؟

«الزهق». حب التغيير. القلق من أن لا يعطي الحاكم أكثر مما أعطى إذا طال عمر حكمه.

لم تنهض البرتغال من نومها العميق في قلب أوروبا، حتى دخل حاكمها (مدى الحياة) سالازار في «الكوما».

هناك بلاد عربية، لم يعد فيها التجديد أو التمديد حدثاً أو حتى خبراً، لذلك فهو لا يذكر دائماً في «وكالتها الوطنية الرسمية للأنباء».

قد يكون هذا من أسباب هذا البطء أو على الأصح الجمود الذي يصيب هذه الدول.

فالحاكم صامد جامد. وكذلك الاقتصاد والسياسة والثقافة، وفي بعض الأحيان حتى الغناء.

الكلمة المبسطة والأسهل للتطور هي التغيير.

والتغيير هو من صلب الديموقراطية، وإلاّ لكان فاليري جيسكار ديستان لا يزال رئيساً لفرنسا، خصوصاً أنه يحب الرئاسة وقصر الإليزيه.

وليس ضرورياً أن يكون كل حاكم يأمل الناس في تغييره، حاكماً فاسداً أو غير صالح. لكن الناس تطمح وتتطلع دائماً إلى التطور، وتنتظره (على رغم خيبات أمل كثيرة) على يد الحاكم الجديد، فإذا لم يحصل، يتجدد الأمل مع الذي يليه.

لو استمر روزفلت يجدد لنفسه، ولم يتوقف عن الحكم بالوفاة وظل حاكماً لأميركا، لانتهى الأمر به، أو بأميركا بعده. وكي لا تتكرر تجربته، جعلوا الولاية مرتين فقط، وعدلوا القوانين والأنظمة وكلها لتقليص صلاحيات الرئيس، حتى لا تقع الولايات المتحدة الأميركية في قبضة رجل واحد.

السقوط الكبير للاتحاد السوفياتي ولدول أوروبا الشرقية، ما كان ليحدث لو لم يكن كل الحكام هناك لمدى الحياة.

هناك أيضاً الناس «زهقوا»، فكان هذا الانفجار الذي ـ في النهاية ـ لم يطالب إلاّ بالتغيير.

الرواية (أو النكتة) تقول إن فرانكو عندما استفاق للحظات من غيبوبة الموت، سأل زوجته عن سر أصوات الجماهير المحتشدة تحت أسوار القصر، فأجابته: لقد جاؤوا يودعونك. وزاد استيقاظه ليقول لها: «خير إن شاء الله... لوين مسافرين؟».

يتمسك بعض الحكّام بالحكم تماماً كتمسكهم بالحياة.

خطر لزميل لنا أثناء زيارة وفد صحافي لكوريا الشمالية أن يسأل المترجم ـ المرافق: ماذا يحصل لو مات الزعيم الخالد حبيب الملايين كيم إيل سونغ.

وهرب المرافق راكضاً بذعر، ولم يعد إلاّ في اليوم التالي وعلى وجهه ابتسامة عريضة، وقال للزميل: لقد جئتك بالجواب عن سؤالك. الجواب هو أن كيم إيل سونغ لا يموت.

لا نعرف لماذا ينسى الحاكم الحكمة الخالدة التي تقول «لو دامت لغيرك لما وصلت إليك».

بعضهم، أو على الأصح أحدهم، يعلقها بأحرف كبيرة في مكتبه، لكنه لا ينظر إليها، لأنه يهرب من الحقيقة.

كل ما حدث في العالم العربي من ويلات في ربع القرن الأخير، حدث لأن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر مات بالسكتة القلبية، من غير أن يترك دولة قائمة على مؤسسات. ترك دولة كانت قائمة عليه، فأتى الراحل الآخر أنور السادات لنبدأ بـ «كمب دافيد»، الذي انتهى بـ «أوسلو» و«وادي عربة»، والذي أنهى في النهاية وقتل كل أحلامنا من مطلع هذا القرن إلى اليوم.

* * *

طبعاً، لا علاقة لما يجري في لبنان بكل هذا الكلام.

ما يجري في لبنان فتح لنا فقط جروحاً، فكان هذا الكلام.

وهو كلام كان يجب أن يقال، لأننا في العالم العربي نمر بأكبر تغيير منذ انتهاء الحكم العثماني.

إن الأيام التي نعيشها لم تقفل على الماضي فحسب، بل إنها تحدد المستقبل ولعصر كامل على الأقل.

والصورة حتى الآن تبدو قاتمة وقاتمة جداً.

١٩٩٥/٥/٢٠

٩

في مثل هذا الشهر!

في مثل هذا الشهر (تشرين الثاني/نوفمبر) من العام ١٩٨٠، وقَّعت ٢١ دولة عربية (يومها كان هناك يمنان لا يمن واحد) ما سمي ميثاق العمل الاقتصادي القومي.

التوقيع جرى في العاصمة الأردنية عمان، وأعقبه احتفال تبودلت فيه القبل والأنخاب بين الموقعين احتفاء بهذا الإنجاز القومي.

الدولة التي لم توقع، ولم تعانق، كانت مصر، وذلك لأن مثل هذا التوقيع يتعارض مع توقيع مصر اتفاق (ميثاق؟!) كمب دافيد.

من المفترض أن هذا الميثاق لا يزال سارياً، لأنه لم يلغ.

الباب الثالث من الميثاق، المادة السادسة عشرة، ينص على ما يأتي:

«تدعيم القدرة الذاتية العربية على المستويين القطري والقومي لمواجهة التحدي الصهيوني، والتصدي له في كل المجالات وخصوصاً في المجالات الآتية:

أ ـ التزام قوانين المقاطعة العربية ومبادئها.

ب ـ اتخاذ الإجراءات الفعّالة لمنع التسلل الإسرائيلي إلى الاقتصادات العربية.

ج ـ الوقوف بحزم في وجه الدول المساندة للعدو الصهيوني».

* * *

بعد خمسة عشر عاماً، يشاء القدر (وهو عادة ساخر) أن يذبح هذا الميثاق، في المكان الذي وقع فيه: عمان. وأن يجري «التسلل» إلى «الاقتصادات» العربية علناً وفي وضح النهار، وأن يتجلى «الحزم» العربي في استقبال كل الدول المساندة لـ «العدو» الصهيوني، في الأحضان، في القمة الاقتصادية التي تحولت مؤتمراً.

للجامعة العربية مطابع، تتكرم دورياً بإعادة طباعة كتيب صغير يحمل اسم: ميثاق جامعة الدول العربية وأهم أنظمتها.

الكتاب بات في حاجة إلى مقدمة، أو على الأقل إلى إضافة كلمة إلى العنوان تقول إنه صار كتاباً تاريخياً لا علاقة للحاضر به، فثلاثة أرباع ما جاء في طبعته الأخيرة (منذ سنة فقط) ألغي، من غير أن تجتمع الدول الأعضاء، ومن غير أن تقرر «رسمياً» هذا الإلغاء. وبات أي توقيع على عقد إيجار محترم ونافذ، أكثر من التواقيع المودعة لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والتي لم يعد يحترمها أحد.

ليس المطلوب من الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد، أن يطلب من الدول الأعضاء احترام تواقيعها، بعد أن يدعوها إلى اجتماع طارىء تقام فيه شعائر الجناز والدفن لهذه التواقيع، إذ من العيب أن يبقى توقيع دولة على ميثاق ينص على «مقاطعة إسرائيل اقتصادياً»، ثم توقع معها عقوداً لا عقداً واحداً تضرب بهذه المقاطعة عرض الحائط.

* * *

الكتيب الذي أعادت الجامعة العربية طبعه قبل سنة، لا يذكر مَنْ

مِن القادة العرب وقّع «ميثاق العمل الاقتصادي القومي» في مؤتمر «القمة» الذي عقد في عمان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠، لكنه يذكر في المقدمة (المادة الرابعة) أن الميثاق وضع «(...) إدراكاً من الملوك والرؤساء العرب لضرورة تهيئة الاقتصاد العربي بحيث يكون مهيأً للمعركة المصيرية ضد التخلف والتبعية، وأن يعبأ في مواجهة العدو الصهيوني والقوى المساندة له».

المواجهة «مع العدو» تمت بالفعل، بعد خمس عشرة سنة، وفي المكان نفسه الذي تقررت فيه. ولكن لا لنتصدى، بل لنطلب «القرب» ولنعانق لا بعضنا بعضاً، كما جرى قبل خمس عشرة سنة، بل لنعانق هذا «العدو».

تصحيحاً لواقع الأمور، المطلوب إعلان وفاة «ميثاق العمل الاقتصادي القومي» وإن كان الدكتور عصمت عبد المجيد عاجزاً عن جمع الدول الموقعة لحضور الجنازة، فليقم قداساً (على الأقل) عن نفس الغائب!

١٩٩٥/١١/١١

١٠

الأمين التائه!

لا يُحسد الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية على وضعه.

فهو، إذا اختلف العرب، ضحية.

وإذا اتفق العرب ضحية.

في مؤتمر القمة العربي الأخير الذي فرضته الظروف، على رغم أن الأمين العام بح صوته، وحفيت قدماه، وبرِيَ قلمه، وهو يطالب بانعقاده، قبل أن يفرضه وصول بنيامين نتنياهو إلى الحكم في إسرائيل.

في هذا المؤتمر استطاع الأمين العام، بعد «الهمروجة» السياسية، أن يمرر، أو يسرب قراراً ينتظره منذ سنوات.

هذا القرار (وهو على فكرة بلا رقم)، الذي جاء في نهاية البيان السياسي ينص على الآتي:

١ ـ إنشاء محكمة العدل العربية.

٢ ـ الموافقة على ميثاق الشرف للأمن والتعاون العربي.

٣ ـ إنشاء آلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها بين الدول العربية.

لا حاجة إلى شرح الأهمية البالغة للقرار، ولأسباب واضحة، منها: أن المشاكل والخلافات العربية ـ العربية المزمنة تكاد تكون في أهمية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بل هناك من يقول إن هذه الخلافات بالذات وعدم حلها هي التي أدت إلى الانهيار العربي، الذي أدى إلى حال الاستسلام التي فرضت على الأمة العربية في صراعها مع إسرائيل.

وأنه لو واجهت هذه الأمة (ودولها) إسرائيل مجتمعة، ومن دون خلافات، لما وصل الوضع إلى ما وصل إليه.

لم تكن هناك لا مؤسسات ولا آلية لحل الخلافات، فجاء هذا القرار الذي من شأنه (إذا نفذ) أن يجد حلولاً لهذه الخلافات (ومنها ما أدى إلى حرب، هي حرب الخليج) ضمن إطار الجامعة ومؤسساتها، القديمة منها والجديدة.

كان أمين جامعة الدول العربية سعيداً يوم صدر القرار، مقترناً بموافقة وتوقيع الذين يوقعون عن دولهم، الملوك والرؤساء والحكّام.

لكن سعادة الأمين العام لم تدم طويلاً، فما أن سعى إلى التنفيذ حتى فوجىء بسيل من الاعتراضات والتعديلات على تفاصيل المشاريع المقررة (المحكمة والميثاق والآلية)، والتي سبق لها أن قتلت بحثاً وتفصيلاً منذ سنوات حتى صارت جاهزة.

فالقرار يقول في نهايته: تكليف وزراء الخارجية استكمال الصيغ النهائية الخاصة بكل منها.

وما أن دخل الوزراء في التفاصيل (ومن عواصمهم) حتى بدأت «الدوخة» ـ كما يقال ـ فكل دولة عربية تقريباً لها اعتراض على

«تفصيل» معين، وكل دولة تريد تعديلاً معيناً على بند وإلاّ فلن توقع.

وإذا تذكرنا أن قرارات الجامعة يجب أن تؤخذ بالإجماع، عرفنا سر معاناة الدكتور عبد المجيد.

مشروع قيام محكمة العدل العربية مطروح على بساط البحث منذ أيام الخبز، وما من مرة بحث فيه إلا تقرر تأجيله، وفي كثير من الأحيان لأن دولة واحدة عارضت قراره واقترحت التأجيل.

ومع ذلك فالدكتور يحاول، دائماً يحاول، ودائماً لا يفقد الأمل، لا يتسرب اليأس إلى قلبه، ولا العتمة (العربية) إلى عقله، ولا يغضب إذا أطلق عليه لقب الأمين التائه.

فاليهودي التائه ... وصل إلى القدس!

١٩٩٦/٧/٢٧

11

مصر وأميركا... والعصا والجزرة!

كل أسبوع تقريباً يصدر تلويح أميركي، يصل أحياناً إلى حد التهديد، بقطع المساعدة الأميركية عن مصر، والتي بدأت عام ١٩٧٩ (بعد كمب دافيد) والبالغة ٢،١ مليار دولار سنوياً.

سيف مسلط أصبحت هذه المساعدة، ومكسر عصا أصبحت مصر، لكل صحافي أميركي يريد إرضاء «الايباك» (اللوبي اليهودي)، أو لكل سياسي يريد أن يبقى في مجلس الشيوخ أو مجلس النواب الأميركي، ولكل طامح إلى الوصول إلى جنة الكونغرس.

والمطلوب واحد لا يتغير، إما أن تخضع مصر وتسكت عن كل ممارسات إسرائيل في عهد نتنياهو، وإما أن تُقطع المساعدة.

منذ بدأ التلويح والتهديد، طلب الرئيس حسني مبارك مجموعة من الدراسات من عدد من الخبراء والسياسيين، من أهل الحكم ومن خارج أهل الحكم تجيب عن سؤال واحد: إذا وقع المحظور وقطعت المساعدة، هل تستطيع مصر أن تتحمل ذلك، أو على الأصح هل

يستطيع الاقتصاد المصري (الذي يعيش اليوم في حال طفرة) أن يستوعب هذا القطع؟

وكان الجواب: نعم.

بعد هذه «النعم»، خرج رئيس مصر ليصرح (بما معناه): إننا مستعدون لهذا القرار، لو صدر، بل إننا نتوقعه، لكن مصر لن تسمح بأن تكون هذه المساعدة أداة ضغط عليها لتسكت عن سياسات إسرائيل.

الإدارة الأميركية لم تدل بدلوها في الموضوع حتى الآن، وإن يكن أهل الكونغرس لا يقصرون، وكان آخر تهديد صدر قبل أمس عندما دعا عدد من أعضاء مجلس الشيوخ إلى قطع المساعدة، والسبب هذه المرة، كما جاء في كلام رئيس اللجنة الفرعية المسؤولة عن هذه المساعدة «إن مصر تقيم علاقات حميمة جداً مع ليبيا».

وأن هذه العلاقة «الحميمة» تدل على «انحراف مصر عن دورها كشريكة في السلام، إلى دور المحامي عن دولة إرهابية لديها أسلحة كيميائية، وتمثل تهديداً مباشراً للمصالح الأميركية».

سياسة العصا والجزرة ليست جديدة في أميركا وغيرها، لكنها كانت ستكون ذات مفعول أكيد وخطير، لو مارستها الولايات المتحدة الأميركية على مصر قبل سنوات، يوم كان الاقتصاد المصري متعثراً، والديون الخارجية تغرق مصر وتكبلها، وورشة بناء البنية التحتية في أوجها. أما الآن، فلا العصا تنفع ولا الجزرة تفيد، خصوصاً أن المطلوب من مصر هو أشبه بكمب دافيد جديدة، كمب دافيد بالمقلوب، إذا صح التعبير، فكما أخرجت كمب دافيد الأولى مصر من معادلة الحرب، المطلوب الآن في كمب دافيد

الجديدة أن تخرج من معادلة السلام (السلام العربي)، لأنها إذا خرجت يصبح شعار المرحلة هو: الهرولة، الهرولة نحو التصالح مع إسرائيل وبشروطها.

* * *

من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن تتخلى مصر عن «دورها» لأن مصر من دون دور تتحول دولة عربية ـ أفريقية، من مجموع الدول العربية الواحدة والعشرين، وزنها الديبلوماسي والسياسي لا يزيد عن وزن أي دولة عربية أخرى، من الدول الصغرى، بينما «الدور» يعطيها القيادة والريادة العربية، وتبقى هي الحصن والملجأ، و«جامعة» الدول، لا لكونها عاصمة لـ «جامعة» الدول العربية، وإنما بصفتها الدولة القادرة على جمع كلمة العرب.

* * *

نعود إلى سياسة العصا والجزرة.

ليست هذه المرة الأولى تمارس الولايات المتحدة الأميركية هذه السياسة على مصر بالذات، فقد سبق لها أن مارستها مرات عدة. لكن المرة المحفورة في تاريخ مصر الحديث، هي عندما مارس هذه السياسة وزير خارجيتها جون فوستر دالاس، في «واقعة» سحب تمويل السد العالي الشهيرة.

ومن دون الدخول في التفاصيل: لقد تم بناء السد العالي، وهو قائم في مصر كالهرم الثامن، وقد بني يوم كانت مصر لا تملك أن تدفع رواتب موظفي الدولة.

صحيح أن الاتحاد السوفياتي، الذي لجأت إليه مصر ليبني السد، قد انتقل إلى رحمته تعالى، وصحيح أن أميركا تتصرف هذه الأيام كأن لا دولة غيرها في العالم (بما في ذلك كل أوروبا الغربية

مجتمعة، مضافة إليها دول أوروبا الشرقية، وما تبقى من دول العالم)، وصحيح أن زعماء الكونغرس في أميركا يتصرفون كأن قطع المساعدة عن مصر يعني نهاية مصر...

ولكن، هل تريد أميركا فعلاً، أن تصل العلاقات بينها وبين مصر (في هذا الشرق المضطرب) إلى حد القطيعة، بل هل تستطيع أميركا أن تحمل تبعات هذه القطيعة، ولها من المصالح العليا ما لها في المنطقة. وإذا كانت مصر «ستتضرر» من وقف المساعدة فما هو حجم الأضرار التي تقع على أميركا، وخصوصاً إذا دفعت مصر إلى «مصالحة» بعض الدول في المنطقة، ومنها إيران والعراق، على سبيل المثال، المثال فقط.

هذه المرة نعتقد أن سياسة العصا والجزرة لا تسير على خط واحد، وإنما على خطين مزدوجين.

إلا إذا ركبت أميركا رأسها، خضوعاً لإسرائيل... وقد فعلت ذلك أكثر من مرة.

١٩٩٧/٦/٢١

١٢

عشرة أسباب لإعلان حال اليأس!

كما تُعلن حال الحرب، علينا أن نعلن حال اليأس.
اليأس من الولايات المتحدة الأميركية.

حال اليأس من:

١ - أي تغيير - ولو جزئياً - في العلاقة الاستراتيجية «العضوية» بينها وبين إسرائيل، كائناً من كان من يحكم إسرائيل، صقراً كنتنياهو أو حمامة كبيريز.

٢ - أي توازن في سياستها بيننا وبين إسرائيل، فالتوازن مختل وسيبقى - منذ قامت اسرائيل عام ١٩٤٨، وإلى أن تزول - لنا زالت - بعد عشرات السنين على الأقل.

٣ - أي صحوة لأميركا تستيقظ فيها على حقيقة مصالحها العليا ابتداء بـ «المصلحة» مع نفطنا القابع - لعشرات السنين أيضاً - في باطن الأرض، وانتهاء بمصلحتها معنا كـ «مستهلك» أيضاً وأيضاً لعشرات السنين، مع ضئيل أمل في أن تتبنى حالنا هذه (كمستهلك) لا في المستقبل المنظور ولا في المستقبل البعيد كذلك.

٤ ـ أن يحكم أميركا ذات يوم رئيس يستطيع الفكاك من حال الرعب التي تنتاب رؤساء أميركا خوفاً من غضب «شعب الله المختار» عليه وتالياً معاملتنا ببعض الإنصاف فقط، بعض لا كل الإنصاف، لاستحالة ذلك.

٥ ـ أن تتكرم علينا دولة العلم والتكنولوجيا ببعض هذا العلم وتلك التكنولوجيا التي تقدمها إلى إسرائيل من دون حساب، لعلها تساهم في نقلنا إلى القرن العشرين الذي لم ننتقل إليه بعد على رغم أنه شارف نهاية العمر.

٦ ـ أن تحسب حسابنا في التغييرات الهائلة التي بدأت تطرأ على «تركيبة» العالم، من ثورة الاتصالات، الى «العولمة»، إلى الأسواق المتصلة (لا المفتوحة فقط)، إلى ... إلى... مما نقرأ عنه، كأننا في كوكب آخر.

٧ ـ أن تساعدنا (حقاً لا كلاماً) في استيراد الديموقراطية وحقوق الإنسان والحريات وتعميمها في مناطقنا، كي يصبح لنا (كشعوب) جزء من المساهمة في اتخاذ القرار.

٨ ـ ألا تفرض علينا الفقر عبر إصرارها على تسليحنا ومن عندها، خصوصاً أنها تعرف أكثر من غيرها مصير السلاح الذي نشتريه من عندها بالإكراه.

٩ ـ وأخيراً وليس آخراً، أن تحل عن ظهرنا كي نتدبر أمرنا مع غيرها من الدول (وخصوصاً أوروبا) لعلنا نلقي عند هذه، الإنصاف الذي لم نجده عندها.

* * *

أما بعد..

إخواننا العرب في أميركا يطلون علينا صبح مساء، بمقولات تدعو إلى عدم اليأس، وإلى العمل من أجل التغيير في أميركا (التغيير من الداخل)، كأن تُنشط اللوبي العربي الهزيل (وغير الموجود تقريباً)، وأن نحاول التسلل إلى الإعلام الأميركي كي يصير أكثر موضوعية، وأن نحاول أيضاً اختراق الجامعات والكنائس لعرض قضايانا (أو قضيتنا) العادلة، وأن نبدأ بالتبرع والإنفاق للحزبين الأساسيين الديموقراطي والجمهوري ومرشحيهما في الانتخابات، وأن نتصدى ـ قدر استطاعتنا ـ لحملات التشويه التي نتعرض لها وأن... وأن... وأن...

لكنهم في النهاية يضعون العلامة علينا، لأننا لا نساعدهم في تحقيق هذه الأهداف، ونتركهم لمصارعة «التنين» الصهيوني وحدهم.

نحن المقيمين، نقول لإخواننا المهاجرين في أميركا أن عليهم أن ينتظروا ـ وأن ينتظروا طويلاً ـ هذا «الترياق» الآتي من الوطن، لسبب بسيط قديم واضح، هو أننا لن نتفق بعد في ما بيننا هنا، أهدافنا ضائعة، وكلمتنا مفككة، وتضامننا متعثر.

حتى على التصدي الحقيقي لإسرائيل هناك خلاف ـ بل خلافات ـ ولذلك نعتقد أن اعلان حال اليأس (وهو أحدى الراحتين)، أفضل بكثير من الوصول إلى «الراحة» الأخرى التي لم يعد يفصلنا عنها إلا خطوات.

١٩٩٧/٩/١٣

الفصل الخامس

القدس

١

القدس ... عَروس عروبَتكم!

استعارة العنوان من الشاعر العراقي مظفر النواب، لا يعني أننا نوافقه على الأسلوب، وإن كان يعني أننا نوافقه على المضمون.

فقد كان النّواب قاسياً جداً إلى حد الفظاظة، وهو يلقي مسؤولية سقوط القدس وضياعها على العرب جميعاً ومن دون استثناء.

كان في الإمكان تأجيل الكتابة عن عروس العروبة: القدس، لولا أن الرئيس الأميركي بيل كلينتون قد ذكرنا بها، عندما صفعنا جميعاً باعترافه المثير أمام اللوبي الصهيوني في أميركا بأنه يعتبر القدس «عاصمة أبدية لإسرائيل».

فبعدما كنا نعتقد أن أميركا عبر مواقفها السابقة الرافضة لقرار إسرائيل ضم القدس وتهويدها، ستساعدنا على استعادتها، أو في أضعف الإيمان تصر على تنفيذ قرار الأمم المتحدة في شأنها، أي تدويلها، إذا بالرئيس بيل كلينتون يبلغ إلينا عبر لوبي اليهود في أميركا، نسف كل المواقف الأميركية السابقة، والاتجاه إلى تبني التوحيد الصهيوني للقدس «عاصمة أبدية لإسرائيل».

فضاعت القدس بذلك مرتين:

الأولى، عندما احتلتها إسرائيل ذات مساء أسود كئيب في الثامن من حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

الثانية، عند تصريح كلينتون ذات يوم كئيب من آذار/مارس ١٩٩٤.

نعود إلى المساء الكئيب الأول العام ١٩٦٧. كان الضابط الأردني المسؤول عن الدفاع عن القدس من عائلة التل المعروفة، وكان من خيرة ضباط الجيش الأردني. هذا الضابط الذي لم نعد نذكر اسمه الأول، أرسل إلى قيادته في عمان برقية مستعجلة فحواها: إن الضفة الغربية هي بمثابة الساقطة عسكرياً، لذلك فهو يقترح تجميع كل القوة العسكرية الأردنية حول مدينة القدس للدفاع عنها، فإذا استطاعت هذه القوة الصمود أمام الهجوم العسكري الإسرائيلي إلى أن يحين موعد وقف النار،فهذا يعني الفشل التام للاحتلال الإسرائيلي، لأن الهدف الأساسي والديني والتاريخي للاحتلال هو السيطرة على القدس، فإذا لم يتحقق هذا الهدف فمعنى ذلك أن كل أهداف الهجوم العسكري الإسرائيلي قد فشلت لأن القدس ـ كما قال حرفياً ـ «هي القلب».

ولم تتبن القيادة الأردنية اقتراحه، وسقطت القدس بعد ساعات.

هذا الضابط الذي كان في ريعان الشباب، قضى بالسكتة القلبية قهراً بعد ذلك بأشهر.

كانت القدس يومها، هي القلب... ولا تزال القدس إلى اليوم هي القلب. ومع الاعتذار من كل الأخوة المسيحيين الذين يعتبرون روما (الفاتيكان) هي محجة أتباع عيسى، فإننا نؤمن بأن لا محجة سوى القدس، وأسباب هذا الإيمان كثيرة، لكن أهمها أن القدس

هي التي شهدت أساس الديانة المسيحية (الصلب والقيامة)، وجارتها بيت لحم هي التي شهدت الولادة. بينما روما ليست إلاّ محطة من محطات المسيحية.

لكننا لم نكتب هذا الموضوع لندخل في جدل ديني، له أربابه ومنظروه، ممن يفوقوننا علماً ولاهوتاً ومعرفة. نكتب هذا الموضوع، كي نطلب من العرب ـ مسلمين ومسيحيين ـ أن يقفوا وقفة واحدة في وجه التوجه الأميركي الجديد في شأن القدس والمتمثل في ما قاله الرئيس بيل كلينتون، لأن التوجه سيصبح قراراً، والقرار يصبح قابلاً للتطبيق، وقبل أن نستفيق من غفوتنا تكون سفارة الولايات المتحدة الأميركية في إسرائيل قد انتقلت إلى القدس، لتتبعها بقية الدول السائرة في فلكها، وهي أكثر من أن تعد وتحصى... وعندما يحين موعد البحث في مستقبل القدس بعد ثلاث سنوات (بموجب اتفاق أوسلو المشؤوم) يكون من ضرب ضرب، ومن هرب هرب.

... وإلى بعض التفاصيل:

بعد سقوط القدس بسنة، بدأت إسرائيل تنفذ خطة دقيقة مدروسة تهدف إلى إفراغ المدينة من أهلها المسيحيين.

والخطة الخطرة والبسيطة في المظهر، كانت في إغراء المسيحيين من أهل القدس (ومنهم عائلات كانت في القدس يوم دخول عمر بن الخطاب إليها) بالهجرة الدائمة في أميركا، وبـ «فيزا» هجرة دائمة تعطى لكل العائلة، مع تذاكر سفر مجانية، وعروض لإيجاد عمل فوري في الولايات المتحدة الأميركية.

ونجحت الخطة... وبين العام ١٩٦٨ ونهاية العام ١٩٩٣ انخفض

عدد المسيحيين في القدس وضواحيها من تسعين ألفاً العام ١٩٦٧، إلى اثني عشر ألفاً مطلع ١٩٩٤.

أما لماذا المسيحيون وليس المسلمون، فالهدف واضح.

تلغي إسرائيل أي حق مسيحي في المطالبة بأي حقوق في القدس، إلاّ حق زيارتها «سياحاً»، أي أن يصبح الارتباط المسيحي بالقدس هو ارتباط بالحجر لا بالبشر، والذي يعرف مدى قوة الضغط التي تملكها المسيحية العالمية، يعرف لماذا تريد إسرائيل إلغاء تأثير هذه القوة، أو على الأقل تحييدها في معركة القدس الفاصلة بعد سنوات، وإذا حدث وجاء البابا لزيارة القدس كما يشاع، فلن يجد من رعاياه إلاّ بضع مئات لأن من بقي من المسيحيين هم من المسيحيين التابعين للكنائس الشرقية (أرثوذكس، وأرمن وبروتستانت).

لن يكون هناك مانع لدى سلطات «العاصمة الأبدية الموحدة لإسرائيل» من السماح لجميع الأديان والطوائف بزيارة القدس، شرط أن تحتفظ بـ «ملكيتها»، وأن يأتوا سياحاً وحجاجاً، لا «أهل بيت»... وسيتولى إعلامها المخيف في العالم ترجمة هذا الموقف الإسرائيلي كدليل جديد على ديموقراطيتها، وحضارتها، وتسامحها!

* * *

غريب ـ حتى الآن ـ الموقف العربي الرسمي وحتى الشعبي، من كلام كلينتون، فقد مر كلامه مرور الكرام، وذكر عرضاً في أجهزة الإعلام العربية، ولم تتقدم أي سفارة عربية في واشنطن حتى بسؤال إلى وزارة الخارجية الأميركية، هل يعني هذا الكلام موقفاً رسمياً جديداً للإدارة الأميركية؟

ومما يزيد التساؤل، موقف أميركا من قرار مجلس الأمن الرقم ٩٠٤ والذي امتنعت عن التصويت على فقرته الثالثة التي تشير إلى القدس على أنها «أرض محتلة».

لا رماد من دون نار ـ كما يقال ـ والنار التي تحت الرماد تنبئنا بأن هناك موقفاً أميركياً جديداً من القدس، وأن المفاوضات بعد ثلاث سنوات في شأن مستقبل القدس ستنحصر بحرية كل الأديان في العبادة في ظل السيادة الإسرائيلية عليها، وإذا تكرمت علينا إسرائيل فقد ترفع علماً عربياً فوق المسجد الأقصى (إذا لم تعلن رسمياً أن المسجد أقيم على أنقاض هيكل سليمان!).

* * *

لا يكفي أن نبكي القدس.

لا يكفي أن نبكي ضياع القدس.

السؤال، والسؤال الملح هو: ماذا يجب أن نفعل حتى لا يستمر ضياع القدس.

حتى لا يصبح ضياع القدس «أبدياً» كما قررت إسرائيل ونفذت.

«أبدية» ضم إسرائيل القدس ستترسخ إذا انتظرنا البحث في مصيرها بعد ثلاث سنوات.

القدس تستأهل وقف المفاوضات، وتستأهل عناداً فلسطينياً مسنوداً بعناد عربي، يطالب بأن تكون القدس، ومصير القدس، البند الأول في المفاوضات.

لقد سقط حتى الآن أكثر من خمسين شهيداً ومئات الجرحى من أجل الخليل. وما دام الشعب الفلسطيني قد قرر أن يدفع بالدم (لا بالمفاوضات) ثمن تحرير تراب وطنه، فلن يبخل على القدس بدمه.

وحتى لو حدثت الأعجوبة وعادت الضفة الغربية، من دون القدس، فستكون جسداً بلا قلب، تماماً كما قال الضابط التل، رحمه الله... ورحمنا جميعاً!

١٩٩٤/٤/٢

٢

وعلى القدس السلام؟!

٨٠٠ عام مرت على غياب القائد صلاح الدين الأيوبي.

وتأتي هذه الذكرى في الوقت الذي يصل الصراع على القدس، المدينة التي حررها وأعاد إليها عروبتها، إلى ذروته.

فالملك حسين و«أبو عمار» في صراع محموم على من «يشرف» على الأماكن الإسلامية القدسة في المدينة الأقدس في العالم.

ومسيحيو القدس من العرب (غير الكاثوليك) يحتجون سلفاً على إمكان أشراف الفاتيكان على الأماكن المسيحية المقدسة.

ولم يبق إلاّ الأحباش، الذين لهم قرنة في كنيسة القيامة، لم يدلوا بدلوهم في هذه الحرب المضحكة المبكية في آن واحد!

فالمطلوب أصلاً، والذي كدنا ننساه، أن نبحث في من يملك ويشرف على أرض القدس، التي أعادها إلينا صلاح الدين، ونكاد نفقدها نهائياً، بعد ثمانية قرون على وفاته.

لأنه، إذا كانت ملكية أرض القدس يجب أن تعود إلى من «يحلتها عسكرياً» كما تحاول إسرائيل أن تفرض، فإن وريث القدس يجب

أن يكون جلال الدين الطالباني الزعيم الكردي والوريث المزعوم «الكردي» للقائد صلاح الدين الأيوبي.

عندما رفعت غولدا مئير شعار «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» كانت تعني أولاً القدس، وثانياً ما تبقى من فلسطين. ومنذ دخل أول جندي إسرائيلي محتل القدس العربية ذات مساء أسود من ليالي شهر حزيران/ يونيو ١٩٦٧، بدأت محاولات تنفيذ هذا الشعار، وللمرة الأولى من العام المشؤوم يزيد عدد اليهود في المدينة على عدد العرب، وكان ذلك في مطلع هذه السنة بالذات. وحتى موعد البحث في مصير القدس تفاوضياً (بعد سنوات ثلاث بإذنه تعالى) قد يكون الشعار قد تحقق كاملاً، فيأتي بابا روما ليصلي في القيامة بلا مصلين، وكذلك الملك حسين وياسر عرفات ومن شاء من زعماء العرب والمسلمين والمسيحيين.

عندما يقول إسحق رابين كل يوم، بل كل ساعة، كما قال من سبقه من رؤساء وزراء إسرائيل «إن القدس ستبقى العاصمة الأبدية الموحدة لإسرائيل» فهو يعني هذا الكلام، وهو يقول هذا الكلام بمنتهى الجدية، لأنه يعرف ويؤمن أن إسرائيل بلا القدس لا فرق بينها وبين أوغندا (الدولة التي اقترحت وطناً قومياً لليهود قبل فلسطين). ونحن أيضاً نعرف أن فلسطين من دون القدس تشبه وادي عربة!

في حديث أجريناه مع الرئيس شارل حلو مطلع السبعينيات، قال لنا أمدَّ الله في عمره، إن قضية القدس لن تحل، لأنها «صراع بين الأنبياء». ولكن يبدو من قراءة ما حصل منذ السبعينيات حتى اليوم، أن الغلبة ستكون للنبي موسى.

عودة إلى صلاح الدين الأيوبي، فقد أقيمت في عمان ندوة في

ذكرى وفاته، وكان مما قاله أحد المشاركين وهو الدكتور محمد عويضة بعدما عرض سيرته: «إن أهم الدروس في سيرة صلاح الدين هو قدرة الأمة على هضم المشكلات وتجاوزها، وأهمية الوحدة التي سمحت له بتحقيق إنجازاته». وأضاف: «إن ما عمله صلاح الدين في زمانه هو ما نحتاج إليه اليوم، حيث كانت تشيع بالأمة آنذاك السلبية والفهم السطحي للإسلام. وقد استطاع تجاوز هذه الأمراض من خلال اهتمامه بالعلماء والمؤرخين. فقد أقام من المدارس أكثر مما أقام من المعسكرات، وذلك بهدف بناء الأمة».

أما الدكتور مصطفى الحياري فقد ركّز في كلمته على «قدرة صلاح الدين على اختيار رجاله، ذلك أن حسن الاختيار يؤدي إلى حسن الإدارة والتنفيذ».

* * *

بعد هذا الكلام من سيرة محرر القدس، لا داعي للسؤال كيف حررها، ولا داعي أيضاً للسؤال لِمَ نحن اليوم غير قادرين على تحريرها.

... وعلى القدس السلام؟

١٩٩٤/٨/١٣

٣

جيل الهزيمة ... وجيل النصر!

قبل ثلاثة أيام تنهد الياس فريج رئيس بلدية بيت لحم ووزير السياحة والآثار في سلطة الحكم الذاتي، وقال لزائر أميركي كان يجلس معه في مكتبه الذي يطل على مهد المسيح: «لقد ضاعت القدس إلى الأبد».

العاهل المغربي الملك الحسن الثاني ورئيس لجنة القدس كان أكثر تفاؤلاً، فقال في حديث صحافي في اليوم ذاته «من الخيال أن نعتقد أننا سنسترجع القدس بأكملها».

كان إسحق رابين في مؤتمر الدار البيضاء، وأمام كل العرب (ما عدا سوريا ولبنان) وكل العالم، أبلغ إلى الجميع أن عودة القدس أو جزء منها ما هي إلاّ أضغاث أحلام، فهي عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل، وستبقى.

العالم ينصحنا بأن نكون «واقعيين»، أي أن نقبل بالأمر الواقع، وخلاصة الواقع أن ننسى القدس، وننسى المسجد الأقصى، والقيامة وننسى التلال والهضاب والزهور البرية، ونقبل بما يُعطى لنا من المدن الأخرى التي ستبقى محاطة (إلى الأبد) بجيش إسرائيل،

ونقبع في انتظار عطف البنك الدولي، ورضى الدول المانحة، وحنان الدول غير المانحة، وتذكُّر الدول الشقيقة.

وسواء بُحث في قضية القدس بعد ثلاث سنوات (كما جاء في اتفاق أوسلو) أو لم يبحث فيها، فالمعادلة الحالية لن تتغير.

إسحق رابين أو من سيخلفه لن يوقع أبداً عودة القدس (أو جزء منها) إلى العرب، وفي المقابل لن يجرؤ أي عربي على توقيع ضياع القدس.

وكما كانت القدس يوم احتلت، هي القلب والأساس في الهزيمة، التي أدت بعد أكثر من ربع قرن إلى السلام والاستسلام العربي الحالي، فستبقى القدس مهما طال الزمن، هي القلب والأساس في استمرار الصراع العربي ـ الإسرائيلي، مهما وقِّع من اتفاقات ومعاهدات.

اليهود انتظروا أكثر من ألفي سنة كي «يستعيدوا» القدس، وظلوا يدقون على صدورهم ويصلون ويبكون منذ «ضاعت» حتى: «عادت»، ولم يتوقفوا عن تعليم أطفالهم أن لا وطن من دون القدس.

ونحن أيضاً كناس، لا كأنظمة وحكّام وزعماء، سننتظر ونبكي وندق على الصدور، والأهم من ذلك نستعد... حتى تعود.

خيال؟ حلم؟

قد يبدو الأمر كذلك، هذه الأيام بالذات.

ولكن هل يعني ذلك أن لا نسعى من أجل عودتها أو استعادتها، وأن نقرّ ونعترف بـ «أبديتها» كعاصمة موحدة لإسرائيل، وأن تكون وصيتنا للأجيال العربية القادمة بأن تعترف وتقرّ مثلنا؟

أقل ما يمكن أن يفعله جيل الهزيمة الذي هو نحن، هو أن لا نورث هذه الهزيمة لأطفالنا، وأن نترك لهم حلم السعي (بل الحرب) و«شرفه» من أجل إزالة هذه الهزيمة أو جزء منها! ألا يكفي أننا سنسلم هذا الجيل تاريخاً مزوّراً، وواقعاً حزيناً، وارثاً ثقيلاً حتى نحرمه الحلم؟

لو كان ذلك ممكناً لطالبت بمنع أطفالنا من الاختلاط بنا، خوفاً من أن يصبحوا صورة منا، وربما من أن ننقل إليهم عدوى الاستسلام و... «الواقعية»!

يجب أن لا نترك لهم وصية، يكفيهم أن يقرأوا عنا في كتب التاريخ والجغرافيا حتى يتبرأوا منا، نحن الذين وصلت بنا الأمور إلى أننا «لم نبك ملكاً كالنساء...» كما فعل آخر خلفائنا في الأندلس.

نحن سلمنا الملك والأرض، ونحن نبتسم، نعانق، ونسمي ما فعلنا سلام الشجعان!

يخطىء من يعتقد أن المعركة مع إسرائيل انتهت مع أوسلو أو وادي عربة.

المعركة الحقيقية مع إسرائيل بدأت في أوسلو.

في أوسلو ووادي عربة وما سيتبع، أعلنا انتهاء معركتنا العسكرية مع إسرائيل.

ولكن في أوسلو ووادي عربة وما سيتبع، بدأت معركتنا الحضارية والعلمية والمستقبلية مع إسرائيل، وهذه هي معركة أطفالنا.

اعترفنا بإسرائيل «الحدود» وإسرائيل الدولة وإسرائيل الوطن اليهودي.

لكن معركتنا ـ التي بدأت ـ هي مع إسرائيل الدور.

في أيام أطفالنا سيزيد عدد سكان إسرائيل بأقصى التوقعات على الأربعة ملايين، وسنكون نحن قد وصلنا إلى مشارف ربع المليار.

عدد العرب الذين يتخرجون من الجامعات في ازدياد مذهل، وكذلك عدد الذين يدخلون إلى تقنيات القرن الحادي والعشرين.

لن تتحكم في أطفالنا عقدة تفوق «العرق» الإسرائيلي، ولن تتحكم فيهم عقدة التفوق العسكري اليهودي، فزمن العسكري المتفوق سيكون قد انتهى.

ستكون المعركة معركة العقل المتفوق والعلم المتفوق.

وإذا استطعنا أن «ننفق» على أطفالنا كما أنفقنا على الدبابات والطائرات والصواريخ وما شابه ذلك، نكون قد بدأنا فعلاً تدريبهم على معركة المستقبل... مع إسرائيل.

وعلى رغم كل الظلام المحيط، وعلى رغم كل العتمة المحدقة، فالمستقبل سيكون لأطفالنا، شرط أن لا نورثهم لا تاريخ الهزيمة، ولا أفكار الهزيمة، ولا نترك لهم وصية!

١٩٩٤/١١/١٢

٤

... يا سارق القدس!

العام ١٩١٨ عندما دخل الجنرال البريطاني صموئيل اللنبي القدس فاتحاً ومحتلاً، نظم له أمير الشعراء أحمد شوقي قصيدة جاء في مطلعها:

يا فاتح القدس خل السيف ناحية
ليس الصليب حديداً كان بل خشبا

بعد ٨٦ عاماً يبدو أننا في حاجة إلى شاعر عربي جديد، ينظم قصيدة جديدة بعنوان: يا سارق القدس!

لماذا؟

لنقرأ أخبار واشنطن التي وردت أمس:

اعترفت الولايات المتحدة بأنها وقعت مع إسرائيل عقد استئجار موقع في القدس لتقيم عليه مبنى ديبلوماسياً، يقع في منطقة اللنبي جنوب القدس الغربية.

الخارجية الأميركية قدمت تفسيراً لما كشفت إسرائيل «بأن الولايات المتحدة وقعت عقد الإيجار لإقامة سفارة لها في القدس بحيث يتزامن نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس الغربية العام

تسعة وتسعين بعد أن تتوصل إسرائيل مع الفلسطينيين إلى اتفاق المرحلة الأخيرة».

مسؤول أميركي قال: إن الكونغرس كان قد أصدر قراراً العام ثمانية وثمانين يسمح بصرف اعتمادات لإقامة مبنيين ديبلوماسيين في كل من القدس وتل أبيب، شرط أن يتم البناء في الموقعين في وقت واحد. وقد حصلت الحكومة الأميركية على موقع اللنبي في القدس الغربية ولم تتوصل بعد إلى اتفاق مع إسرائيل للحصول على موقع جديد في تل أبيب.

الخبر كما ورد من العاصمة الأميركية يشرح نفسه، على رغم أن مسؤولاً أميركياً كبيراً أوصى بعدم ذكر اسمه سارع إلى التصريح: «إن الحكومة الأميركية ليست لديها خطط عاجلة لإقامة سفارة في القدس في الوقت الراهن، وإن لا تغيير في السياسة الأميركية إزاء وضع القدس، الموضوع حساس، وأميركا لا تريد اتخاذ إجراء يثير لها مشكلة بين الأطراف المتفاوضين».

إلاّ أن هذا الكلام لم ينفِ ما جاء «رسمياً» من الخارجية الأميركية من أن نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس سيجري العام ١٩٩٩.

وما دامت واشنطن قد أعلنت وحددت تاريخاً لنقل السفارة، فلننتظر ـ بسرعة ـ أخباراً من لندن وباريس وموسكو وبكين وبون وطوكيو... وبقية عواصم العالم.

إسرائيل حتماً جاهزة لتأجير الأراضي للسفارات، خصوصاً أن منطقة اللنبي التي تقع في منطقة «البقعا الفوقا العربية» واسعة وتستطيع أن تحتضن من شاء من السفارات.

نحن لا نلوم واشنطن، ولماذا نلومها، بعدما وقف إسحق رابين

رئيس وزراء إسرائيل في مؤتمر كازبلانكا، وفي حضور رئيس لجنة القدس العاهل المغربي الملك الحسن الثاني، والمطالب بعرش القدس ياسر عرفات، ونائب حارس المقدسات الإسلامية الأمير الحسن بن طلال، وحشد، ولا أكبر، من وزراء الخارجية العرب ورجال الأعمال العرب و«المطبعين» العرب... ليعلن «بعصبية وانفعال» أن القدس ستبقى عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل.

ولولا رد سعودي وآخر مصري شددا على أن قضية القدس لم تحسم بعد، لكان كلامه قد مرَّ من دون تعليق أو اعتراض.

أمس حسمت الولايات المتحدة الأميركية الموقف، وسيرتفع العلم الأميركي خفاقاً على مبنى سفارتها في القدس العام ١٩٩٩ بجانب أعلام أخرى كثيرة، نرجو (فقط نرجو) ألا يكون بينها أي علم عربي.

عندما فتح رابين القدس العام ١٩٦٧، لم «يخل السيف ناحية»... فتحها بالسيف... وأبقاها بالسيف.

فهل يخرج لنا في زمن «التطبيع» الذي نعيشه، شاعر عربي جديد، ينظم قصيدة لرابين كما فعل شوقي مع اللنبي؟!

١٩٩٤/١١/١٦

٥

القرار الحزين!

وصف الأمين العام لجامعة الدول العربية قرار الكونغرس الأميركي بنقل سفارة أميركا من تل أبيب إلى القدس بأنه «قرار حزين».

هذه المرة، سنبكي (اضطراراً) على الحليب المسكوب، على رغم أن المثل الإنكليزي الشهير يوصي بغير ذلك.

إنه يوصي بعدم البكاء، لأن لا فائدة للبكاء على حليب سُكب...

القدس طبعاً ليست حليباً مسكوباً.

ففي استطاعة الباكي على الحليب المسكوب أن يشتري حليباً جديداً، يحرص على أن لا يُسكب هذه المرة.

ولكن من أين تشتري قدساً جديدة؟

إنه قرار أكثر من حزين يا سيادة الأمين العام.

إن الزمن كفيل بسدل الستار على أكبر الأحزان، ولكن هل يستطيع الزمان أن يسدل ستاراً على ضياع القدس، ولو بعد ألف عام؟

إن إسرائيل تعرف أن لا إسرائيل هناك، ولا وطن قومي، ولا كيان يهودي من دون القدس.

ونحن أيضاً نعرف ذلك، فلا فلسطين، ولا دولة فلسطين، ولا قيمة لها حتى إذا قامت من دون القدس.

بعد عشرة أيام من احتلال القدس، ذهب وزير الدفاع الإسرائيلي الأشهر موشي دايان لزيارة زعيم فلسطيني كبير، ومما قال له: «نحن على استعداد لمناقشة الانسحاب من كل الأراضي التي احتللنا في حرب ١٩٦٧، وقد نتقيد بقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة، إلاّ في ما يتعلق بالقدس، فوجودنا فيها نهائي، وبعدما سعينا للعودة إليها ما يقارب الألفي عام».

ثم ضرب مثلاً، مات الزعيم الفلسطيني الكبير وهو يردده، قال دايان: «يا سيدي إن القدس أشبه بفتاة رائعة الجمال، يعشقها اثنان، نحن وأنتم، ولكنها ويا للأسف لا تستطيع أن تقترن إلاّ برجل واحد».

ومن يومها، منذ العام ١٩٦٧ إلى هذه اللحظة، لم يتغير الموقف الإسرائيلي من القدس سواء حكم اليمين أو اليسار، فقرار القدس «عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل» لم يكن موضوع نقاش أو تفاوض، سواء داخل إسرائيل أو خارجها.

أقصى تنازل قامت به كان في أوسلو، عندما وافقت على أن يترك موضوع القدس للمرحلة النهائية من المفاوضات، ولكنها ـ بعد ذلك ـ أصرت على التذكير ألف مرة بأن التفاوض (إذا حصل) لا يعني إطلاقاً المساس بقرارها النهائي «القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل».

رئيس أميركا قد يؤخر تنفيذ القرار.

ودول أوروبا الغربية قد تتأخر في السير على خطى الكونغرس الأميركي.

وقد نفرح موقتاً ببعض الأصوات المنددة بالقرار.

لكن كل قوى العالم لن تجعل إسرائيل تتراجع عن قرارها «التوراتي» بإعلان القدس «عاصمة موحدة وأبدية» للدولة العبرية.

حزين فقط يا سيادة الأمين العام؟

ليته كان حزينا فقط!

١٩٩٥/١٠/٢٧

٦

القدس: وطن لليهود...
وجامع وكنيسة للعرب!

في زيارتي لمدريد قبل أسابيع في مناسبة ترجمة كتابي «حارة النصارى» إلى الإسبانية سألتني مذيعة في القسم العربي في إذاعة إسبانيا الدولية: «ما هو الفارق بين المقدسي المسلم، والمقدسي المسيحي»؟

فاجأني السؤال لسبب بسيط، هو أنني لم أطرحه على نفسي من قبل. وتساءلت (قبل أن أجيب) هل وجهت المذيعة السؤال لأن اسم الرواية (التي تتحدث عن القدس) هو «حارة النصارى»؟

في الإذاعة، لا تستطيع أن تصمت كثيراً ولا تستطيع أن تفكر طويلاً، أقصى ما تستطيع أن تفعله... أن تتلعثم.

لا أذكر حرفية ما أجبت به، وإن كان المعنى هو «لا فارق بين مسلم مقدسي ومسيحي مقدسي إلاّ بقدر حبه، وولائه، وإخلاصه للمدينة التي أكرمه الله أن يولد فيها».

قبل أيام أرسلت إلى المذيعة (بالفاكس) نسخة من مقررات مؤتمر «مسلمون ومسيحيون عرب معاً من أجل القدس»، مع رسالة

تقول: قد يختلف المسيحيون (العرب) والمسلمون (العرب) على قضايا كثيرة لا على قضية القدس.

ورجوتها أن تتمعن في قراءة الآتي: «مسألة القدس عندنا هي أم المسائل، فلسنا حيالها فرقاً، وليس بيننا من يريدها على اسمه وحده. نحن مقدسيون بالانتماء وبالحب. ولا يطمئن لنا إيمان ما دامت القدس في الأسر. والقدس مسألة لا يجوز إرجاء الحديث عنها ولا تأجيله، فهي قبل كل قضية، وفوق كل قضية، بيننا وبين الصهاينة الغاصبين أرض فلسطين.

والقدس شعبها، أبناؤها الفلسطينيون الذين سكنوها جيلاً فجيل، منذ كانت القدس فلم ينقطعوا عنها، ولا عرفوا سواها عاصمة، ولا تعرّفوا إلى أنفسهم خارج تاريخها. هؤلاء هم من يكابد اليوم عسراً في رزقه، أو طرداً من بيته، أو مهانة في حياته، أو مصادرة لأرضه. وقلقنا معهم وعليهم يدفعنا إلى إعلان موقف واحد من قضيتهم، قضيتنا جميعاً: قضية القدس».

* * *

تشاء المصادفات أن ينشر هذا الكلام في ١٦/٦/١٩٩٦، اليوم ذاته الذي نشرت فيه الوثيقة الرسمية للخطوط العريضة لحكومة بنيامين نتنياهو، والتي تقول عن القدس ما حرفيته.

- القدس الكاملة عاصمة إسرائيل، هي مدينة واحدة كاملة وموحدة وتظل إلى الأبد عاصمة إسرائيل.
- لكل أبناء الديانات تضمن حرية العبادة والوصول إلى الأماكن المقدسة.
- الحكومة ستحبط كل محاولة للمساس بوحدة القدس وتمنع

كل نشاط لا يتلاءم مع سيادة إسرائيل المطلقة في المدينة.

* * *

في حديث صحافي مع الرئيس شارل حلو مطلع السبعينيات، نشر موضوع غلاف لمجلة «الحوادث» يقول: «لا حل لقضية القدس لأنها صراع بين الأنبياء، إسرائيل تعتقد أن الحل في هذا الصراع يكمن في السماح لأبناء «الأنبياء» بحرية العبادة، والوصول إلى الأماكن المقدسة».

* * *

كم أخطأ الرئيس حلو، لأنه إذا كان صحيحاً أن قضية القدس هي فقط «صراع بين الأنبياء» فإن الحل الصهيوني (بالنسبة إلى العالم) سيبدو معقولاً، وسيصبح مقبولاً.

أما إذا كان الصراع على القدس هو صراع على وطن (وهذا ما نعتقده ونؤمن به) فبيننا وبين الحل حرب، ولو بعد مئة سنة.

والخطورة، كل الخطورة في أن نجبر على حوار مع إسرائيل، في من سيفتح باب كنيسة القيامة، ومن سيتولى إغلاق باب المسجد، المسجد الأقصى، لأن هذا بالضبط ما تريد أن تصل إليه إسرائيل حتى إذا قبلت حكومة الليكود بالتفاوض على القدس «وطناً لليهود... وجامعة وكنيسة للعرب»!

١٩٩٦/٦/٢٢

٧

انتفاضة «هار حوما»!

يوم الأحد زار بنيامين نتنياهو الأردن، واجتمع مع الملك حسين، ولم يتزحزح قيد أنملة عن قراره بناء مستعمرة أبو غنيم (في العبرية هار حوما) التي تضم ٦٥٠٠ وحدة سكنية.

وقيد أنملة لم يتحرك، عندما حاول رئيس مصر إقناعه تلفونياً ليل الثلثاء.

ومصير الرسالة ـ التحذير التي وجهتها السلطة الوطنية حول خطورة بناء المستعمرة وأبعاده، لم يكن أفضل من مصير توسط رئيس مصر وملك الأردن.

بعد قرار اللجنة الوزارية للاستيطان برئاسة نتنياهو، كان «أبو عمار» قلقاً وغاضباً.

البيت الأبيض كان مستاء.

مجلس الأمن أوصى بـ «ضبط النفس».

الاتحاد الأوروبي كان متأسفاً.

فيصل الحسيني المسؤول عن ملف القدس اعتبره «إعلان حرب».

بقية التعليقات راوحت بين الاستنكار، والتنديد، والسخط.

جواب إسرائيل كان مختصراً.

نتنياهو قال: «إننا سنبني القدس بأكملها، وسنبدأ بهار حوما».

وزير الأمن الداخلي أفيغدور كهلاني قال:

«اليوم نبدأ النضال من أجل القدس، فالقرار سيوضح إلى الأبد أن القدس عاصمة للشعب اليهودي».

ونحن نوافق، ونقول إن النضال من أجل القدس بدأ بالفعل، واليوم.

فهذا القرار هو المحك، فإذا استطاع نتنياهو أن ينفذه بالفعل، ويقيم المستعمرة، فليس من الضروري إطلاقاً الانتظار حتى المرحلة النهائية من المفاوضات لنتحدث مع إسرائيل عن الوضع النهائي لمدينة القدس.

فالوضع النهائي تقرره مستعمرة «هار حوما».

بين القرار والبدء بالتنفيذ أسبوعان، وأجهزة الأمن الإسرائيلية لا تتوقع تحركاً أو عنفاً فلسطينياً قبل البدء بالتنفيذ.

أما كيف سيكون التحرك، فنعود إلى ابن عبد القادر الحسيني، فيصل الذي يعيش المشكلة على الطبيعة، والذي تابع تصريحه بعد القرار بالقول: «إن الجرافات الإسرائيلية تهدد بدفن السلام في جبل أبو غنيم، حيث تفوح رائحة انتفاضة».

الأمن الإسرائيلي مستنفر: الجيش والشرطة والمخابرات.

الدبابات على استعداد للتحرك.

والقناصة أخذوا أماكنهم مع الاستعداد الكامل.

وكل شيء يدل على أنهم مستعدون لمذبحة؟

ونحن كذلك، مع فارق كبير ـ هذه المرة ـ هو أن أحداً لا يستطيع وقفها، حتى لو حاول.

١٩٩٧/٢/٢٨

٨

القدس ... و٥ حزيران!

احتفلت إسرائيل بعيد النصر ٥ حزيران/يونيو.
نحن لم نحتفل لأن أحداً لا يحتفل بهزيمة، مع أنه يجب أن نحتفل، كي لا ننسى.

كل ما جرى ويجري، منذ ثلاثين عاماً إلى اليوم، يهدف ـ إسرائيلياً ـ إلى إبقاء ما تحقق في هذا النصر وتلك الهزيمة. وفي رأس ما تحقق، كان احتلال القدس، وضمها، وإعلانها «عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل».

منذ العام ١٩٤٨ إلى العام ١٩٦٧، ظلت إسرائيل تشعر بأنها دولة «لم تقم بعد»، حتى تحقق الحلم، والقيام، باحتلال القدس.

وكما نشعر نحن أن فلسطين بلا القدس تتحول من «وطن» إلى أرض عادية، تكبر وتصغر (بحسب الهزائم)، كذلك كانت تشعر إسرائيل حتى حققت الانتصار.

من أجل ذلك يشعر كل إسرائيلي، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، أن التخلي عن القدس (أو جزء منها) هو كالتخلي عن القلب بالنسبة إلى الجسد، ولذلك فهي مستعدة للتفاوض على أي

قضية إلاّ قضية القدس، ولن تشعل حرباً، رغم كل ما قيل ويقال، إلاّ من أجل القدس.

أكثر الإسرائيليين (واليهود) اعتدالاً، بل «تسامحاً!» في قضية السلام، يصبح أكثرهم تطرفاً وتعصباً إذا اقترب أحد من قضية القدس، كائناً ما كان هذا «الأحد»، بما في ذلك الولايات المتحدة الأميركية، وأوروبا بما في ذلك الفاتيكان، وبقية الدول الكاملة العضوية في الأمم المتحدة، والتي تسعى إلى هذه العضوية، ناهيك بالدول العربية.

وفي كل المعركة البالغة الشراسة التي يخضوها بنيامين نتنياهو في جبل أبو غنيم، ليكمل حصار القدس، لم نسمع صوتاً واحداً يعترض على الهدف أو المضمون (القدس عاصمة موحدة أبدية لإسرائيل) وكل الاعتراضات قامت على الشكل والتوقيت.

حتى لو نجحنا (وتحديداً مصر) في تجميد البناء على جبل أبو غنيم موقتاً، بغية تنفيس الاحتقان، فإن ذلك لا يعني إطلاقاً أي مبادرة أو إشارة إلى تساهل في قضية القدس.

وقد نتوصل، بقدرة قادر، أو بأعجوبة، إلى البحث في الوضع النهائي للقدس سنة ١٩٩٩، لكن إسرائيل تؤمن (وقد كررت ذلك مئات المرات) أن الوضع النهائي مقرر منذ الآن، وأن على العرب أن يبحثوا ـ من الآن ـ عن مخرج لمأزقهم، إلاّ إذا اقتنعوا، أو «أقنعوا»، بالقبول بالقدس «عاصمة موحدة أبدية لإسرائيل.

* * *

ماذا نفعل؟

لو كان الصحافي يملك حلاً لكان غيّر موقعه، أو على الأقل حاول.

لكن هذا لا يمنع من القول إن تأجيل البحث في «الوضع النهائي» للمدينة المقدسة إلى سنة ١٩٩٩، ليس حلاً في مصلحة العرب. إنه فقط سيكرس الأمر الواقع. والقضية، في رأينا، تستأهل، وفي هذه الذكرى البالغة الحزن، اجتماع قمة طارئاً وملحاً للبحث في قضية القدس، لعل أحداً من حكّام العرب يملك حلاً.

١٩٩٧/٦/٦

٩

القدس بنبيّ واحد!

تقول الإدارة الأميركية أنها لا توافق على القرار الذي اتخذه الكونغرس الأميركي (بغالبية ٤٠٦ أصوات مقابل ١٦) بالموافقة على القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، وقالت الإدارة إن موقفها من القدس لم يتغير، وإنها كانت ولا تزال تعتبر أن تسوية مشكلة القدس متروكة لمفاوضات الوضع النهائي بين الفلسطينيين وإسرائيل.

كلام معقول ومقبول ومريح.

ولكن ماذا لو ركب الكونغرس رأسه، وعنّد لتنفيذ قراره، ورفض «فيتو» الرئيس بيل كلينتون المتوقع، وعاد فصوّت على القرار (بغالبية الثلثين)، بعد رده إليه؟

دستورياً، سيقف كلينتون هو وإدارته مكتوفين، لا يملك من أمره إلاّ الانصياع، خصوصاً أن نائب كلينتون آل غور كان (خلال عضويته لمجلس الشيوخ) ولا يزال يعتقد أن طريق البيت الأبيض لا يمر إلاّ... بالقدس «الإسرائيلية».

نكرر، إذا حدث ذلك، فما هي النتائج:

١ ـ لن تعود إسرائيل في حاجة إلى خدمات سماسرة الأرض لبيعها أرضاً عربية في القدس، فقد وافق الكونغرس الأميركي على «ملكيتها» للمدينة المقدسة.

٢ ـ يحسم نهائياً أي خلاف عربي ـ عربي، والجدل «العقيم» حول من يتولى الإشراف على الأماكن الإسلامية المقدسة، فهذه الأماكن أصبحت تابعة لإسرائيل، وتحصيل الحاصل أن تتبعها الأماكن المسيحية المقدسة فتصبح القدس بنبي واحد، بعدما طال صراع الأنبياء الثلاثة عليها.

٣ ـ لن يكون من الضروري أن تؤجل إسرائيل بحثها العميق (تحت الأرض) عن هيكل سليمان خوفاً من غضب عربي، فالقدس أصبحت لها، وفي استطاعتها أن تحفر في أي مكان تختاره سواء كان ذلك تحت المسجد الأقصى أو كنيسة القيامة، أو حتى تحت منزل أي رجل دين مسيحياً كان أو مسلماً.

٤ ـ تستطيع بلدية القدس الإسرائيلية أن تمضي قُدماً في كل مشاريعها المتفرقة، بما في ذلك المجاري المهترئة في القدس (العربية!) وهدم ما شاءت من منازل العرب لتوسيع الشوارع، وإقامة الحدائق، وتماثيل لشهداء إسرائيل في حرب الاستيلاء على القدس والتي جرت (قبل أن ننسى) قبل ثلاثين عاماً بالضبط، العام ١٩٦٧.

٥ ـ يختصر كثيراً وقت الانتظار للمرحلة النهائية للمفاوضات في شأن الوضع النهائي لمدينة القدس، فالوضع «النهائي» تقرر في عاصمة العالم الحر: واشنطن.

٦ ـ لن تنفجر قضية سحب هويات الفلسطينيين من أهالي

القدس، فبعد القرار سيصنف الناس في المدينة مواطنين (إسرائيليين) ورعايا (فلسطينيين).

٧ ـ سيحل عن ظهرنا دعاة التقارب مع أميركا، ودعاة إعطاء أميركا «فرصة»، ودعاة عدم إغضاب الدولة العظمى، فقد كشف المستور، وداعي الانتظار «الأعظم»، فالأعظم قد حدث، وبقرار أميركي، والهزيمة الحقيقية التي لحقت بنا لم تحدث في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وإنما في ١١ حزيران/ يونيو ١٩٩٧.

٨ ـ وقد تحل عن ظهرنا كل لجان إنقاذ القدس، والتي وصل عددها إلى المئات، والتي اشتهرت بالبيانات البكائية، وبالاجتماعات الدورية، وبالخطابات العنترية، والتي لن تنقذ شيئاً حتى ماء الوجه العربي.

٩ ـ سنتوقف نحن عن الكتابة، عن إهراق الحبر والورق في الكتابة عن «تهويد» القدس، باعتباره موضوعاً «سيحدث»، وقد يبدأ كتّاب إسرائيل بتقليدنا، والكتابة عن محاولات «تعريب» القدس، إذا استطاع عربي هناك بعد اليوم أن يشتري... قبراً لوالده.

١٠ ـ وبما أنه لم يعد هناك ما يشغلنا، فقد تحل الحكومات والأنظمة التي كانت تركب المواطن وكرامته وحريته ورزقه بحجة القدس (واستعادتها!) عن ظهره وتبدأ بالانشغال بقضايا حياتية ويومية تهم المواطن الذي أصبح يتمنى حتى الفقر، لأنه بات تحت حاجز الفقر منذ زمن بعيد.

«التعويض» الوحيد، إن كان هناك من تعويض لضياع عروس

العواصم العربية وزهرة مدائن العالم، أولى القبلتين وثالث الحرمين، مهد المسيحية، هو أن يكون للصدمة الكبيرة صدى ووقع يوقظان النيام، لعل أهل النوم يتحركون أو «ينتفضون»، ليس في فلسطين فحسب، بل في كل ديار المسلمين والمسيحيين، مع أن الاعتقاد السائد يميل إلى تصنيفهم في خانة: لقد أسمعت...

إلى آخر المثل المشهور.

١٩٩٧/٦/١٤

١٠

عروس العروبة!

قريباً يعقد اجتماع جديد للجنة القدس.

لا نعرف عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة حتى الآن، ولكننا نعرف أنها لم تمل المطالبة بعروبة القدس وإسلام القدس، والتنديد بمحاولات تهويد المدينة المقدسة، على رغم أن التهويد يكاد يصير فعلاً من الماضي!

مفتي القدس يرفض حتى تدويل القدس، ناهيك بـ «تهويدها». يريدها أن تعود عربية صافية.

كل سنة يطالب المؤتمر الإسلامي بعودة القدس، ويندد ـ وإن كان لا يهدد ـ بتهويد القدس.

لا بد أن يتضمن أي اجتماع لجامعة الدول العربية على مستوى القمة أو وزراء الخارجية أو المندوبين الدائمين تذكيراً باحتلال القدس، و ...المطالبة بعودتها إلى أهلها العرب.

ما اجتمع حاكمان عربيان إلاّ كان همّ القدس، وقضية القدس، ثالثهما.

أيام التظاهرات (التي خفت، وخفتت جداً في عالم العرب) كانت

القدس والمطالبة بالقدس وعروبة القدس وإسلام القدس، الشعار الأول الذي ينطلق من حناجر المتظاهرين.

لا يسمى الشاعر العربي شاعراً إلاّ إذا خص القدس بقصيدة، ولا الكاتب كاتباً إذا لم يمر عليها بمقال.

الأمم المتحدة ترفض الاعتراف بالوضع الحالي للقدس، وتطالب بتطبيق قرارها الداعي إلى وضع المدينة تحت حكم دولي.

«أبو عمار» لم يوقع أوسلو إلاّ عندما وُعِدَ خطياً، بأن الوضع النهائي للقدس ستقرره المفاوضات.

إسرائيل منذ ضمت القدس وأعلنتها عاصمة، تكرر جملة واحدة: «القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل»، وتعمل من أجل ذلك وتطبيق ذلك.

وقوفاً، صفق الكونغرس الأميركي لنتنياهو عندما كرر العبارة.

هذا الكونغرس بالذات الذي أقرّ نقل سفارة أميركا من تل أبيب إلى القدس، وفرحنا لأنه أجل تطبيق القرار إلى سنة ١٩٩٩، فرحنا فرحاً عظيماً كأننا استعدنا القدس.

وكذلك انتشينا عندما أجاب ياسر عرفات عن كلام نتنياهو في الكونغرس الأميركي بكلام في «الكونغرس» الفلسطيني يقول: «القدس ستبقى عاصمة أبدية... لفلسطين».

* * *

الخبر الأخير:

أعلن رئيس مجلس المستوطنات الإسرائيلية بنحاس فاليرشتاين أول من أمس خطة جديدة لبناء عشرة آلاف بيت يهودي في القدس الشرقية.

... و«القدس عروس عروبتكم»!!!

١٩٩٦/٧/١٧

الفصل السادس

شخصيات وأحداث

١

ماروني القرارات الصعبة!

منذ ما يزيد عن الأربعين عاماً أعرف تقريباً كل الذين تعاطوا العمل السياسي في لبنان.

وتقريباً أيضاً أعرف معظم الذين تعاطوا العمل السياسي في العالم العربي.

بعضهم عرفته عن قرب، وبعضهم عرفته عن بعد.

وكان لي في كل منهم رأي.

ولم تكن المعرفة، حتى القريبة تمنع من كتابة هذا الرأي.

وكثيراً ما كانت نتيجة الرأي، خصاماً. وأحياناً قليلة كان الخصام يصل إلى قصر العدل.

لكن هناك قلة من أهل السياسة لم أعرفها، لا من قريب ولا من بعيد.

من هذه القلة كان الياس الهراوي.

مصادفة، أم حظ، لا أدري، ولكنني لم أتعرف إلى الرجل إلّا بعدما أصبح صاحب الفخامة الأستاذ الهراوي.

مرة واحدة قبل أن ألتقيه في المقر الرئاسي الموقت، وقفت أراقبه يناقش (أو على الأصح يخانق) مجموعة من الصحافيين العرب والأجانب في أحد صالونات فندق «رويال مونصو» في باريس، وكان الحديث يدور حول الجنرال ميشال عون الذي كان يومها يحتل قصر بعبدا.

يومها، كان نواب الطائف قد توقفوا في باريس، ليستأنفوا اجتماعاتهم، والتي قررت يومها اختيار النائب المرحوم رينيه معوض رئيساً للجمهورية.

وأذكر تماماً أن النائب الياس الهراوي، الذي كان محاطاً بالصحافيين، أصر بانفعال على تشبيه الجنرال عون بجنرال باناما نورييغا، قائلاً إن مصير الاثنين سيكون متشابهاً. وصدق حدسه، فتولى هو شخصياً إصدار الأمر بإخراج عون ـ عسكرياً ـ من قصر بعبدا.

وكان هذا القرار، قرار إخراج عون من قصر بعبدا، مؤشراً إلى شخصية الرجل الذي انتخب رئيساً لجمهورية لبنان بعد اغتيال رينيه معوض. هذا المؤشر الذي أظهر قدرة غير عادية لدى الرجل على اتخاذ القرار الصعب وتنفيذه، لم يكن المؤشر الأول، ولن يكون الأخير. ألم يكن هو «الرئيس الماروني» الذي في عهده أصبح اتفاق الطائف دستوراً، بكل ما يعني ذلك من تقليص وتغيير وتوزيع لدوره، وهو الدستور الذي ينص على إلغاء الطائفية السياسية؟

واتخذ قرار حل الميليشيات.

ووقّعت المعاهدة السورية ـ اللبنانية.

ونفّذت أحكام الإعدام.

وأخيراً لا آخراً كان قرار فتح ملفات جرائم الحرب وما بعد الحرب؟

وكي لا يصبح هذا الكلام تعداداً مملاً لإنجازات العهد، بما في ذلك الإصرار على إجراء الانتخابات النيابية، نتوقف عند قراره الأخير بتوقيع مرسوم التجنس. كان الحديث عن التجنس وقانون التجنس يشبه الحديث عن إلغاء الطائفية السياسية، كلاهما موجود لكنه مؤجل.

وكان من الممكن، بل من الأسهل عليه، أن لا يوقع، وخصوصاً أنه يعرف سلفاً أن الطائفة المارونية التي يمثلها بكل أركانها، وبيطريركها ومطارنتها ومعظم سياسييها، تعتبر قانون التجنس، وتنفيذ هذا القانون، من الخطوط الفاقعة الاحمرار، وأن كل الموارنة الذين تعاقبوا على رئاسة الجمهورية اللبنانية منذ يوم الاستقلال، يرفضون حتى مناقشة هذه القضية الحساسة، فما بالك بوضعها موضع التنفيذ.

ووقَّع ...

تماماً كما وقع المعاهدة السورية ـ اللبنانية، المستحيلة التوقيع بالنسبة إلى أي رئيس ماروني سابق.

والذي استمع إليه في لقائه مع الطلاب المتفوقين قبل أيام في قصر بعبدا شعر أن الرجل على استعداد، اليوم، لتوقيع قرار حل كل الأحزاب القائمة في لبنان، لأن كل هذه الأحزاب «أحزاب طائفية» كما قال.

كل هذه التواقيع والقرارات ستأكل (إن لم تكن قد أكلت فعلاً) من رصيده الماروني، والرجل يعرف ذلك، «فأهل مكة أدرى بشعابها»، ولا بد أن قراره الأصعب كان السؤال: هل يبني وينمي قاعدته المارونية على حساب الوطن، أم يبني وينمي الوطن على حساب مارونيته؟

وأي قراءة ثانية للكلام المنشور تعطي الجواب فوراً.

الانتماء إلى الطائفة ليس عيباً. لكن عندما يصبح هذا الانتماء ولاء فوق الولاء للوطن، يصبح كارثة.

هذا بالنسبة إلى المواطن اللبناني العادي، فكيف بالنسبة إلى اللبناني الأول، رئيس البلاد.

وفي مثل هذا الوقت من عمر أي عهد سابق، كان الولاء للطائفة يبدأ بالزحف نحو القصر الجمهوري، فلا تأتي نهاية العهد إلّا ويكون هذا الولاء قد احتل القصر.

وعندما شذ الرئيس الراحل فؤاد شهاب عن هذه القاعدة، عاقبوه.

لقد عانى هذا البلد من «الولاء» للطائفة، ما لم يعانه أي بلد في العالم، ففي كل بيت يتيم وفي كل منزل أرملة.

قرى مسحت، شوارع دُمِّرت، ملايين هُجرت وهَجرت، وطن كاد يُلغى، نفوس مرضت.. كل ذلك إكراماً لهذا «الولاء».

كلام كثير سيقال ويكتب عن عهد الياس الهراوي. لكن الأكيد أن أي كلام سيقال، وأي كلام سيكتب، لن يقول: كان رئيساً طائفياً، أو كان رئيساً لطائفة.

١٩٩٤/٧/٩

٢

... وسبحان الحي الباقي!

قليلة هي الكتب التي أثارت زوبعة، وكتب عنها آلاف المقالات، ولقيت من «التكذيب» و«التصديق» ما لم يلقه كتاب (على الأقل بالعربية) من قبل مثل كتاب «لعبة الأمم» لعميل الاستخبارات الأميركية مايلز كوبلاند.

لقد أبلغ ألينا كوبلاند أن الوكالة التي عمل لها، وكالة الاستخبارات المركزية (C.I.A)، كانت لسنين طويلة تصنع تاريخنا، وتعيّن حكّامنا وتسقطهم، وتجند (لحسابها) زعماءنا، وأن «شعرة لا تسقط في العالم العربي» إلاّ بمعرفتها، إن لم يكن بموافقتها.

ومن كثرة ما كنا قد عانينا من الثورات الزائفة، والشعارات المزورة، والهزائم المتلاحقة، والانقلابات المتكررة، والاغتيالات المدبرة... صدقنا مايلز كوبلاند وآمنا ـ حسب ما أفهمنا ـ أن مصيرنا مُسيّر لا مخيّر، وأن سيدتنا الـ (C.I.A) هي التي تقرر متى نكون أمة تهزم العالم، ومتى نصبح أمة تهتز خوفاً من أصغر عميل من عملائها.

وسارع الناس إلى خطب ود «المرحوم» كوبلاند، طمعاً برضا

وكالته، وعطف سادته، لعل هذا الرضا يأتي للمتوددين بمزيد من السلطة ومزيد من النفوذ... ومزيد من الدولارات.

ليس هنا مجال تقويم كتاب «المرحوم»، ولا الوهم المخيف الذي أوقعنا فيه، فقد انتقل إلى رحمته تعالى، وتكاد وكالته (إذا صدقت أنباء واشنطن الأخيرة) تنتقل هي أيضاً إلى رحمته تعالى...

فقبل أيام أقيل (أو استُقيل) مديرها جيمس وولسي جونيور، وكانت «التهمة» الموجهة إليه أنه لم يجد دوراً لوكالته في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وفي عشرات المقالات والتعليقات على الاستقالة، كان هناك ترحم على الدور القديم للوكالة، دور «الانقلابات والمؤامرات والاغتيالات» (والتعبير منقول حرفياً عن صحيفة «النيويورك تايمس» الأميركية العظمى).

لعل التعبير الأصح عما يحصل هذه الأيام للوكالة هو ما قاله أمس أحد مخضرميها «إن الوكالة تشبه الكلب الضخم، وكل كلب يتبع صاحبه. هذا الكلب يشعر اليوم أن صاحبه لم يعد يريده، ولم يعد يعتبره مهماً، ولم يعد تالياً يحتاج إلى خدماته... فضاع وتشرد في الشوارع، وهذا ما يحصل الآن».

المرشح الجديد لمنصب وزير الزراعة الأميركي عضو مجلس النواب دان غليكمان ورئيس لجنة الاستخبارات السابق في الكونغرس قال قبل شهر في محاضرة له:

«بعد انهيار جدار برلين بدأت الوكالة ـ كأي شركة ـ تبحث عن أي مهمة لتحتفظ بعمل لموظفيها وجهازها(...).

ومن هنا نتساءل: هل هي مهمة الوكالة أن تكتب دراسات عن تغلغل البروتستانتية في أميركا اللاتينية، وعن

خطورة انتشار مرض «الإيدز»، وعن سياسة صيد الحيتان في نروج، وهي قضايا يجب أن تترك للباحثين في وزارة الخارجية الأميركية وفي غيرها من الدوائر».

الخلاصة أن ما يقال في واشنطن الآن، أن هذه الوكالة (أو هذا الكلب الضخم) باتت الآن بلا دور، وبلا عمل، والحديث الآن هو عن إيجاد دور لها (أو له) أو البحث في إلغائها، أو على الأقل تقزيمها.

ويقال: هذه وكالة تأسست، وكبرت، وتضخمت «وتعملقت»، حتى أصبحت موازنتها توازي موازنة بضع جمهوريات متوسطة (وليست صغيرة) في العالم، كي تكافح وتتصدى وتتجسس على الاتحاد السوفياتي والدول الشيوعية الدائرة في فلكه، وكي تعرف على مدار الساعة عبر آلاف العملاء والتكنولوجيا المتقدمة (أقمار اصطناعية، الخ)كل ما تستطيع عن قوته العسكرية (النووية والصواريخ خصوصاً)، وعن نياته السياسية.

وسمح لها، وبمباركة رسمية، أن تستعمل كل الوسائل (وأشدها دناءة) من أجل تحقيق هذا الهدف، وأن تمد نشاطها إلى كل أنحاء العالم (وكنا نحن من هذه الأنحاء)، فكانت الانقلابات، والاغتيالات، والمؤامرات، من التشيلي إلى سلطنة لحج...

الآن، لم يعد لأميركا عدو... ونزعت «أنياب» السلاح السوفياتي... والشيوعية انهارت مع جدار برلين، فلم تعد في حاجة إلى جهاز استخباراتها...

هذا ما يقولونه في واشنطن، وفي السنوات التي أعقبت الحرب الباردة، فشلت الوكالة في تقويم الأوضاع في مناطق عدة غرقت

فيها أميركا (كهايتي والصومال والبوسنة) ومناطق ستغرق فيها مثل إيران وكوريا الشمالية.

وتتساءل واشنطن: ما هي «المعلومات» التي يمكن أن تقدمها الوكالة، في عصر ما بعد الحرب الباردة، ولا يمكن أن تقدمها السفارات الأميركية... وحتى وكالات الأنباء؟!

* * *

ماذا يعني هذا الكلام؟

هل يعني أن أميركا ستتوقف عن التدخل في شؤون الدول الأخرى، وهل ستترك لكل بلد أن يختار نظام حكمه، وأنها لن تتصرف كأنها «حاكمة» العالم، وأنها لن تفلت كلبها الضخم (كما كانت تفعل) وكلابها الصغيرة لتتآمر وتغتال، كما كانت تفعل أيام مايلز كوبلاند؟

الجواب: لا ...

لا، ليس لأنها أصبحت فجأة بلد ملائكة، ولكن لأنها لم تعد في حاجة إلى خدمات «كلبها الضخم». والدليل ما حصل في هايتي، حين أصرت الوكالة على أن المبشر جان برتران اريستيد مختل عقلياً، وتالياً عارضت إعادته رئيساً، وأصرَّ الرئيس كلينتون و«الأجهزة الأخرى» على إعادته عبر التهديد بالاحتلال العسكري للوكالة... ومن يومها بدأ «الاستغناء» عن خدمات الوكالة ومعلوماتها تدريجاً، وبدأ البحث الجدي في إعلان وفاتها رسمياً.

وسبحان الحي الباقي!

١٩٩٤/١٢/٣١

٣

القاهرة ١٩٩٥

كان لنا زميل حبيب في مصر اسمه اسماعيل الجبروك.

كان اسماعيل رقيقاً كالنسيم، شاعراً كالهمس، وعاشقاً للجمال... ورئيس تحرير جريدة «الجمهورية».

وكان في عزّ شبابه، والزمان في نهاية الخمسينيات.

غضب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر على اسماعيل، فمنعه من الكتابة.

بعد شهر واحد انفجر دماغ اسماعيل وهو جالس في نادي الجزيرة في القاهرة، وتوفي فوراً.

يوم جنازة اسماعيل، كان المقدر أن يحضرها عشرات من زملائه وأصدقائه، ولم يتوقع أحد أن يصلوا إلى مئات، لكن جنازة إسماعيل حضرها آلاف.

ناس، لم يكن اسماعيل يعرفهم، ولا هم عرفوه.

ملأوا الشارع حتى سدوه، يمشون في صمت وراء النعش، في مشهد لن ينساه أحد من الذين عاشوه.

وكانت التظاهرة الأولى، والأكبر، في تاريخ الثورة في مصر.

تظاهرة ضد تقييد حرية الفكر وحرية الكلمة، التي كان يمارسها الحاكم جمال عبد الناصر.

كانت الجنازة ـ التظاهرة هي الطريقة الوحيدة للناس يومذاك، للانتصار لحرية الكلمة وتالياً لحرية الصحافة.

لا أحد اليوم في القاهرة يستطيع أن يصدر أمراً بإيقاف كاتب أو صحافي عن الكتابة.

كل ما يستطيعه الحاكم، أو السلطة، هو إحالة الكاتب أو الصحافي على القضاء، وإذا بالغت في الغضب «أوقفته» على ذمة التحقيق، فتقوم القيامة، ولا تهدأ إلاّ بإيقاف التوقيف.

* * *

يوسف شاهين مخرج مصري معروف، وموهوب، لكنه هذه الأيام يكاد يصبح بطلاً للحريات، إن لم يكن قد أصبح فعلاً.

يوسف شاهين لم يؤلف حزباً، أو ينظم تظاهرة، أو يكتب مقالاً.

يوسف شاهين أخرج فيلماً اسمه: «المهاجر».

محامٍ مجهول أقام دعوى على الفيلم، متهماً إياه بأنه يروي قصة النبي موسى، وطالب بإيقافه لأن التعرض للأنبياء «سينمائياً» ممنوع دينياً.

كسب المحامي الدعوى وأوقف الفيلم.

ودافع شاهين عن فيلمه وأنكر التهمة، لكنه في النهاية لجأ إلى القضاء لاستئناف الحكم.

القضاء حكم ليوسف شاهين ونقض الحكم البدائي، وسمح بعرض الفيلم.

مصر كلها زغردت لهذا الانتصار، لحرية السينما، ولهذا القضاء

الذي قال الكلمة الفصل.

وفي ليلة واحدة تغيّر اسم يوسف شاهين إلى يوسف لنكولن، أو زاباتا، أو عمر المختار (إذا شئت اسماً عربياً)، أو يوسف غيفارا إذا كنت تعشق أساطير الثورات في أميركا اللاتينية، أو يوسف غاندي إذا كنت لا تحب العنف.

* * *

كانت مصر سنوات تتكلم همساً حتى كادت أم كلثوم تغني همساً.

وراء كل مواطن مخبر، وفي غياب المخبر «ميكروفون»، وفي كل تلفون آلة تسجيل أو رقيب، والمخابرات والمباحث تحصي الأنفاس قبل الكلمات.

والناس يتكلمون همساً.

من كثرة ما همسوا في السابق أصبحوا يتكلمون صراخاً، وتحول الهمس ضجيجاً، وتحول الحاكم الظالم حاكماً مظلوماً من كثرة كلام الناس عنه، حتى قيل إن الحاكم بات يخاف، بعدما كان يخيف.

مشكلة الحاكم (إذا صحت كلمة مشكلة)، أنه لا يستطيع أن يعيد عقربي الساعة إلى الوراء، ولو حاول، فعليه أن يضع نصف شعب مصر في السجن.

الحرية كالعدوى، تنتقل مع الهواء.

ليست مصر فقط هي التي تغيرت، العالم كله تغير.

ما حدث في العالم ويحدث، ما سمي بالنظام العالمي الجديد هو في الحقيقة انقلاب على النظام العالمي العتيق.

وكما في جنازة المرحوم اسماعيل الحبروك، خرج العالم كله في

تظاهرة كبرى ضد القهر والكبت، والتعذيب والسجون، والمخابرات والمباحث، تظاهرة مع كلمة واحدة هي: الحرية.

هل انتصرت الحرية في كل بلاد العالم؟

لا. فهناك بلاد لا تزال الحرية فيها مفقودة، وفي سجن كبير.

ولا تزال هناك في بلاد كثيرة مباحث ومخابرات وسجون وتعذيب ومحاكم عرفية (آخرها في غزة!) لكنها لا تدوم. فالعدوى، عدوى الحرية، تنتشر كالريح، لا تفرق بين بلد وبلد، وبين نظام ونظام، والذكي الذي يسمح لها بالدخول بإرادته، لأن الريح عادة إذا صددتها قتلتك.

* * *

كان الحاكم قبل ثورة الاتصالات يستطيع أن يمنع (ولو فترة) ريح الحرية من أن تصل.

يمنع كاتباً، يصادر جريدة أو مجلة، «يقبض» على منشور، «يُشوش» على إذاعة.

اليوم لا يستطيع، فالحرية تصل إليك بسرعة الصوت والضوء ولا سبيل لإيقافها (أو مراقبتها) إلاّ باعتقال كل المواطنين.

كان يمكن أن يسمع العالم عن مذبحة رواندا بعد سنة أو سنتين لولا الأقمار الاصطناعية. لم يعد أمام الحاكم هذه الأيام خيار في أن «يمنحك» أو «لا يمنحك» الحرية، فقد فرضت هذه الحرية عليه فرضاً، جاءت مع الهواء.

الخيار الوحيد أمام الحاكم هو إما أن يكون ذكياً ويسير مع الحرية، وإما أن يكون غبياً فتسير الحرية عليه.

* * *

رحم الله اسماعيل الحبروك.

١٩٩٥/٥/١٣

٤

يوم رحل الزعيم!

تذكرت إذاعة لندن العربية (بي بي سي) أن وفاة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر حدثت في الثامن والعشرين من هذا الشهر أيلول، لذلك أعدت برنامجاً إذاعياً كبيراً للمناسبة، هدفه إعطاء «تقويم» هادىء لهذا الرجل الذي شغل عالم العرب، والمنطقة، والدنيا حتى يوم وفاته المفاجىء في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠.

لا نعرف إذا كانت أي إذاعة عربية ستقوم بمثل هذا الجهد، أو حتى إذا كانت أي إذاعة عربية قد تذكرت الموعد أصلاً.

الإذاعات العربية مشغولة لا وقت لديها للماضي، حسبها الحاضر، فمن أين ستجد وقتاً لتذكر أي حدث من الماضي، وإذا تذكرت أن تخصص أي وقت للحدث فماذا تفعل بأخبار استقبالات الحكّام، ومآثر المسؤولين، وأخبار الرياضة، ومن كتب لحن آخر أغنية لوردة، ومهرجانات السينما.

ومن أين ستجد الوقت، وهي تعطي كل مطرب بدأ بالغناء قبل يوم واحد، نصف ساعة، والمطربة التي لم تبدأ بالغناء بعد ساعة كاملة

تتحدث فيها عن «استعداداتها» المستقبلية للغناء.

هناك موجة في عالم العرب اليوم تدعو إلى نسيان الماضي والتركيز على الحاضر والمستقبل.

أبطال هذه الموجة يقولون إن الماضي إذا تذكرناه سيكون حجر عثرة في طريق المستقبل.

يقولون إن الماضي هو الحرب، والدمار، والفقر.

والمستقبل هو السلام، والبناء، و«البحبوحة».

يساندهم في ذلك ـ وبقوة ـ وزير خارجية إسرائيل شمعون بيريز، الذي يصر على أن الماضي «صفحة طويت» ويجب أن تبقى مطوية إلى الأبد.

وضمن هذا النسيان، كان نسيان ذكرى مرور ربع قرن على رحيل جمال عبد الناصر.

لأنهم لو تذكروه، لتذكروا كل ما نحاول نسيانه هذه الأيام.

من يريد أن يتذكر أو يذكر أي كلام عن الوحدة العربية، أو الموقف العربي الموحد، أو الدفاع العربي المشترك، أو التكامل الاقتصادي؟

لو تذكروه، لتذكروا أنه الرجل الذي كان يصالح الأمة العربية في أحلك خلافاتها.

ألم يصب بنوبة قلبية وهو يصالح؟

لو تذكروه، لتذكروا رجلاً أضاء أملاً في قلب أمة مهزومة، وبعث الثقة بأمة يوم كان اليأس الكامل هو الشعار المطروح، وأعاد هذه الأمة إلى خريطة العالم بعدما كانت قد مسحت عن هذه الخريطة منذ زمن طويل.

أخطأ عبد الناصر؟

جداً.

هُزم عبد الناصر؟

نعم.

لكنه أخطأ وهزم لأنه كان يحاول أن يعمل.

لم يستطع أن يحرر، لكنه أيقظ في هذه الأمة إرادة التحرير.

هو الذي وضع الخط الأحمر الذي لم يجرؤ أحد على تخطيه في معركة العرب مع إسرائيل.

كان العقبة في وجه «التنازل»، وكان السد في وجه «التفرد»، وكان الإصرار على الاستمرار في المعركة على رغم هزيمة الهزائم العام ١٩٦٧.

لم يخرج العرب بموقف موحد مع إسرائيل إلاّ بعد هذه الهزيمة.

ولم تقطف إسرائيل ثمن الهزيمة إلاّ بعد غياب هذا الموقف الموحد.

كان «ضابط الايقاع» الذي يجمع التناقضات العربية، كي لا «ينشز» أحد من أطرافها.

وكان عفيف اليد، في وقت ندرت فيه هذه العفة.

وكان ... وكان ... وكان ...

إذاعة لندن العربية لن تقول عنه هذا الكلام في برنامجها الخميس المقبل.

ستقول:

● أنه أفقر مصر عندما حول النظام نظاماً اشتراكياً.

لكنها حتماً لن تقول أنه بنى لمصر جيشاً عظيماً، وألغى الاقطاع،

وفرض مجانية التعليم (بما في ذلك الجامعي)، وأقام في مصر صرحاً صناعياً عظيماً.

وستقول:

● إنه أقام نظاماً ديكتاتورياً غابت فيه الديموقراطية والحرية.

ونحن نقول عنها، إن غياب الديموقراطية قد يكون الخطأ، والخطيئة الكبرى التي ارتكبها عبد الناصر، والتي قد تكون أحد الأسباب الرئيسية للهزيمة.

وقد تقول:

● إنه تدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية.

ونحن نقول إن هذا صحيح، ونقول أيضاً أنه أخطأ، لكننا نستدرك فنقول إن عبد الناصر كان يشعر أنه زعيم هذه الأمة وليس زعيماً لمصر فقط، والدليل أن زعماء العرب ـ من دون استثناء تقريباً ـ تعاملوا معه على هذا الأساس.

حتماً لن تقول إذاعة لندن إن أخطاء الزعيم هي بحجم هذا الزعيم، والحكّام الذين تعاقبوا على العالم العربي بلا أخطاء، كانوا حكّاماً عاديين لا زعماء.

لتقوّم إذاعة لندن كما تشاء.

أما نحن فنكتفي بالقول، إن العربة العربية بدأت بالانحدار يوم توقف قلب عبد الناصر عن الخفقان في منزله في منشية البكري قبل ربع قرن.

وما زالت العرب تتابع الانحدار!

١٩٩٥/٩/٢٣

٥

هل تحترق باريس؟

لماذا يتذكر الناس في باريس الجنرال ديغول عندما تضرب باريس، أو تغلق باريس، أو تقع مواجهة بين الناس والسلطة في باريس؟

السبب: أن هذا الإغلاق، وذلك الإضراب، وتلك المواجهة العام ١٩٦٨ جعلت «محرر فرنسا» وأحد أعظم زعمائها ورؤسائها في القرن العشرين يترك الحكم غاضباً وحزيناً.

لم يسقط الجنرال «العملاق» في الاقتراع الشعبي، لكن جزءاً كبيراً من الذين اقترعوا قالوا له: «لا»، وهو الذي كان ينتظر الـ «نعم» من كل الفرنسيين.

استقال وذهب إلى منزله لأن أحداً لا يستطيع أن يحكم أو ينال «رضا» كل الفرنسيين.

عادة ينسى الحكام ماذا تعني «المواجهة» بين السلطة والناس حتى تقع المواجهة.

هناك مواجهة الآن في باريس بين «حفيد» ديغول السياسي جاك

شيراك والناس، أو جزء من الناس، وكل الدلائل تشير إلى أنها مرشحة للتصعيد.

ليل الخميس، وملايين الفرنسيين مسمرون أمام شاشات التلفزيون، انتاب جزءاً منهم رعب أو ما يشبه الرعب، عندما تابعوا المواجهة بين الشرطة والطلاب، والتي تحولت مواجهة عنيفة سقط فيها بعض الجرحى، لأنهم في تلك اللحظة بالذات تذكروا أن المواجهة (التي قيل إنها موجهة من الخارج) كانت العام ١٩٦٨ بين ديغول وشرطة ديغول، وهذا الفريق من الشعب الفرنسي: الطلاب والتي انتهت بحرق باريس.

وعلى رغم أن أسباب المواجهة الحالية لا علاقة لها بالطلاب، إلاّ أنهم دخلوا أو أدخلوا فيها بعد أيام.

فهل هناك من يخطط من جديد لحرق باريس، يتساءل الخائفون؟

لم يظهر ـ بعد ـ كوهن بنديت جديد، ولكن إذا كان الهدف من المواجهة هو إسقاط شيراك فمن يدري إذا كان كوهن بنديت الجديد سيظهر الأسبوع المقبل.

المحللون في العاصمة الفرنسية أو معظم المحللين (وما أكثرهم) لا يجدون وجهاً للمقارنة بين المواجهتين: مواجهة ١٩٦٨ ومواجهة ١٩٩٥.

يقولون إنه العام ١٩٦٨ استُغل تململ الطلاب ومطالب الطلاب من الخارج، لضرب الجنرال ديغول المتمرد على الهيمنة الأميركية، والساعي إلى استقلالية القرار الفرنسي وإلى إعادة الدور الفرنسي إلى مجد افتقده منذ (وبعد) الحرب العالمية الثانية، فكان لا بد من اختراع كوهن بنديت لإنهاء هذا التمرد، فكانت المواجهة، وكان الحريق، وكان الاقتراع، وكان الاعتزال.

صحيح أن لشيراك ملامح من ديغول، من التمرد إلى العظمة، لكن «غضب» أميركا من شيراك لم يصل بعد إلى حد التفكير في إزاحته، وإن كان لا مانع من «زكزكته»، بل مضايقته.

السؤال هل كان في استطاعة شيراك أن يؤجل المواجهة؟

بعض الجواب: جاء شيراك إلى الحكم وهو يعرف أن فرنسا على موعد مع أوروبا الموحدة سنة ١٩٩٩، وأن لهذا الموعد شروطاً، من أهمها خفض العجز الهائل في الموازنة سنوياً حتى تصل في يوم الموعد إلى رقم يؤهلها لدخول عالم الوحدة الأوروبية (الاقتصادية والمالية)، وأوكل شيراك إلى رئيس وزرائه آلان جوبيه المهمة.

لم يكن جوبيه في حاجة إلى أن يبحث كثيراً في دفاتر الدولة، ليكتشف أن من أسباب عجز الموازنة خسائر الضمان الاجتماعي (لا مثيل له في العالم)، وخسائر نظام التقاعد لموظفي الدولة، وخسائر شركة «السكك الحديد» وخسائر أخرى... فتقدم بخطة لإعادة «تنظيم» القطاعات الثلاثة، تضمنت في ما تضمنت زيادة في الضرائب، وخفضاً للمزايا، وتسريحاً للموظفين (السكة الحديد).

باختصار: لقد «دق» جوبيه بالذي لا يدق به، دق بجيب المواطن الفرنسي، ودق برفاهية المواطن الفرنسي، ودق بمستقبل المواطن الفرنسي، وهي خطوط حمر لا يدق بها عادة.

كي يزداد «الطين بلة» كان طلاب الجامعات يطالبون (وفي هذا الوقت بالذات) بزيادة مخصصات الدولة للجامعات الرسمية، وعندما رفضت الحكومة انضم الطلاب إلى النقابات في اللجوء إلى الشارع.

نعود إلى السؤال: هل كان في استطاعة شيراك أن يؤجل المواجهة؟

يقول أهل العلم في فرنسا: إن الشيء الأكيد هو أن شيراك لا يستطيع تأجيل الموعد مع أوروبا سنة ١٩٩٩، وهو يريد أن يحافظ على هذا الموعد مهما كان الثمن باهظاً، بما في ذلك انخفاض شعبيته إلى أدنى مستوى، ولكن، والكلام لأهل العلم، كان في الإمكان خفض العجز في الموازنة من طرق أخرى لا تثير النقابات ولا الناس، وخصوصاً في ما يتعلق بزيادة الضرائب.

ويقولون إن الطريقة التي طرح فيها جوبيه خطته كان فيها شيء من الاستفزاز للناس، فقد كرهوا (أو كره جزء منهم) في ديغول نبرة التعالي التي كان يخاطب بها الناس، وأنه إذا كان لديغول من التاريخ ما يسمح له بهذا التعالي، فهل هناك في تاريخ جوبيه ما يسمح له بالتعالي أو يبرره؟

وأهل القلم يتنافسون كل ليلة على شاشات التلفزيون، وأهل فرنسا يضربون و«الآتي أعظم» كما يقولون.

تفادياً لهذا «الآتي» هل يكون جوبيه هو كبش المحرقة؟

سؤال بدأ يتردد همساً قبل ساعات. لا دلائل في الأفق تشير إلى قرب انتهاء المواجهة. باريس هذه الأيام مدينة غاضبة، ومدينة حزينة، ومدينة خائفة، ولا صلاة لقدامى الباريسيين سوى الابتهال أن لا تحترق من جديد!

ونحن معهم.

١٩٩٥/١٢/٢

٦

الفارس الذي لم يترجل!

منحت أندونيسيا الزعيم العربي الكبير الراحل فارس بك الخوري وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى.

علّق الوسام على صدر حفيدته الأديبة السورية كوليت الخوري في حفل أقامته سفارة أندونيسيا في دمشق.

قيلت في الحفل كلمات مناسبة، منها أن البلد المسلم الكبير يمنح فارس الخوري (المسيحي) هذا الوسام، لأنه ساهم في نيل أندونيسيا استقلالها قبل خمسين عاماً، عندما كان رئيساً لمجلس الأمن العام ١٩٤٥.

بعد يومين تذكرت وزارة الخارجية الأميركية رجلاً عربياً آخر، فكرمته في حفل خاص لأنه ساهم في تأسيس الأمم المتحدة العام ١٩٤٥، وساهم في صوغ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان العام ١٩٤٨، هذا العربي الآخر الذي كرّمته أميركا هو الدكتور شارل مالك.

أندونيسيا وأميركا تكرّمان رجلين من عندنا، وعندنا يلفهما

النسيان، كأنهما من أندونيسيا وأميركا! لا تطمع إسرائيل ولا تطمح إلاّ إلى أن نصاب بفقدان الذاكرة، ولو عرفت إسرائيل أن هذا المرض عندنا قديم ومزمن لكانت بذلت جهداً أقل في صوغ صفقات «التسوية» معنا، والتي تطلب في ما تطلب ألا نتذكر تاريخنا معها، ألا نتذكر ما فعلته بنا، ألا نتذكر أنها اغتصبت أرضنا وشردت أهلنا وهجّرت شعوبنا وقتلت أطفالنا وسجنت شبابنا ورمّلت نساءنا و... و...

علينا فقط أن نذكر ونتذكر أنها تتكرم علينا بـ «سلام الشجعان» الذي لا سلام فيه ولا شجاعة. وإنما استسلام وإذعان.

في ما عدا قلة القلة، من يذكر في عالم العرب بشارة الخوري ورياض الصلح في لبنان، وعرابي وسعد زغلول في مصر، والحاج أمين الحسيني وعبد القادر الحسيني في فلسطين، ورشيد عالي الكيلاني في العراق، بل من يذكر شهيداً واحداً من شهداء الجزائر، ومن يذكر... ومن يذكر؟!

حتى نحن نسينا الأسماء، ونحن نكتب.

نراهن على أن جيلاً كاملاً من شبابنا لو أخضعناه لامتحان (خطي أو شفهي) عما يعرفه عن زعماء الثورات الوطنية والاستقلال من المشرق إلى المغرب لسقط الجميع في الامتحان.

نعامل تاريخنا وكأننا نخجل به، وكأن التاريخ بدأ مع الانقلابات العسكرية والبلاغات الرقم واحد، والدبابات التي تذهب إلى الإذاعات أكثر بكثير مما تذهب إلى الحدود، والمارشات التي تتغنى بانتصارات لم تحدث!

أكثر من ذلك وأبعد من ذلك، من منا قرأ تاريخ صلاح الدين الأيوبي جيداً؟ ٩٩,٩ في المئة (وهذا الرقم ليس مزوراً) من الذين

سمعوا بصلاح الدين يعرفون فقط أنه حرر القدس، وقد يعرفون أنه خاض حرباً طويلة شرسة ضد الصليبيين، ونقطة على السطر.

هم حتماً لا يعرفون أي شيء عن «عقله» السياسي، أو مجموعة الرجال النوابغ التي كانت تحوط به وتخطط معه، أو عن طريقته في الحكم، إلى آخر ما يجب معرفته عن زعيم بهذا الحجم.

لكن هؤلاء الـ ٩٩,٩ في المئة يعرفون، ويعرفون جيداً، قصص خلفاء الجواري والغلمان والفسق والليالي الملاح.

* * *

ما يحدث لنا هذه الأيام ليس مصادفة، وفي الوقت ذاته ليس مؤامرة، إنه نتيجة لهذا التراكم المفزع من الإهمال المتعمد لاستلهام الوجه المضيء من تاريخنا (سواء أكان رجلاً أم حدثاً)، والذي تحول مع الزمن فقداناً للذاكرة، فأضعنا الماضي وفقدنا الحاضر ولا أمل في المستقبل.

ظل اليهود يعلمون أطفالهم مع الرضاعة عبارة «تنساك يميني إذا نسيتك أورشليم (القدس)» حتى عادوا إليها بعد ألفي عام.

نحن خسرنا القدس قبل ٢٨ عاماً فقط ونكاد ننساها اليوم.

رحم الله فارس الخوري، فارساً لم يترجل حتى يوم رحيله.

١٩٩٥/١٢/١٦

٧

عميد... غزة!

كان الدكتور حيدر عبد الشافي يعرف أنه سيسقط في معركة رئاسة المجلس الاشتراعي الفلسطيني، ومع ذلك أصر على الاستمرار في ترشيح نفسه ضد مرشح السلطة أحمد قريع (أبو علاء) الذي كان فوزه متوقعاً (نال ٥٧ صوتاً في مقابل ٣١ صوتاً للدكتور).

الدكتور حيدر عبد الشافي مصرّ على إدخال الديموقراطية إلى الحكم الفلسطيني، ولذلك أصرَّ على إضافة كلمة «الديموقراطي» إلى اسم حزبه المتوقع أن يبدأ نشاطه، عندما يسمح للأحزاب بالعمل.

وكما العميد ريمون إده في لبنان، فعميد غزة، أو على الأصح عميد فلسطين ـ عنيد، كما قلنا، في الدفاع عن الديموقراطية.

عنيد في حبه لوطنه.

عنيد في الدفاع عن حقوق شعبه.

عنيد في المعارضة حتى عندما كان ممثلاً لـ «السلطة» رئيساً للوفد الفلسطيني المفاوض مع إسرائيل، قبل أن يسقطه زلزال أوسلو.

عنيد في نظافة الكف والسيرة والخلق.

عنيد ... عنيد ... كما العميد.

الفرق بينه وبين العميد، أن العميد هاجر ليدافع عن بلده من الخارج... وهو لم يترك البلد ولا لحظة واحدة.

عمر عميد غزة قريب من عمر العميد، ولا نعرف إذا كانا قد التقيا خلال هذا العمر، وخصوصاً أن اهتمامهما بالشأن العام (كي لا نقول بالسياسة) بدأ في وقت واحد تقريباً، وتحديداً في بيروت في الأربعينيات حيث كان عميد غزة تلميذاً في الجامعة الأميركية، وكان عميد لبنان تلميذاً في جامعة والده الرئيس إميل إده.

لم يتوسل العميد أي أسلوب غير ديموقراطي للتغيير، كذلك الدكتور، فهو يصر على التغيير عبر الوسائل الديموقراطية، وقد كرّس أمس زعيماً للمعارضة داخل البرلمان الفلسطيني (مع كتلة قد تصل إلى أكثر من ثلاثين نائباً)، وهو الدور الذي قام به العميد سنوات وسنوات.

الفرق أيضاً أن العميد قاطع الانتخابات في لبنان للأسباب المعروفة جداً، ورغم وجود الأسباب ذاتها في فلسطين (احتلال إسرائيلي، اتفاق أوسلو... الخ) إلاّ أن عميد غزة لم يقاطع الانتخابات، فنال أكبر عدد من الأصوات من بين ٨٨ فائزاً، وبفارق كبير جداً بينه وبين الذي احتل الرقم اثنين في عدد الأصوات.

أيام المفاوضات كانت شكوى إسرائيل الدائمة (لأميركا و«أبو عمار») هي عناد الدكتور... وظل على عناده، وكاد عناده ينجح لولا مفاجأة توقيع «أبو عمار» اتفاق أوسلو التي أذهلته لكنها لم تقعده.

في محاولة لاسترضائه قال عنه «أبو عمار» بعد أوسلو مباشرة: إنه معلمه في الوطنية.

الحقيقة أنه لو كان للوطنية مدرسة، لكان معلم الجميع، لا لياسر عرفات وحده.

* * *

في الحادي والعشرين من الشهر الجاري يعقد البرلمان الفلسطيني جلسة العمل الأولى له، وسيبدأ الدكتور حيدر عبد الشافي «عمله» زعيماً للمعارضة الفلسطينية.

لا خبرة سابقة لرئيس المجلس «الموالي» أحمد قريع، ولا لحيدر عبد الشافي المعارض في «اللعبة» البرلمانية، ولا وقت لتدريبهما.

المهم أن تبقى اللعبة «ديموقراطية» فلا تجنح إلى «ديكتاتورية» القرار، وهي اللعبة المحببة حتى الآن في السلطة الفلسطينية.

المهم ـ بل الأهم ـ أن يبقى الدكتور على عناده في كل شيء، كما العميد ريمون إده.

١٩٩٦/٣/٩

٨

كي لا نعتذر!

في عز هجومنا الشرس ـ كي لا نقول غير العادل ـ على إميل حبيبي لأنه قبل جائزة الأدب الإسرائيلي العام ١٩٩٢، لم ننس لحظة واحدة أنه أديب كبير.

ولم ننس لحظة واحدة أنه فلسطيني كبير.

هناك خلاف ـ بل تناقض ـ صارخ بيننا وبين إميل حبيبي، دفعنا إلى مهاجمته بلا رأفة.

وخلال وتناقض أين منه خلاف «العمل» و«ليكود» في إسرائيل.

إميل حبيبي يمثل حزب الذين «صمدوا»، ونحن نمثل حزب الذين «هربوا».

هل هناك عقدة لا نود ولا نريد أن نعترف بها، من الذين «صمدوا»... وهذا ما جعلنا ننتظر المناسبة ـ أي مناسبة ـ لإطلاق صواريخ أقلامنا على إميل حبيبي، لأنه قبل جائزة إسرائيلية اعتبرها تكريماً له، بينما اعتبرناها نحن تكريساً للاحتلال؟!

الغريب أن أحداً منا لم يهاجم إميل حبيبي عندما كان عضواً في «الكنيست» الإسرائيلية مدة عشرين عاماً متواصلة.

عقّدنا هذا الرجل الذي يحارب ويناضل من «الداخل»، وبكل الوسائل: بالكتابة، والصحافة، والخطابة، وبالسياسة، بينما نحن جميعاً نناضل ونحارب من «الخارج»، ننتقل من عاصمة إلى عاصمة، وننقل ثوراتنا من بلد إلى بلد، حتى استقر بنا المقام في أبعد الدول العربية عن حدود فلسطين.

منطق إميل حبيبي كان بسيطاً: يناضل من الأرض، ومن أجل الأرض ويجعل للأرض عيداً ويوماً.

وكلنا يبحث عن أرض يناضل منها.

لم نهاجم إسرائيل بالقسوة التي هاجمنا بها إميل حبيبي.

وتبارينا، جميعاً تبارينا في اختراع الألفاظ التي نزوّق بها مقالاتنا وتلوينها، كأننا نحرر الأرض عبر تحرير إميل حبيبي من جائزة إسرائيل الأدبية.

مع ذلك وقبل أن نسترسل، لو قبل إميل حبيبي جائزة أدبية من إسرائيل قبل وفاته بيوم واحد، لكنا ـ أو على الأقل ـ لكنت هاجمته.

لماذا؟

لأنه قبل الجائزة كنا نرى في إميل حبيبي رمزاً للرفض، ورأينا في الجائزة رمزاً للقبول.

ولأنه قبل الجائزة كنا نشعر بأن الجنسية الإسرائيلية التي يحلمها فرضت عليه وقبلها كوسيلة للتنقل، بعد الجائزة أصابنا شعور بأنه يحمل الجنسية عن اقتناع.

ولأنه قَبِلّ الجائزة كنا نشعر بأنه يمثل فلسطين داخل «الكنيست»، ويوم صافح إسحق شامير وهو يتسلم الجائزة شعرنا بأنه «قبل» أن يصير جزءاً من الدولة الإسرائيلية.

يومها لم يكن هناك أوسلو، ولا قبول... كان سلاحنا الوحيد هو الرفض، رفض الدولة المفروضة، وكنا نشعر بأنه معنا في هذا الرفض رغم ظروفه.

يوم قَبِلَ الجائزة كان رائد القبول الذي مهد لأن يصير القبول هو سيد المرحلة.

عندا قَبِلَ إميل حبيبي سقطت حلقة الرفض الأخيرة.

فهو كان الرافض قبل الجميع منذ ثورة العام ١٩٣٦ (كزعيم طالبي) إلى مؤسس عصبة التحرير الوطني الفلسطيني العام ١٩٤٢، إلى مقالاته التي استمرت بعد الاحتلال، إلى معاركه الشرسة مع الاحتلال.

عصر القبول بدأ بتسلم الجائزة، وانتهى بأوسلو، ولا يزال بضعة مجانين في دنيا العرب يعارضون الجائزة... ويعارضون أوسلو.

١٩٩٦/٥/٤

٩

الهروب ... إلى الوطن!

مشكلة محمود درويش وميزته في آن واحد أنه صادق.

صادق مع نفسه، ومع الآخرين، وقبل كل شيء مع الوطن.

وفي المرات القليلة التي حاول فيها أن يخدع نفسه (كي لا نقول يكذب على نفسه) كان يفشل دائماً.

من هذه المرات محاولاته بعد هروبه من الوطن العام ١٩٧٠ أن يجد «الوطن» في كل بلد عربي عاش فيه.

لم يجد الوطن!

لم يجده في القاهرة، ولا وجده في بيروت، ولا تونس أو عمان، ولا حتى في غزة.

في باريس ضاع «الوطن» نهائياً، ولم يحاول أن يعثر عليه، فكتب مرثاته الباكية الرائعة: لماذا تركت الحصان وحيداً؟

منذ أيام هرب محمود درويش إلى الوطن.

ذهب يرثي رفيقه وصديقه إميل حبيبي، وفي اليوم التالي كان لقاؤه

الأول والوطن بعد أكثر من ربع قرن.

قرية صغيرة اسمها «جديدة» قرب حيفا، رحل إليها مع أهله بعدما دمّرت إسرائيل قريته الأصلية «البروة».

فارس المنابر عجز عن الكلام عندما التقى أهله، بكى ثم قال بعد ساعة: نسيت الكلام أمام أهلي.

وقال: أنا باقٍ هنا، ولن أغادر أبداً.

وفي اليوم التالي قال لتلفزيون إسرائيل: إنني أشعر كأنني في بيتي، كما لم يحدث معي من قبل.

هذه المرة لم يكن محمود درويش يكذب على نفسه، أو على الآخرين، كان صادقاً صافياً كما هو حقيقة.

انتهى المشوار ... مشوار المنفى، مشوار البحث عن وطن خارج الوطن.

محاولة العثور على بحر حيفا في بحر بيروت، أو تونس، أو الإسكندرية.

ولن يبقى الحصان وحيداً بعد اليوم.

محمود درويش سيقيم في إسرائيل.

غداً سيهاجم بتهمة أنه تصالح مع إسرائيل.

الحقيقة أن محمود درويش تصالح مع محمود درويش.

١٩٩٦/٥/٨

١٠

عندما تحول بطرس غالي ... أحمد سعيد!

لا نعتقد أن الدكتور بطرس بطرس غالي كان يريد معركة مع أميركا وإسرائيل، أو يسعى إليها.

بل قد يكون العكس هو الصحيح.

لأن الصحيح أن أميركا وإسرائيل لم تبلعا حتى الآن وجود عربي في منصب الأمين العام للأمم المتحدة، على رغم أن هذا العربي كان أحد أبطال كمب ديفيد، وأحد أعمدة نظام أنور السادات، أحد أحب الحكّام العرب إلى قلب إسرائيل وأميركا معاً.

وكان ممكناً أن تغضب إسرائيل من لبنان، وأن تلقي كل «عناقيدها» عليه من غير أن يعترض الدكتور، أو يستنكر أو يندد طلباً للسلامة، وسعياً إلى تجديد الولاية، وحرصاً على أن لا يتهم أو يذكّر من جديد بدمه... العربي.

لكن عنقوداً كبيراً من هذه العناقيد ألقي على مقر للأمم المتحدة، وقتل عدداً كبيراً من المدنيين الأبرياء معظمهم من الأطفال والنساء، وجاء تقرير اللجنة التي أرسلها ليؤكد أن العنقود ألقي قصداً وعمداً لا من طريق الخطأ، كما كانت تردد إسرائيل.

وكان لا بد أن يغضب الأمين العام وينشر التقرير، لأنه يرى «أن قتل المدنيين أمر غير مقبول على الإطلاق، وهو انتهاك لكل القوانين الدولية، كما يجب أن لا يكون أي مقر للأمم المتحدة هدفاً سواء كان فيه مدنيون أو لا».

وقامت قيامة إسرائيل ولم تقعد، وألقت أميركا بعناقيد غضبها على رأس بطرس غالي... الأفريقي.

* * *

إسرائيل مطمئنة سلفاً ودائماً إلى أن أي جريمة ترتكبها لن تدان في مجلس الأمن ـ هذا إذا وصلت أنباء الجريمة إلى مجلس الأمن ـ فأميركا دائماً هناك بكل جلالتها وقوتها وجبروتها لتمنع الإدانة.

صلاحيات الأمين العام للأمم المتحدة بالنسبة إلى مجلس الأمن ليست أكثر من صلاحيات ساعي البريد الذي يوصل الرسائل والتقارير، ويترك القرار لأعضاء المجلس من غير أن يكون له أي تأثير في هذه القرارات لا سلباً ولا إيجاباً.

هذه المرة حاولت أميركا وإسرائيل أن تجرداه حتى من صلاحيات ساعي البريد، عبر الضغط عليه كي لا يوصل رسالة التحقيق في مذبحة قانا إلى مجلس الأمن.

لو استجاب الدكتور لهذا الضغط لتحول فوراً «طرطوراً» تماماً كما تريد أميركا لأي أمين عام أن يكون.

ورفض الأمين العام، وتمسك بصلاحيات ساعي البريد وأرسل التقرير كاملاً من دون حذف أي حرف... إلى بقية القصة المعروفة.

* * *

بيننا وبين الدكتور بطرس غالي دهر من المعرفة، والعلاقة، والصداقة. اهتزت هاتان العلاقة والصداقة كثيراً عندما انضم إلى فريق أنور السادات يوم كنا نعتبر أن مصالحة السادات خيانة.

أما لماذا اهتزت كثيراً وليس قليلاً كما حصل مع غيره من فريق السادات، فلذلك قصة.

مطلع السبعينيات وقع اختيار جامعة الدول العربية على الدكتور بطرس غالي وكاتب هذه السطور للذهاب إلى ألمانيا لشرح القضايا العربية وفي مقدمها قضية فلسطين.

خلال عشرة أيام زرنا عشر مدن كبرى، وقابلنا ما يزيد على مئة إعلامي (صحافة، إذاعة تلفزيون) بين رئيس تحرير، ومدير أنباء، ومعلّق.

ومنذ اليوم الأول صار همي الكبير ليس شرح قضية فلسطين بل إقناع بطرس غالي بأن لا يكون نسخة من أحمد سعيد في طريقة تخاطبه و«خناقاته» مع الصحافيين وفي شتم إسرائيل.

لم يكن متحمساً ضد إسرائيل ومع فلسطين فحسب، كان متهوراً حتى اعتقدت لفترة أنه من مواليد القدس، وأنني من مواليد القاهرة.

كي لا نطيل الشرح، هذه هي الصورة التي كانت في ذهني لبطرس غالي، حتى رأيت صورته وهو يرافق السادات في رحلته الشهيرة إلى إسرائيل.

واهتز ما اهتز.

حتى كانت «خناقته» الأخيرة مع إسرائيل قبل أيام.

يبدو أن قدر بطرس غالي أن يخانق إسرائيل... مهما حاول.

١٩٩٦/٥/١١

١١

عودة الغائب!

عندما زار الرئيس الفرنسي جاك شيراك لبنان، قيل إنه «تحرك عاطفي».

وعندما توسطت فرنسا بين اليمن وأريتريا في أزمة جزيرة حنيش الكبرى، قيل إنه «تحرك دعائي».

وعندما ذهب شيراك إلى مصر، قيل إنه «تحرك تاريخي».

لكنه عندما أرسل أول من أمس مبعوثاً شخصياً برتبة وزير للقاء الرئيس المصري حسني مبارك «للبحث في جدول أعمال الدول الصناعية السبع»، ألغيت كل الأقوال السابقة، وأقرّ الناس بأنه «تحرك استراتيجي».

لكن هذه الاستراتيجية لن تكون بعيدة عن العاطفة والإعلام (لا الدعاية) ولا التاريخ.

يروي سفير عربي أن الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان روى له أن كل رئيس فرنسي جديد كان يتسلم من سلفه، إضافة إلى رموز الشيفرة النووية الفرنسية، ملفاً كبيراً اسمه: العلاقات الفرنسية ـ العربية.

الخطوط العريضة لهذا الملف وضعها الرئيس الفرنسي الراحل الجنرال ديغول، وما عدا بعض الإضافات التفصيلية ظلت هذه السياسة على حالها. و«على حالها» هذه لم تكن تعجب إسرائيل، خصوصاً أنها كانت ترتكز على الغضب الذي أصاب ديغول إثر اعتداء إسرائيل على مطار بيروت، ما أدى إلى إصداره قراره التاريخي بمنع بيع الدولة العبرية السلاح الفرنسي، وبيعه للعرب، وإلى تصاعد المواجهة بينه وبين اللوبي اليهودي في العالم، والذي أرسل إليه في النهاية «كوهينا» أحرق باريس بمباركة من أميركا الغاضبة من استقلالية ديغول، وأدى إلى اعتزال الجنرال.

بومبيدو سار على خطى المعلم، وحتى جيسكار ديستان استمر في هذه السياسة.

ميتران الذي بنى عهديه ومجده على مقارعة ديغول حتى وهو في العالم الآخر، قرأ الملف ولم يتقيد به، فعاد الانفتاح على دولة صهيون و«كشت» العلاقات العربية إلى نوع من التوازن بين إسرائيل والعرب مع ميل عاطفي إلى تل أبيب.

عندما تسلم شيراك الحكم كانت فرنسا غائبة ومغيبة عن المنطقة، وكانت قد فقدت استقلالية قرارها، إلى درجة جعلت وزير دفاعها يستقيل في حرب الخليج احتجاجاً على هذه التبعية للولايات المتحدة الأميركية.

قرار شيراك كان بسيطاً وكبيراً في آن واحد.

أعاد قراءة الملف القديم، وأعاد قراءة ما حدث لمثله الأعلى ديغول.

وبدأ يكتب ملفاً جديداً قد يختصر عنوانه بالآتي: نهاية غياب فرنسا عن المنطقة، على رغم أن بعض معاونيه يفضل عنوان: عودة فرنسا إلى المنطقة.

الفارق بين الملف القديم والجديد قد يختصر بالآتي:

- عدم الحاجة إلى إحياء قرار منع بيع السلاح إلى إسرائيل، لأن إسرائيل أصلاً متخمة بالسلاح الأميركي المجاني، ومن المستبعد جداً أن تطلب شراء سلاح فرنسي.
- العودة إلى المنطقة من دون استفزاز أميركا (إذا أمكن)، ومن دون استعداء إسرائيل (إذا أمكن)، وإنما بالتفاهم مع أميركا وبعدم قطع الخيوط مع تل أبيب.
- إثبات قدرة فرنسا على التحرك والسباحة في المياه الصعبة: حرب لبنان، ومشكلة اليمن وأريتريا، ومشاركة أميركا في علاقاتها مع مصر، ودخول بحر الخليج المغلق، ونفض الغبار عن الملف النفطي مع العراق (مكاتب شركتي «الف اكيتين» و«توتال» أعيد فتحها في بغداد).
- المساهمة الفرنسية الفعلية في قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمنطقة، حتى لو أدى ذلك أحياناً إلى مواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية داخل المجلس.

باختصار: استقلالية الصوت والتصويت الفرنسي مع التذكر والانتباه إلى أن «فيتو» الصوت الفرنسي لا يقل فاعلية (عند الضرورة) عن «الفيتو» الأميركي.

السؤال الهاجس الآن: هل تقبل أميركا؟

هل تقبل أميركا التي لم تتعود (ولا تحب) المشاركة، وخصوصاً في ما يتعلق بالمنطقة، والأخص، نفط المنطقة؟

الآن أميركا قابلة على مضض.

فرئيسها مشغول بمستقبله، ومعركته مع «حليف» بحجم فرنسا قد

تؤذي هذا المسقبل. إذا تأمن هذا المستقبل وعاد كلينتون إلى البيت الأبيض فإن «على مضض» قد تتحول أزمة يتوقعها شيراك، وهو مستعد لها.

وحتى إذا لم يعد كلينتون إلى البيت الأبيض، فهناك أزمة أيضاً قد تتأخر قليلاً إلى أن يرتب الرئيس الجديد أوراقه وسياسته، لكنها ستقع.

فعند مصالح أميركا العليا (والنفطية منها) لن يكون هناك فارق بين كلينتون ودول، وكائناً من كان الذي احتل مركز الرئاسة.

وفي هذه الحال أيضاً سيكون شيراك مستعداً.

يقال إن ديغول أخذ على حين غرة، ولذلك نجحت المؤامرة لإلغائه.

على الأقل شيراك لن يؤخذ على حين غرة، فهو أنجب تلميذ في قراءة تاريخ ديغول.

١٩٩٦/٥/١٨

١٢

دموع على شاعر لم نعرف!

لم أعرف بلند الحيدري.

ولست قارئاً جيداً للشعر، رغم كثرة أصدقائي من الشعراء.

ولم أحضر له أمسية شعرية، ولا ندوة.

المرات القليلة التي شاهدته فيها كانت عبر شاشة التلفزيون، في مقابلات تميّز بعضها بثقل دم المذيع الذي يجري المقابلة.

شدّني إليه شيء لا أنساه.

شدّني إليه نظرة حزن في عينيه.

شدّني إليه نبرة حزن في صوته.

وشدّني إليه بعض كلمات قالها في المقابلة لها رنة تشبه رنة الوداع.

صفات كلاسيكية لكل من هاجر وطناً يحبه قسراً.

ولو تجمّع كل عربي في عينيه حزن، وفي صوته حزن، وفي كلامه وداع، لتأسس أكبر حزب عربي في التاريخ!

وكما هناك حكومات في المنفى، هناك أيضاً أحزاب في المنفى.

هذا الحزب هو الذي بكى بلند الحيدري عندما رحل في منفاه الأخير في لندن، كأن كل من رثى بلند الحيدري، كان يرثي نفسه سلفاً.

أقسى ما في الغربة، أنك وأنت تشارف نهايتها يقتلك (قبل أن ترحل) سؤال قاتل: أين تدفن؟

ها ابن دجلة يدفن على ضفاف التايمز، كأنه أراد من الوطن ماء، لا تراباً.

في الماضي أيام كان في السياسة بعض الأخلاق وبعض الشهامة، كان الموت يدفن الخلافات السياسية، ولذلك كانت رحلة العودة الأخيرة لأي منفيّ إلى الوطن.

ليس معقولاً ولا مقبولاً ألا يستطيع بلند الحيدري القيام بهذه الرحلة، وأن يدفن في بلاد لا تعرف حتى قراءة شعره.

كلما ماتت الأخلاق في السياسة، ورحلت الشهامة والنخوة، اتسعت مقابر المنفى.

تسأل وأنت تودع الحيدري، ومن سبقوه إلى مقابر المنفى: لماذا لا يستطيع الحاكم العربي أن يتحمل قصيدة؟

نشك في أن الحيدري حمل رشاشاً أو مسدساً في حياته.

الحيدري حمل قلماً فعومِل كأنه يحمل مدفعاً.

غريب كيف يذكّرك موت شاعر في غربة بكل ما تريد أن تنساه عن الوطن... وكيف يفتح ملف الوطن بكل المساوىء، والظلم، والقبح الذي فيه.

أكبر بيان معارضة لما يجري في العراق كان نعي الحيدري الذي صدر في الصحف، ويقول إنه سيدفن في لندن.

١٩٩٦/٨/١٠

١٣

الشرطي والمثقف!

صادرت الشرطة كتب إدوارد سعيد من مكتبات الضفة الغربية وغزة، ومنعت توزيع هذه الكتب وتداولها.

الغريب أن أحداً من المسؤولين في «السلطة» لم يتجرأ على القول إنه أصدر هذا الأمر.

والأغرب من الغريب، أن أحد المسؤولين الكبار هناك قال بالحرف: يجوز أن شرطياً قرأ أحد هذه الكتب ووجد فيها تهجماً على الرئيس عرفات، فقرر أن يصادر الكتب وصادرها.

مفرح أن يرتفع مستوى الشرطة في الضفة إلى درجة قراءة كتب إدوارد سعيد. لكن المحزن طبعاً أن يتخذ هذا الشرطي المثقف دور وزارة الإعلام، ووزارة الثقافة، ووزارة العدل، ويقرر بمبادرة فردية أن يصادر كتباً لمثقف ومفكر وأستاذ فلسطيني، من عيار إدوارد سعيد.

يبدو أن الشرطة هناك لم تصادر فقط كتب إدوارد سعيد، وإنما صادرت كل أعمال الوزارات... فهي تعتقل، وتحقق، وتعذب، وتحاكم، وتسجن، وتطلق التصاريح، وتضرب سلام تعظيم للرئيس

عرفات في حله وترحاله، حتى لو كان هذا الحل والترحال هو الانتقال من مكتبه إلى الجامع، والعودة من الجامع إلى البيت.

من الأساس «نقزنا» عندما رفع الرئيس عدد أفراد الشرطة من عشرين ألفاً ـ كما جاء في اتفاق أوسلو ـ إلى تسعة وعشرين ألفاً. وأضاف إليهم تسعة أجهزة أمنية تضم آلاف المخبرين، وزوار الفجر، والمتلصصين على الناس وتحركات الناس في عتمات الليل.

وزاد هلعنا عندما أنشأ محكمة خاصة للأمن، لا تحاكم الناس إلاّ في الليل، وتصدر أحكامها بسرعة قياسية، غير قابلة للنقض، وفي غياب محامٍ للدفاع في أوقات كثيرة.

ثم جاءت أخبار التعذيب والموت في السراديب، والسجن أشهراً من دون تهمة محددة، إلى آخر ما جاء في الصحف وفي تقرير منظمة العفو الدولية قبل أيام.

الدولة الفلسطينية لم تقتلها إسرائيل.

الدولة الفلسطينية قتلها (وهي لا تزال حلماً) هذا الشرطي الذي صادر كتب إدوارد سعيد، وذاك الشرطي الذي عذّب مواطناً حتى الموت، وذلك الشرطي...

حتماً، لم تكن هذه هي الدولة التي حلم بها الملايين، وسالت الدماء أنهاراً من أجلها، ولا يزال أيتامها يملأون عالم العرب.

مع التحية لإدوارد سعيد.

١٩٩٦/٨/٢٣

١٤

أيام لها تاريخ!

الزميل الكبير أحمد بهاء الدين كان يحب باريس كثيراً.

عندما جمعتنا رفقة العمل في «المستقبل»، صار له في باريس مكتب صغير أنيق، يحطِ فيه الرحال بعد أن ينتهي من زياراته وجولاته في العاصمة الفرنسية.

في هذا المكتب الصغير يُقرر عنوان المقال الأسبوعي الذي سيكتبه في «المستقبل».

أيام لها تاريخ!

وكان من أروع ما كتبه الزميل الكبير في حياته الصحافية، إن لم نقل الأروع.

ثلاثة أشياء كانت تجمعنا في المكتب الصغير: الصداقة والمهنة والغربة.

كان كبيراً في صداقته، وكبيراً في مهنته، وعملاقاً في غربته.

عكس الكثيرين، استطاع أن يضع حداً فاصلاً كالسيف بين

اعتراضه على ما يجري في وطنه وحبه لوطنه.

لم يؤثر الوضع في الحب، ولا طغى الحب على اعتراضه. والأهم: ما تحول الحب حقداً لهدم الوطن في سبيل تغيير الوضع.

وجد في المهنة (الكتابة) وطناً موقتاً، فأعطاها في الداخل تماماً كما يعطيها في الخارج.

وللمرة الأولى تعطي العروبة، مؤمناً بها، وعاشقاً لها، أكثر مما يعطيها.

فلم يشعر بقسوة الغياب عن مصر، لأنه أينما ذهب في الوطن العربي كان كمن ينتقل من جزء من الوطن إلى جزء آخر.

كم من صحافي جديد تعرف إلى أحمد بهاء الدين في مكتبه في «المستقبل»، لم يصدق أنه أمام أحمد بهاء الدين الذي قرأ له، وعنه، مالىء الدنيا (دنيا الصحافة) وشاغلها، والسبب: تواضع أحمد بهاء الدين.

لا دروس، ولا عظات، ولا كلام «من فوق» مع المحرر الصغير الجديد، وإنما «حوار مع زميل».

واحد حزن مثلي ـ إن لم يكن أكثر ـ على غياب «المستقبل» هو أحمد بهاء الدين.

لا لأنها كانت بيته الصغير في باريس، ولكن أيضاً لأنها كانت بيتاً عربياً كبيراً، ولكل العرب في الغربة.

هل كانت مصادفة أن يصمت أحمد بهاء الدين، بعد صمت «المستقبل» بأسابيع قليلة؟

أم هو قدر كل الرجال والمؤسسات التي لم تستطع أن تصمد أمام قهر الزمن العربي الرديء؟

١٩٩٦/٨/٢٨

١٥

العقيد ومارلون براندو!

ما الذي يجمع بين العقيد معمر القذافي والممثل الكبير مارلون براندو؟

حتى مساء الثلثاء، لا شيء.

اليوم يجمع بينهما قضية مشتركة.

فمن المعروف أن مارلون براندو هو من أكبر المدافعين عن حقوق «الهنود الحمر» سكان أميركا الأصليين، ويعتبر أن قضيتهم هي قضيته الأولى.

مساء الأربعاء أعلن العقيد القذافي في خطاب نقله التلفزيون الليبي وقنوات فضائية أميركية عدة، «أن أوائل سكان أميركا ليسوا من البيض الذين أتوا من أوروبا، ولا من السود، بل من الذين يطلق عليهم خطأً اسم «الهنود الحمر»، وفي الواقع هم قبائل ليبية هاجرت من طريق جزر الكناري».

مع العقيد القذافي لا تستطيع أن تعرف إذا كان جاداً في ما يقول، أو يمزح.

تماماً كما قال مرة أن شكسبير هو من أصل عربي، وأن اسمه الأساسي هو الشيخ زبير.

وكقوله إن الديموقراطية مستمدة من العربية، وكلمة «كراسي»، أي حب الكراسي، التي أصبحت «ديموكراسي».

ولكن إذا صحت نظرية أصل «الهنود الحمر»، فهذا من شأنه أن يشكل أعباء ديبلوماسية ومادية على العقيد.

ديبلوماسية، بمعنى طرح معاناتهم دولياً من طريق سفاراته، ومن طريق سفارته في واشنطن، إذا أعيد فتحها بعد عمر طويل.

ومادياً، كأن يرصد لرعاياه في أميركا موازنة خاصة ضمن الموازنة العامة للجماهيرية العظمى.

من الآن حتى إعادة فتح سفارة ليبيا في واشنطن ـ بعد عمر طويل، كما قلنا ـ قد يكلف العقيد (وبموازنة خاصة أيضاً) الممثل الكبير مارلون براندو تمثيله في الولايات المتحدة الأميركية في هذه القضية بالذات: مؤتمرات، ندوات، برامج تلفزيونية، أفلام، صحف، لوبي للضغط على الكونغرس، إلى آخر ما يحصل في هذا البلد العظيم في مثل هذه الأحوال.

ليس جديداً على العقيد أن يتنطح لقضايا عالمية. ألم ينجد ثوار أيرلندا، ألا يساند الآن ثائر أميركا الأسود لويس فرخان، ألم يقف كالطود الشامخ ضد الحكم في التشاد ويرسل جيشه يقاتل الحكم هناك بضراوة كأنه يقاتل جيش إسرائيل من أجل تحرير القدس؟!

وهل يبخل على أي منظمة «ثورية» في أراضينا العربية بمساعدات بالملايين، دولارات ودنانير؟

في غياب القتال من أجل فلسطين، يصير القتال من أجل «الهنود الحمر» واجباً وطنياً ومطلباً يومياً.

ألا يقول المثل العربي إن عدو عدوي صديقي، فإذا أردنا أن نصيب من أميركا مقتلاً فما علينا إلاّ أن نؤلب هنودنا الحمر، ونذكّرهم بأن أصلهم العربي الليبي يفرض عليهم قتال أميركا التي تؤيد عدونا إسرائيل.

ومن يدري فقد تمر طريق القدس بالهنود الحمر، قبل أن يتحول عرب القدس «الهنود الحمر للقرن العشرين»!

١٩٩٧/٣/١

١٦

جيل بلا ذاكرة!

هناك جيل كامل في دنيا العرب لا يتذكر جلال معوض، بل إن هذا الجيل لا يعرف عنه شيئاً.

جيلنا يتذكر جيداً جلال معوض الذي رحل يوم الأربعاء. لا يتذكره فحسب، بل إنه مغروس في ذاكرته.

عندما كان العرب من المحيط إلى الخليج يتجمعون حول أجهزة الراديو في الخميس الأول من كل شهر للاستماع إلى كوكب الشرق ملكة (لا سيدة) الغناء العربي أم كلثوم، لم يكن أحد يترك منزله إلاّ لطارىء خطير، يستمع إلى صوت جلال معوض وهو يقدم الراحلة بصوت كالغناء، وبكلام كأنه الغناء، وفي الساعات الأولى من الفجر عندما ينتهي الشدو الرائع، كان صوت جلال معوض يبقى مع الناس كأغنية أم كلثوم.

ومن فاته (لطارىء) أن يستمع إلى هذا الصوت الساحر (الذي كان يحول الكلمة صورة) في حفلات أم كلثوم، لا يمكن أن يفوته أن يستمع إليه في برنامجه الإذاعي الأشهر «أضواء المدينة».

وإذا فاته هذا وذاك، فلا يمكن أن يفوته «الصوت» وهو يقدم خطب «زعيم الأمة» جمال عبد الناصر.

ألم يكن هو «الصوت» الذي أذاع بيان تنازل الملك فاروق عن العرش، ووصف خروجه من ميناء الإسكندرية؟

وما شعرت أمة بفرحة الوحدة كما شعرت أمة العرب وهي تستمع إليه يصف كيف استقبلت دمشق «رئيسها» جمال عبد الناصر يوم جاءها زائراً بعد الوحدة.

وما أبكى أحد أمة بحالها كما أبكاها صوت جلال معوض وهو يصف جنازة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر (ستة ملايين نسمة).

وذكريات ...

* * *

بغباوة منقطعة النظير، صدر أمر في مصر بمنع صوت جلال معوض من إذاعة القاهرة (لا تسجيلاً ولا حياً)، فقط لأن صوت جلال معوض كان يذكر الناس بجمال عبد الناصر، ولأن جلال معوض كان يحب جمال عبد الناصر.

ومن العام ١٩٧٠ إلى يوم وفاته ١٩٩٧، اختفى جلال معوض من الإذاعة (إلاّ في في برنامج إذاعي صغير أخيراً)، ولم يسمعه الناس إلاّ يوم وفاته، ولفترة بسيطة لدى إذاعة نبأ الوفاة.

* * *

لا نظلم الجيل الجديد لأنه لا يعرف شيئاً عن جلال معوض، بل لا نظلمه لأنه لا يعرف شيئاً عن تاريخه.

والسبب أن هذا الجيل منع من معرفة التاريخ «بقرار».

وما من انقلاب (يسمى ثورة) حصل في العالم العربي إلاّ كان أول «قرار» يتخذه هو شطب الماضي، إلغاء التاريخ والذاكرة معاً، حتى بات التاريخ ـ كل التاريخ ـ يبدأ بيوم الانقلاب ـ الثورة، وعادة ينتهي بانتهائها.

وكم من شاب في مصر مثلاً صار اليوم في الخريف من العمر، لا يعرف عن تاريخ مصر إلاّ أنه بدأ بثورة يوليو ١٩٥٢، كأن سعد زغلول (أيضاً مثلاً) كان بطلاً من صنع خيال الكتّاب.

وبمعزل عن موافقتنا أو اعتراضنا على أحداث ما سمي «الثورة العربية الأولى» ومعانيها، هل من المعقول ألا يعرف عنها شيئاً ثلاثة أرباع المئتي مليون عربي الذين يعيشون في عالم العرب، مع أنها ـ سلباً أو إيجاباً ـ هي التي شكلت الحاضر العربي، والحدود العربية، والدول العربية؟

أليست هي مقدمة «سايكس بيكو»؟

وإذا أردنا الاسترسال، ما من بلد عربي ـ من دون استثناء ـ إلاّ أجريت فيه عملية «تغييب» لتاريخه، أو جزء من تاريخه.

سؤال، هل استطاع أحد أن يكتب تاريخ لبنان «الحقيقي» حتى الآن؟

إن أمة لا تتعلم من تاريخها لا يمكن أن تصنع مستقبلها.

ولعل هذا هو السبب، أن لا علاقة للعرب الآن بصنع مستقبلهم.

رحم الله جلال معوض.

١٩٩٧/٣/٨

١٧

ملك «أخبار اليوم»

في رحلتي الأخيرة إلى القاهرة اتصلت، كما أتصل عادة، بالزميل الكبير مصطفى أمين.

قيل لي إن «الأستاذ» مريض. وهو في المنزل.

ما إن سمع صوتي حتى قال: أنا عيّان، عيّان قوي يا نبيل، والدكاترة مانعيني أنزل المكتب. بس أنا بكتب من هنا. أنت عامل إيه؟ وأخبارك إيه؟

وأصرّ رغم مرضه أن يتحدث، ويتحدث طويلاً، ويسأل، ويسأل كثيراً، ومعظم الحديث والأسئلة كان عن حبيبته الكبرى وعشيقته الدائمة الصحافة.

عندما أغلق السماعة، شعر كأنه يودعني، وبأنني لن أزوره في مكتبه في «أخبار اليوم»، كما كنت أفعل، عشرات السنين ومئات المرات.

* * *

بالنسبة إليّ، زيارة القاهرة تبقى ناقصة، إذا لم أذهب إلى «أخبار اليوم»، وأصعد إلى مكتب «الأستاذ»، أجلس إليه ومعه حتى

يطردني تقريباً. ولم يطردني قط، وإن كان إذا طالت الجلسة، يستأذنني لمدة لا تزيد عن الدقائق الخمس، يكتب فيها «فكرة»، يناولها إلى السكرتيرة من غير أن يقرأها، أو حتى يلقي عليها نظرة ثانية.

* * *

منذ رحيله، مقالات كثيرة كتبت عن مصطفى أمين، كلها جميلة، حلوة، وبعضها رائع. «رائد الصحافة»، «معلم الأجيال»، «آخر العمالقة»، «بطل الحرية»، الخ... صحيح، كل ذلك صحيح، لكنني لم أقرأ بعد، مقالاً واحداً عن الدرس الأكبر الذي تعلمناه من «ملك أخبار اليوم».

في نظري أن هذا الدرس هو أن مصطفى أمين علّمنا كيف لا نخاف. أدخل إلى الصحافة (بمعزل عن التحديث والتقنية) الشجاعة.

وكيف لا تكون شجاعاً (أو تصير شجاعاً) وأنت تقرأ كيف كان هذا السجين يعود إلى الكتابة، بعد أن يكون ضابط السجن قد انتهى من «نتف» شعر صدره قبل لحظات، وكيف كان يأتيه كلام «الحب» وهو خارج من جلسة تعذيب.

السؤال الذي طالما طرحته على نفسي، ثم عليه: كيف خرج هذا الرجل حياً بعد ذلك العذاب (الجسدي والنفسي والوطني)، وكيف استطاع أن يبشر بالمحبة والتسامح والغفران بعد الأهوال التي عاشها؟

من الطبيعي، بعد خروجه من السجن، أن ينادي بالحرية والديموقراطية وحكم القانون، وبسقوط الديكتاتورية، وحكم الأجهزة والتجاوزات. ولكنه ليس من الطبيعي أن يخرج من

«الزنزانة» إلى الدنيا، ويبدأ فوراً بتوزيع الفرح والابتسامة والتفاؤل.
ويوماً بعد يوم، وشهراً بعد شهر، وسنة بعد سنة، و«فكرة» بعد «فكرة»، لا يكلّ ولا يملّ، ولا يهدأ أو يتراجع.

* * *

قيل إنه كتب مقاله الأخير (فكرة) قبل وفاته بساعات، فيكون بذلك أحد القلائل (إن لم يكن الوحيد) الذي رحل وسلاحه الأكبر (القلم) في يده.
ولا أستغرب إذا قرأت غداً أنه ترك عشرات المقالات لتنشر بعد وفاته. فهذا رجل يصر على أن يكتب حتى بعد أن يرحل.

١٩٩٧/٤/١٦

١٨

أمير باريس... وأمير الرياض!

عشية الانتخابات الرئاسية في فرنسا كان الأمير سلمان بن عبد العزيز في الرياض، وكنت في باريس.

وفتحنا ما يمكن أن يسمى الخط الساخن بين العاصمة السعودية والعاصمة الفرنسية.

كان أمير الرياض حريصاً على معرفة نتائج معركة «أمير باريس» جاك شيراك أولاً بأول، وكان يريد لشيراك أن ينتصر، وكان يتوقع هذا الانتصار.

يريد له الانتصار كصديق.

ويتوقع له الانتصار من متابعته للوضع السياسي في فرنسا.

وعندما أبلغت إليه النتائج النهائية الرسمية قبل الفجر لم يستطع أن يخفي فرحه.

هذا الفرح عبّر عنه يوم الأربعاء بعد لقائه الأول و«الرئيس» جاك شيراك في قصر الإليزيه، عندما قال: إن المملكة والعرب محظوظون

بأن فخامة الرئيس شيراك على رأس هذه الدولة.

لم يتسرب الكثير عن تفاصيل الحوار الذي دار بين الأمير سلمان والرئيس شيراك في «خلوتهما» في الإليزيه، وإن كان عُرف أنه تناول العلاقات الممتازة والمميزة بين البلدين، والوضع المتفجر في المنطقة، وأنه توقف طويلاً عند القدس.

الذين يعرفون أمير الرياض جيداً، ويعرفون ماذا تعني القدس بالنسبة إليه، وماذا قدم للقدس، «وصلهم حقهم» عندما ذكر أن المواقف كانت متطابقة بالنسبة إلى القدس، يكفي أن يوافق رئيس فرنسا على رؤية الأمير سلمان في ما يتعلق بالقدس، حتى تتأكد من جديد أن للقدس صديقاً ونصيراً في الغرب هو جاك شيراك.

قبل ١٢ عاماً عندما كان شيراك «عمدة» لباريس، استضاف الأمير سلمان ومعه «معرض الرياض بين الأمس واليوم» فأتيح لمئات الآلاف من مواطني شيراك أن يشاهدوا مدينة الضيف القادم من الصحراء، فشاهدوا عن قرب هذا الإنجاز ـ الإعجاز بين الرياض «الأمس واليوم» كأجمل المدن.

على أرض أجمل مدينة في العالم افتتح شيراك المعرض، فتقابلت مدينة مع مدينة في معرض.

هموم السياسة والحكم قد تكون أبعدت شيراك عن الاهتمام اليومي والدؤوب بالمدينة التي أحب ويحب، باريس.

ولكن لا همّ في العالم أبعد الأمير سلمان بن عبد العزيز عن الاهتمام اليومي والدؤوب بالرياض، فهي ماضيه وحاضره ومستقبله الذي لا يرضى منه بديلاً.

* * *

ظهر الخميس بعد انتهاء الزيارة الرسمية، ترك الأمير سلمان منزله الباريسي ليمارس هوايته المفضلة في باريس... أن يتجول في الشانزليزيه كأي مواطن عادي، تناول الغداء في مطعم صغير مع مجموعة من الأصدقاء، وقف أمام واجهات المعرض، شرب القهوة في أحد المقاهي، ودخل الشوارع الفرعية.. ولم يعد إلى منزله إلاّ بعد ساعات.

في تلك اللحظة فقط شعر أن زيارته لباريس قد اكتملت.

١٩٩٧/٥/٣

الفصل السابع

أول النهار

١

في مسألة الوطن!

في مسألة الوطن، سنبكي ـ مستقبلاً ـ فلسطين أكثر بكثير مما بكينا الأندلس، على رغم أنهار الدموع التي ذرفناها على غرناطة.

السبب الأساسي، أن الأندلس كانت مستعمرة عربية، أما فلسطين فهي وطن عربي.

غرناطة كانت وستبقى مدينة جميلة، أما القدس فهي مدينة مقدسة.

والدة آخر خليفة عربي في الأندلس عبد الله الصغير، قالت له وهو يبكي غرناطة:

«ابك مثل النساء ملكاً مضاعاً

لم تحافظ عليه مثل الرجال»

كانت الوالدة تتحسر على الملك ولم تكن تتحسر على التراب أو الوطن.

دخلناها محتلين، وخرجنا منها (على أيدي أهلها) مهزومين.

أما القدس فقد كانت أولى القبلتين، قبل أن نأتيها، وهي التي عرج منها النبي العربي، فقد أتاها العرب حجاجاً، وأقاموا فيها وطناً، فيه ثالث الحرمين المسجد الأقصى.

لكن «الوطن» في القدس، لم يتحول «وطناً» في غرناطة.

صحيح أنهم نقلوا إلى غرناطة العدل والسماحة والرحمة، لكنه ـ بالنسبة إلى أهل غرناطة ـ ظل حتى النهاية عدل «المحتل» وسماحة «المحتل» ورحمة «المحتل».

في غرناطة حاكم، ومحكوم، وبلاط وظلم.

وفي القدس تعايش، وتآلف، وعيش مشترك.

وفي غرناطة انقسام، وشرذمة، وخلافات.

وفي القدس وحدة، واتحاد، وتضامن.

انتصرنا في القدس على الصليبيين، لأننا كنا ندافع عن وطن، ونحرر وطناً.

وهزمنا في غرناطة، لأننا كنا ندافع عن مستعمرة.

هزمنا اليهود في القدس لاعتقادهم (عن خطأ أو عن صواب) إنهم سيرجعون وطناً ظلوا يبكونه ألفي عام حتى استعادوه.

ونحن خسرنا القدس، لأننا لم ندافع عنها كوطن، بل كـ «مدينة».

هم (اليهود)، لم ينسوا قبور أنبيائهم بعد آلاف السنين، ونحن نسينا قبور شهدائنا ولم يجف الدم فيها بعد.

هم، منذ البداية، عرفوا أن «الأرض» هي التي تصنع الوطن، ونحن نريد أن نصنع وطناً بالتنازل عن الأرض.

نحن، أصابنا «الملل» بعد أقل من نصف قرن فقط من المطالبة بحقنا المشروع والواضح والتاريخي.

وهم، لم يملوا ولم يكلوا عن المطالبة بـ «حق» هو في الأصل زائف ومزور.

وظهر منا «فلاسفة» يفلسفون الهزيمة، والتنازل، والأمر الواقع.

هم، كتبوا (بالسيف) التاريخ (تاريخنا) الجديد، ونحن، نسينا السيف والتاريخ القديم والجديد معاً.

هم، يورثون أطفالهم نصراً، ونحن نترك لأطفالنا هزيمة.

في التاريخ لم يحتفل مهزوم بهزيمة.

نحن نقيم لها الأفراح، ولولا الخجل لأقمنا لها الليالي الملاح.

صديقنا كلوفيس مقصود كتب من أميركا مقالاً عشية توقيع اتفاق طابا في واشنطن، ناشد فيه ضيوف البيت الأبيض العرب بقوله: إذا كانت الصور مطلوبة تجنبوا على الأقل الابتسام!

ومع ذلك... ابتسموا!

١٩٩٥/٩/٢٩

٢

«قلّما يخرج»

الصحافي الجزائري عمر أورتيلان الذي «قلما يخرج» من منزله، خرج صباح الثلثاء، لكنه لم يعد.

قتله الرصاص المجنون الذي يحصد أرواح الصحافيين في الجزائر منذ أعوام.

كان مقاله الأخير «إظهر أيها السلام» هو آخر مقال يكتبه ويقرأه في جريدة «الخبر» المستقلة، التي يترأس تحريرها.

لم يكن مقالاً ذلك الذي كتبه في اليوم الأخير من حياته.

كان استغاثة.

كان نداء يأس «المواطن العالق بين ضغوط الإرهابيين من جهة وضغوط السلطة من جهة ثانية».

فبعد قتله بساعتين كانت إحدى المحاكم في الجزائر ترسل زميلين له إلى السجن، وكان صحافي ثالث ينتظر حكماً مماثلاً لزميليه.

عمر أورتيلان كان الصحافي الجزائري الخامس الذي يغتاله الرصاص الأعمى في أقل من شهر واحد، منضماً بذلك إلى قافلة

شهداء الكلمة في بلد «الشهداء» الجزائر، ورافعاً حصيلة القتل إلى أكثر من ٥٤ صحافياً (بينهم اثنان من رؤساء التحرير).

يوماً تضرب الصحافة في الجزائر احتجاجاً على الاغتيال وطلباً للحماية، ويوماً لا تضرب لكنها تصر على الحماية، ولا... حماية! لأن السلطة العاجزة عن حماية نفسها (ذبح أول من أمس ثلاثة من رجال الجمارك) لا تستطيع أن تؤمن الحماية لحامل قلم.

* * *

أيام الجنون في بيروت، أيام اغتيال الصحافيين (وغير الصحافيين) في بيروت، هاجر الزميل إبراهيم سلامة إلى باريس، وعندما سئل عن السبب قال: لأنني لا أريد أن ينشر نبأ وفاتي في الصحف تحت عنوان «بينما».

الشرح: بينما كان فلان الفلاني يقطع الشارع أصيب برصاص قناص.

* * *

بيروت انتهى فيها عهد الـ «بينما» لكن عصر الـ «قلما» في الجزائر لا يزال مستمراً.

وفي كلا الحالين (بينما وقلما) كان القاتل جباناً يواجه الكلمة (حتى المعتدلة) بالرصاصة.

لكن الكلمة لن تصمت في الجزائر، كما لم تصمت في بيروت.

يسمي البعض هذا العناد على الاستمرار قدراً والبعض الآخر يصر على أنه «جزء» من العمل الصحافي (المهنة)، بل كدنا أحياناً في بيروت نقول إنه «جزء لا يتجزأ» من مهنة الكتابة.

لكن الصحيح أنه مزيج من الرسالة... والجنون.

١٩٩٥/١٠/٦

٣

زمن شوشانه دماري!

لم يعد غريباً أو عجيباً أو مستغرباً ولا مستهجناً أن يقابل مسؤول (أو زعيم) عربي صحيفة إسرائيلية.

بل لقد وصل الأمر إلى أننا نتتبع أخبار بعض هؤلاء المسؤولين (والزعماء) وأقوالهم ومواقفهم عبر صحافة إسرائيل.

وزير خارجية اليمن عبد الكريم الأرياني، انضم إلى هؤلاء أخيراً، عبر مقابلة طويلة أجرتها معه صحيفة «معاريف»، وقد زفّ الوزير الأرياني إلى الصحيفة أخباراً سارة، منها أن صنعاء خففت قيود المقاطعة على إسرائيل، وأن اليمن ستعمل على نقل رفات الشاعر اليهودي اليمني شالوم شبازي إلى إسرائيل... «وإذا تعذر ذلك، فسنهتم بصيانة قبره بشكل لائق في اليمن».

طبعاً نحن لا نعرف أي شيء عن الشاعر شالوم شبازي، ولكن لا بد أنه شاعر مهم، حتى يتعهد وزير خارجية اليمن لشعب إسرائيل عبر جريدة كبرى كـ «معاريف»، صيانة قبره... إذا تعذر نقل رفاته الكريم إلى أرض الميعاد...

كان الوزير اليمني حاسماً وحازماً في أن السلام الكامل والعلاقات

التجارية المباشرة لن تتم إلاّ في إطار اتفاق سلام شامل مع العالم العربي... وإلى ذلك الحين، سيكون من الصعب على حاملي جوازات السفر الإسرائيلية زيارة اليمن.

لكن وزير صنعاء، سارع وبلهفة لا يحسد عليها، إلى استثناء بعض حاملي هذه الجوازات وتحديداً الفنانين الإسرائيليين من أصل يمني.

لا نعرف إذا كان الوزير اليمني يحب الغناء والطرب ولكن بعد قراءة دقيقة لـ «معاريف»، يكتشف الإنسان أنه متابع دقيق لاخبار هؤلاء الفنانين، وخصوصاً «المغنية الوطنية» (والوصف له) شوشانه دماري، وذلك «للدور الذي قامت به في الترفيه عن الجنود الإسرائيليين، في حرب فلسطين العام ١٩٤٨».

وقد يكون هذا «الدور» هو الذي جعل الأرياني يصر على أن تكون هي أول العائدين إلى الوطن الأم، «لأنها تتمتع بشعبية كبيرة لدينا»....

وكي لا يتهم الوزير بأنه يفضل مغنية إسرائيلية على أخرى، فقد كرج أسماء زملائها الذين يسعى إلى تنظيم زيارة لهم لليمن، قبل إقامة علاقات ديبلوماسية، وهم بالترتيب الذي ذكره عميد ديبلوماسية صنعاء: عوفره حازا، وأهرون عمران، وشوشاله طوفي.

* * *

في المرات القليلة التي حضرنا فيها الجمعية العمومية للأمم المتحدة، كنا نلاحظ كيف كان وزراء الخارجية العرب يهربون من الصحافيين الإسرائيليين «المتربصين» بهم ولهم، وكيف كانوا يعاملونهم كالغرباء، وكيف كان الوزير العربي يرفض الجواب عن سؤال لأي صحافي إسرائيلي حتى ولا في مؤتمر صحافي يضم كل جنسيات العالم.

انقلبت الصورة اليوم ليس رأساً على عقب فحسب، بل «عقباً على رأس» وباتت المقابلات التي تجرى مع بعض هؤلاء الوزراء في نيويورك وخلال الدورة بالذات، تكاد تكون يومية.

إنه زمن شوشانه دماري.

١٩٩٥/١٠/٢٠

٤

الهمدرة!

> أريتريا لن تنسحب من حنيش الكبرى، تماماً كإيران التي لم تنحسب من طنب الكبرى.

وكما حدث في طنب، سيحدث في حنيش.

احتلال، فهدنة، فموعد، فلقاء، فمضاوضات ثم يبقى الاحتلال.

جامعة عربية تندد، وعرب «يهمدرون»، وبضعة مقالات ساخنة تبرد مع الزمن، ويبقى الاحتلال.

منذ العام ١٩٤٨ ونحن «نهمدر»، وبقينا «نهمدر» حتى العام ١٩٦٧، عندما أضعنا ما تبقى من أرض العام ١٩٤٨، وفوقها «حبة مسك» في سيناء والجولان، وأخيراً (ونرجو أن يكون آخراً) جنوب لبنان.

... وكلها تبدأ بوقف النار.

حدث هذا العام ١٩٤٨ والعام ١٩٦٧، ويوم الاثنين الماضي من العام ١٩٩٥ عندما اتفق الرئيسان اليمني علي عبد صالح والأريتري أسياس أفورقي على وقف النار، تمهيداً «لإزالة آثار العدوان» (هل تذكرون العام ١٩٦٧؟!) قبل أي مفاوضات.

قد تصل القضية إلى مجلس الأمن وقد لا تصل، لكنها إذا وصلت، وإذا انتصر المجلس للدولة العربية (اليمن) فأقصى ما يمكن أن يفعل هو أن يصدر قراراً بانسحاب أريتريا، ينام إلى جانب القرارات ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥.

في أثناء ذلك، وقبل ذلك، وبعد ذلك، تستمر «الهمدرة».

سنهدد أريتريا بالويل والثبور وعظائم الأمور، وقد نشتري سلاحاً «لإزالة آثار العدوان»، وقد نجعل التجنيد إجبارياً، والجيش عظيماً وكبيراً، وسيزداد عدد الجنرالات والأناشيد و «يا... حنيش الكبرى جينالك» وتبقى الأرض محتلة.

ونهمدر..

ويبدأ العد العكسي، من التحرير إلى الجلاء نزولاً إلى التسوية.

وفي غمضة عين نكتشف أن هناك «أوسلو» جديداً، وناساً يتفاوضون سراً، ودولاً (كبرى وصغرى) تتوسط، و«الأرض مقابل السلام»، ثم «جزءاً» من الأرض مقابل السلام، وأمن «باب المندب» وهدوء هذا الموقع السوبر ـ استراتيجي يصبح هو الأساس، وطريق النفط يجب أن تبقى سالكة وآمنة، حتى لو غضبت اليمن، أو لم ترضَ أريتريا.

نوقع «التسوية» التي تعيد الهدوء، ونظهر على شاشات التلفزيون أبطال سلام، ويصفق لنا العالم.

وتذهب الأرض و... نهمدر.

١٩٩٥/١٢/٢٢

٥

«أبو جريس»

الناس في بيت لحم، وفي فلسطين، لا يعرفون الياس فريج رئيس بلدية بيت لحم، إلاّ باسم «أبو جريس».

الياس فريج، الذي يعرفه الناس باسم «أبو جريس»، كان في استقبال ياسر عرفات عندما زار بيت لحم، في ذكرى أقدس في تاريخ المسيحية: ليلة ميلاد المسيح.

«أبو جريس»، استقبل «أبو عمار» بصفته رئيس البلدية، وليس بصفته وزير السياحة في السلطة الوطنية.

الفرق بين الزائر والمستقبل، أن «أبو عمار» لم يزر بيت المسيح منذ ٢٨ عاماً، بينما «أبو جريس» لم يغادر بيت لحم منذ ٢٨ عاماً، بل لم يغادرها منذ ولد فيها.

دهريّ هذا الـ «أبو جريس»، يبدو كأنه ولد مع المدينة، وتكاد تقول إنه كان هناك يوم أمر هيرودس بقتل كل أطفالها، وأنه (استغفر الله) قد لا يكون قد غادرها إلى القاهرة، كما غادر يوسف والعذراء عليهما السلام.

لكن المؤكد، أن «أبا جريس» عاصر المدينة في احتلالاتها الثلاثة (البريطاني والأردني والإسرائيلي) وبقي واقفاً، يستقبل ويودّع... ويصلي.

«أبو جريس» في حياته العامة لا «يمتهن» السياسة، أنه رجل فرضت عليه السياسة فرضاً تاماً.

هو في الأصل رجل أعمال (صناعي وتاجر) يصنع تحف الصدف التي اشتهرت بها مدينة بيت لحم، ويبيعها للسياح (يسميهم حجاجا)، كأنه بذلك يكمل رسالة المدينة.

تعامل مع السياسة بحسن تصرف، فيه من الصفاء والبراءة أكثر بكثير من الشعارات، وفيه من «الدروشة» الوطنية أكثر بكثير من التنظير.

لم يدخل حزباً، ولا شارك في تنظيم، ولم يكتب مقالاً، ونشك في أنه قرأ كتاباً سياسياً واحداً.

ببساطة، كان يعلن، ويتعامل مع العالم على أنه أهم «رئيس بلدية في العالم» ـ والكلام له ـ لأن بيت لحم هي أساس الديانة المسيحية والحضارة المسيحية.

يتعامل مع أكبر رئيس دولة، أو أصغر مواطن من زوار المدينة بالمستوى نفسه، فالكل (في نظره) عندما يدخلون المدينة يصيرون سواسية: حجاجاً.

فلسطيني حتى النخاع من دون ادعاء. أرثوذكسي حتى العظم من دون تعصب. وعربي حتى آخر قطرة دم من دون إعلان.

* * *

ليلة القداس كان يقف إلى شمال ياسر عرفات.
وظل واقفاً حتى بعدما غادر البطريرك الصباح.
فكما أضاء أنوار المدينة مطلع الليل، كان عليه أن يطفىء أنوار المدينة مع الفجر، فهو «راعي» المدينة... حتى إشعار آخر.

١٩٩٥/١٢/٢٧

٦

وطن في البريد!

اتصلت بـ الياس فريج رئيس بلدية بيت لحم مهنئاً بعيد الميلاد، وبتحرير المدينة المقدسة.

طلب مني «أبو جريس» أن أرسل إليه نسخة من «نهار» الأربعاء الذي نُشر فيه مقالي عنه.

سألته عن العنوان، فأجاب: بيت لحم ص.ب. ٤٨.

ثم سألته: وماذا أكتب بعد بيت لحم، هل أكتب إسرائيل، أم فلسطين؟

تردد «أبو جريس»، وتلعثم، ثم قال: أكتب... فلسطين.

لا أنا أعرف، ولا «أبو جريس» يعرف إذا كانت الرسالة ستصل أم لا، فهذه المرة الأولى منذ ٢٨ عاماً توجه رسالة إلى بيت لحم من غير أن يوضع إلى جانب اسمها اسم دولة إسرائيل.

والسؤال: هل عاد اسم فلسطين، بعد رحيل إسرائيل (ولو بريدياً)؟

تفسيراً، يقال إن أكثر الاتفاقات غموضاً في تاريخ المنطقة كان اتفاق أوسلو الأول، وجاء الثاني محاولة لشرح أو فك بعض ألغاز

هذا الغموض، وقد يتبع الثاني، ثالث ورابع وخامس وكلها لشرح ما استعصى في الأول، وهذا ما جعل الرئيس حافظ الأسد يقول بعد توقيع الاتفاق الرقم واحد «إن كل بند فيه بحاجة إلى اتفاق».

المتوغلون في تفسير اتفاقي أوسلو يقولون، إن ما طبق حتى الآن هو الأسهل، وأن «حك الركاب» سيبدأ بعد انتخابات العشرين من شهر كانون الثاني/ يناير المقبل (الرئاسية والنيابية)، وأن جبالاً من الغموض تنتظر المتفاوضين.

- ماذا عن مصير الخليل؟

- ماذا عن مستقبل المستوطنات (الأصح المستعمرات).

- ماذا عن مستقبل النازحين واللاجئين؟

- العودة أو التعويض؟

- والغموض الأكبر: ماذا عن القدس؟

حزب عرفات يقول: إنه لو أصر على التفاصيل لما وقع أوسلو الأول أصلاً، وإنه وقعه مع الغموض انطلاقاً من مبدأ «خذ وطالب»، معتمداً على قدرته على تحويل هذا الغموض لمصلحته، ويعطون أمثلة كثيرة على نجاحه، منها «تحرير» بيت لحم، والقداس الذي حضره في رفقة «أبو جريس»، وآخرها الجلاء عن رام الله.

حزب (أو أحزاب) المعارضة تقول: إن إسرائيل كانت تعرف منذ البداية حدود «ما ستعطي»، وإن الاتفاق بالنسبة إليها كان بالغ الوضوح، وإن عرفات لا يستطيع أن يأخذ أكثر مما ستعطيه مهما حاول أن يفك رموز الغموض.

أما نحن فلا نريد إلاّ أن نعرف إلى أي عنوان نرسل عدد «النهار» إلى «أبو جريس».

١٩٩٥/١٢/٢٩

٧

عناقيد ... النسيان!

نسأل، وعناقيد الغضب تنهمر علينا تقتل أطفالنا، تَهدم منازلنا، تُطفىء شوارعنا، تُهجر شعبنا.. كيف يمكن أن نصالح إسرائيل ولو بعد ألف عام.

ونسأل: كيف استطاع غيرنا أن يصالح؟

من أين جاء بهذه القدرة الإلهية أن يَصْفح، ويَنسى.. ويَفقد الذاكرة.

كائناً من كان صالح، ووقّع، وطبّع، كي لا نحدد، كيف منَّ الله عليه بعناقيد النسيان، وكيف استطاع إسدال الستار على ذكريات الذبح، والقتل، والتشريد، والاغتصاب.. اغتصاب الأرض والناس معاً.

كيف يُلغى نصف قرن من الحروب، والدماء، والشهداء.. بتوقيع وابتسامة!

كدنا، كدنا نصدق أننا أيضاً في لبنان قادرون على ذلك، وأننا سنجلس، ونتفاوض، ونناقش، ونوقع.. برعاية وحراسة وعناية راعي مصير الناس على الأرض، ونكاد ـ لولا الاتهام بالكفر ـ نقول «وكيل الله» على الأرض، الولايات المتحدة الأميركية.

نحن لسنا أحسن من غيرنا، حاولنا أن نقنع أنفسنا، وبدأنا نعد العدة والناس، في انتظار حلم السلام القادم من وراء الحدود.

حتى جاءت أيام الغضب الأخيرة وسألنا: هل نستطيع أن نصالح ولو بعد ألف عام؟

يكفي، يكفي أن نتذكر مشهد الطفلة القتيلة المعلقة الرأس على حاجز سيارة الإسعاف، تتناقل صورها صحف وأجهزة إعلام العالم، حتى تتجمد يدنا عن التوقيع.. ولو بعد ألف عام.

عناقيد النسيان ستكون صعبة هذه المرة.

لقد صالحتنا إسرائيل مع ذاكرتنا بعد أن كدنا نفقدها... كما فقدها غيرنا!

في حروبها معنا، تختار إسرائيل اسماً تحاول أن يوحي بهدف الحرب. العام ١٩٧٨ أسمتها «عملية الليطاني»، وكان الهدف الحقيقي يومها الوصول إلى مياه الليطاني، والاستقرار في المنطقة التي تفصل النهر عن الحدود تمهيداً لسرقة الماء، ولكنها فشلت بسبب الوجود الكثيف للمقاومة الفلسطينية.

ثم جاءت حرب «سلامة الجليل» العام ١٩٨٢ واحتلت كل لبنان، لكن الجليل.. لم يسلم، واستؤنف إمطاره بالصواريخ.

وفي العام ١٩٩٣ كبّرت حجرها، وأسمت الحرب «يوم الحساب»، فلم «تزبط» الحسابات، وازدادت دورة العنف.

ووصلت الآن إلى «عناقيد الغضب»، تريد أن تختصر حروبها الثلاث.. بعناقيد الغضب.

شكراً، وصلت الرسالة.

وعناقيد الغضب لن تفارقنا ولو بعد ألف عام!

١٩٩٦/٤/١٦

٨

العميد والرهان!

> كنا نظلم العميد ريمون إده أحياناً.
> صرنا نظلمه دائماً.

وكلما طالت غربته، ازددنا ظلماً له، كأن «حصانة» الوطن قد زالت عنه. وهو يصر على أنه في الوطن على رغم بعده عن الوطن.

من معالم ظلمنا له، إننا نقول إنه صار يكرر نفسه، وإنه في بعض القضايا لم يغيّر حرفاً، ولا فاصلة، منذ ربع قرن ويزيد.

منها مثلاً معركته المستمرة مع إسرائيل، وإصراره على أن أطماعها في مياه لبنان لم تتوقف، وأنها لن تتوقف، وأنها على استعداد لخوض حرب جديدة اليوم من أجل هذه المياه.

مما يكرره العميد منذ العام ١٩٦٧، أن إسرائيل لن تنسحب من الجولان، حتى عندما صار الانسحاب وعداً، وخطياً من إسحق رابين ظل يهز رأسه ويكرر: لن تنسحب، والسبب، كما في لبنان، مياه الجولان.

إسرائيل، يقول العميد، في حاجة إلى هذه المياه حاجتها إلى الحياة، ومن أجلها والسيطرة عليها لن تنسحب.

قبل أيام نشرت جريدة «الفيغارو» الفرنسية مقابلة لبنيامين نتنياهو جاء فيها بالحرف: «يجب الاحتفاظ بالجولان لأسباب استراتيجية وتاريخية واقتصادية».

وتابع: «إن ربع الثروات المائية لإسرائيل مصدرها الجولان، ويمكن أن نعيش من دون نفط ولكن لا يمكن أن نحرم أنفسنا المياه».

* * *

في المساء كنا على موعد مع العميد في باريس، وكنا خمسة من أصدقائه.

بكل هدوء، أخرج كل منا فرنكاً فرنسياً هو قيمة الرهان الذي خسرناه للعميد، لأننا قلنا إن لا علاقة للمياه بانسحاب إسرائيل من الجولان، وكان هو يكرر: «إن الماء ولا شيء غير الماء سيحدد انسحابها أو عدم انسحابها من الجولان».

حالياً توقفنا عن الرهان مع العميد، فقد بلغت خسائر كل منا حتى تاريخه عشرة فرنكات فرنسية فقط لا غير، وهناك خمسة فرنكات معلقة في انتظار أن يربحها في أي وقت. هذا عدا عشرات الليرات اللبنانية التي كنا نخسرها معه أيام وجوده في لبنان.

مرعب حتى التفكير في الموضوعات المعلقة والتي لم تحسم بعد، والرهان عليها قائم مع العميد، والذكي هو الذي لا يراهن ضد العميد، بل يراهن معه، فحتى الآن لم يخسر مرة واحدة.

١٩٩٧/١/٢٢

٩

حتى كوستاريكا!

من المعروف والمشهور أن جمهورية كوستاريكا تصوت دائماً في الأمم المتحدة، كما تصوّت الولايات المتحدة الأميركية.

وفي كل القرارات الخاصة بإدانة إسرائيل ـ سواء في مجلس الأمن أو في الجمعية العمومية ـ كان المعترض دائماً دولتان لا دولة واحدة، الولايات المتحدة الأميركية وكوستاريكا، طبعاً إضافة إلى إسرائيل.

هذه «التمثيلية» في التصويت بدأت مع قرار التقسيم، واستمرت ما يقارب الخمسين عاماً، إلاّ بضعة أشهر.

في ٨ آذار/مارس، عندما رفع مندوب كوستاريكا يده في مجلس الأمن موافقاً على مشروع قرار المجموعة الأوروبية الذي يدين سياسة إسرائيل الاستيطانية، أصيب المندوب الأميركي بالذهول، وشارك في الذهول المندوب الإسرائيلي.

ولم يخف أكثر الأعضاء الدائمين منهم وغير الدائمين استغرابهم ومنهم من اعتقد أن المندوب صوّت خطأً ومن غير قصد.

ولكن عندما اقترن هذا التصويت ببيان عنيف من المندوب يدين الاستيطان، كان لا بد من التساؤل من يقف وراء هذا الانقلاب؟

بعض الدول العربية يقول إنه استطاع أخيراً (بعد نصف قرن) إقناع كوستاريكا بعدالة القضية الفلسطينية، فكان هذا الانقلاب في مواقفها.

وبعض الناس يفسر أن العلاقة مع الدولة الأم (أميركا) لم تعد كما كانت في السابق، ولذلك بدأت كوستاريكا باتخاذ مواقف مستقلة عنها، والدليل الأخير على هذا التغيير ـ يقولون بين المزاح والجد ـ هو انتصار كوستاريكا على أميركا في تصفيات كأس العالم لكرة القدم.

لكننا نميل إلى التفسير البسيط الذي يقول إن مندوب كوستاريكا في الأمم المتحدة طفح معه الكيل من هذا الانحياز الأميركي الأعمى إلى إسرائيل، ومن «قرار» بلاده الدائم مع هذا الانحياز، وأحياناً ـ إن لم يكن دائماً ـ من دون اقتناع، فتصرّف هذه المرة باقتناعاته ومن غير أن ينتظر التعليمات من بلاده (كما جرى يوم قرار التقسيم)، أو أنه هو أيضاً رأى في «تهويد» القدس خطأً أحمر، فأراد كمسيحي أن يساهم في منع هذا التهويد...

إذا صح هذا التفسير ـ وهو الأرجح ـ فلا نعتقد أن هذا المندوب سيعمّر طويلاً في نيويورك.

أليس هذا مصير كل من يناصرنا؟

١٩٩٧/٣/٢٦

١٠

رجلان وعاصمتان

رجل في واشنطن يقفل طريق السلام، ورجل في موسكو يحاول أن يفتح طريق السلام.

رجل يعلن الحرب من العاصمة الأميركية، ورجل يعلن السلام من العاصمة الروسية.

كلاهما مولع بالبناء والإعمار.

رفيق الحريري لبناء ما دمّرته الحرب، وبنيامين نتنياهو لبناء كل ما يؤدي إلى الحرب.

رجل يقاوم الاحتلال في بلاده، ورجل يهدد بإعادة احتلال ما سبق له أن انسحب منه.

نتنياهو يخصص جزءاً كبيراً من موازنة بلاده للسلاح والحرب، ورجل لا تكفي موازنات عشر دول لبناء بلاده لمرحلة ما بعد السلام ولتعمير ما دمّرته «موازنة» الرجل الآخر.

رجل ـ الحريري ـ يرى أن لا حل للبلاد إلاّ بالسلام، وآخر ـ نتنياهو ـ لا يرى حلاً إلاّ في الحرب.

باختصار، رجل يبحث عن السلام، ورجل يبحث عن الحرب.

شاءت المصادفة وفي والوقت ذاته تقريباً، أن ينعي الأول مفاوضات السلام في واشنطن، بينما كان الثاني يحيي مبادرة السلام في موسكو.

* * *

كلاهما يرفع شعار، لبنان أولاً.

الفارق، أن الأول يريده وسيلة لفصل لبنان عن العرب، وعن سوريا بالتحديد، ولفرض السلام الإسرائيلي عليه.

والثاني يتعامل معه كفعل إيمان بوطن، وكطريق للنهوض وإعادة الوطن إلى سابق عهده من دور وازدهار، شرط الالتصاق الكامل بالمصالح العربية القومية، وتحديداً بسوريا في المفاوضات.

* * *

ليس متوقعاً أن يغير أي منهما طريقه.

فنتنياهو عائد إلى إسرائيل ليتابع الحرب، والحريري عائد إلى لبنان ـ بعد زيارة كندا ـ لمتابعة السلام.

ففي واشنطن وقعت إسرائيل صفقات سلاح، وفي موسكو وقّع لبنان اتفاقات اقتصاد وتجارة وتعاون ثقافي.

والمعركة طويلة!

وهي لم تبدأ حقيقة إلاّ قبل أيام.

١٩٩٧/٤/٩

١١

حكاية المواطن عمران!

مواطن كويتي مثقف، اقتحم مجلس النواب في بلده.

المواطن الكويتي المثقف الدكتور عمران محمد، مثله مثل أي مواطن عربي آخر، كان في حال غضب مما يحصل.

المواطن كان وحيداً في اقتحامه، لأن السلطة هناك منعته مع رفاق له من القيام بتظاهرة سلمية للتعبير عن الغضب العربي مما يحدث.

المواطن عمران محمد قال في مجلس النواب كلاماً لا يخرج في مضمونه عما يقوله كل العرب هذه الأيام، وما يقوله كل الناس في دنيا العرب، وما نقوله نحن ثم «نجتره» مقالات.

الكلام كان طبعاً ضد إسرائيل وسياسة الاستيطان، وضد التأييد الأميركي لإسرائيل.

المواطن الكويتي كان أشجع منا جميعاً، على الأقل خرج من منزله وحيداً ومشى في تظاهرة منفردة، واقتحم مجلس النواب وقال ما يجب أن يقوله.

المواطن الكويتي عمران محمد أثبت لإسرائيل وأميركا وللعرب

ولكل العالم أن هناك بقايا من أمة تغضب، وتنفعل، وتتظاهر، ولا تصب غضبها فقط في صالونات مقفلة، أو في ندوات مفتعلة، أو في تصريحات إعلامية مرتجلة.

قلما تذهب إلى حيث يجب أن يكون الغضب، إلى مجلس النواب، إلى «ممثلي» الشعب، متأملاً أن ينقل غضبه إلى «الممثلين»، لعل وعسى أن ينقلوه إلى الأمة جمعاء.

في التحقيق مع المواطن عمران اكتشف أن لا سوابق له، وأنه يعمل في البحث العلمي، البعيد جداً عن العواطف، ولم يسبق لأحد أن شاهده ينفعل، أو عرف عنه الانفعال، وأنه مؤمن متدين لا يترك واحدة من الصلوات الخمس من غير أن يصليها، وأن الذي «طيّر عقله» وجعله يقتحم مجلس النواب هو ما يحدث في أولى القبلتين الآن: القدس.

لم نتابع مصير المواطن عمران محمد لكي نعرف إذا كانت قد أنزلت به عقوبة على ما فعل لكننا نعرف أنه مسَّ شيئاً قديماً في قلوبنا وذاكرتنا بعدما أغلقت عقولنا... حتى إشعار آخر.

١٩٩٧/٤/١١

١٢

ميكرونيزيا!

ما من عربي مهتم بالشأن العام إلا بحث ـ وبمنتهى الدقة ـ عن موقف دولة اسمها ميكرونيزيا في خريطة العالم.

فقد فاجأتنا هذه الدولة بأنها صوتت ضدنا، وضد أربعة أخماس العالم في قرار الإدانة الذي أقرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة، والخاص بالمستعمرات الإسرائيلية، وخصوصا في القدس العربية.

عندما صوتت كوستاريكا ضدنا في قرار التقسيم العام ١٩٤٧، كنا نعرف مكانها على الخريطة (أميركا الوسطى)، وبقيت في مكانها طول نصف قرن ظلت خلالها على ولائها وإخلاصها لأميركا وإسرائيل في التصويت ضدنا.

حتى كانت المفاجأة قبل أسابيع، عندما صوتت معنا، وفي مجلس الأمن، وفي الموضوع ذاته، إدانة إسرائيل في سياسة الاستيطان.

أما هذه الميكرونيزيا فجاءتنا من حيث لا ندري، ولا نتوقع، حتى اكتشفنا ـ بعد بحث يشبه المخاض ـ أنها دولة في المحيط الهادىء تقع بين أوستراليا واليابان، وأن عدد سكانها لم يصل إلى مئة ألف

إلاّ قبل سنوات قليلة، وأنها كانت خاضعة للوصاية الأميركية منذ العام ١٩٤٧ حتى العام ١٩٨٦، عندما أبدلت الوصاية بما يسمى «اتحاداً حراً» بينها وبين أميركا، تتولى فيه أميركا مسؤولية الدفاع عنها، ومسؤولية الإنفاق عليها (مليار دولار خلال التسعينيات).

وأنها قبل ذلك كانت ملكاً للألمان الذين اشتروها «عقاراً» من الإسبانيين العام ١٨٩٨، إلى أن احتلتها اليابان العام ١٩١٤، ويوم خسرت اليابان الحرب العالمية الأولى خضعت لانتداب عصبة الأمم العام ١٩٢٠، ثم احتلتها الولايات المتحدة الأميركية عسكرياً العام ١٩٤٧، وبقيت فيها إلى يومنا هذا، ومع ذلك لم نجد كيف، ومتى دخلت الأمم المتحدة، ومتى قررت أن تمشي مع الركب الأميركي الإسرائيلي ضدنا.

* * *

متى عرف السبب بطل العجب.

وهل يستطيع رئيس ميكرونيزيا ونائب الرئيس أن يعارضا سياسة أميركا، وهما يعرفان أن راتبهما في نهاية كل شهر يصل من واشنطن؟

١٩٩٧/٤/٣٠

١٣

الوطن ليس فندقاً

كان من المفروض أن يهاجر يوسف شاهين من بلاده، كما هاجر غيره منذ زمن بعيد.

لكنه لم يهاجر لسبب واحد لا غير: إنه يحب بلاده.

وفي رحلة الحب هذه تعرّض يوسف شاهين للاضطهاد أكثر من مرة، وآخر اضطهاد كان منع فيلمه «المهاجر»، وتقديمه إلى المحاكمة، وتعرضه للملاحقة.

وتنتظره في مصر الآن قضية جديدة في محاولة لمنع فيلمه الجديد «المصير»، الذي صفق له العالم في «كان»، ونال من أجله ـ ومن أجل مجمل أعماله ـ جائزة مهرجان «كان»، في عيده الخمسين.

لا نعرف ـ كما قيل وأذيع ونُشر ـ إذا كان يوسف شاهين هو أكبر مخرج في تاريخ السينما المصرية، لكننا نعرف ـ بما لا يقبل الجدل ـ أنه أكبر عاشق لمصر في تاريخ هذه السينما.

شاهين أثبت لنا جميعاً «أن الوطن ليس فندقاً، نتركه متى ساءت الخدمة فيه قليلاً، ونعود إليه إذا تحسّنت».

يوسف شاهين قعد في الفندق عندما انقطعت الكهرباء، وشحّ الماء،

وتعطل المصعد، وصمت التلفون، رغم العروض الكثيرة ـ واليومية ـ للانتقال إلى فنادق أخرى (خمسة نجوم) في أي مكان يختاره للعمل.

ولم يكن يوسف شاهين ينافق عندما أهدى إلى مصر الجائزة التي فاز بها في «كان»، مرفقاً ذلك ببرقية إلى الرئيس حسني مبارك يصف فيها مصر بـ «العظيمة»، و«قلعة النور والحرية»، و«الفن الجميل».

فهو يؤمن بذلك، رغم تعرّض «حريته» للاضطهاد، و«نور حريته» للانطفاء، و«فنه الجميل» للقمع.

وفي حبه لمصر، ومن حبه لمصر، استطاع أن ينتصر على كل الذين حاولوا عبر اضطهاده أن يحوّلوا مصر العظيمة مصراً صغيرة.

انتصر أولاً وأخيراً لأنه أحب وطنه.

ليتنا نتعلم منه.

١٩٩٧/٥/٢١

١٤

أعطني سلاماً عادلاً
وخذ أمناً دائمًا!

لا أحد، لا أحد يحب العنف، أو يريده.

إنه سيف ذو حدين.

لكن الفارق بيننا وبين إسرائيل، أن رئيس وزراء الدولة العبرية بنيامين نتنياهو يعتقد هو، وكالح الوجه مستشاره دافيد بار إيلان، أن القضاء على العنف يتم عبر الشرطة والأجهزة وتوسيع السجون.

ونحن نعتقد أن ذلك لن يتم إلاّ من تحقيق السلام، والسلام العادل.

وإسرائيل تعرف ذلك مثلنا، وأكثر.

فقد حاولت أن تقضي على الانتفاضة بالجيش والشرطة والأجهزة وكلاب الأجهزة من «المتعاونين»، وتوسيع السجون التي وصل عدد نزلائها من الفلسطينيين إلى عشرات الألوف، ومع ذلك لم تتوقف هذه الانتفاضة إلاّ عندما لاح سراب السلام عبر اتفاق أوسلو.

وما من مرة قطع فيها السلام شوطاً ولو قصيراً، إلاّ توقف العنف وبقدرة لا علاقة للشرطة أو الأجهزة بها.

أما أن تبني المستعمرات، وتتحدى المشاعر الوطنية والدينية للناس،

وتسلط على الشعب كل أسباب القهر، وتنسف آمال السلام أملاً بعد أمل، وتنتظر هدوءاً، فهذا لا يقدر عليه لا أبو عمار ولا شرطته المتفوقة شكلاً وعدداً، ولا أجهزته التي تستهلك ثلاثة أرباع موازنة السلطة.

أعطني سلاماً، سلاماً حقيقياً عادلاً، وخذ هدوءاً وأمناً، وخذ وقفاً للعنف إلى ما لا نهاية.

وليس من الضروري أن يكون السلام العادل هو السلام الذي قد يقبل به عرفات، فهو قد قبل في أوسلو، بأقل بكثير مما طرح في مؤتمر مدريد، ولذلك فـ «الشطارة» الإسرائيلية في مرحلة المفاوضات النهائية، والتي قد يقبل بها (أو ببعضها) أبو عمار مرغماً، أو مضغوطاً عليه، قد تؤدي إلى مزيد من العنف.

مثلاً: أي أرض تُصر إسرائيل على اغتصابها في مرحلة المفاوضات النهائية، مخالفة بذلك مبادىء مدريد وشعار «الأرض مقابل السلام»، ستُبقي ملف العنف مفتوحاً.

الأمن، أمن إسرائيل، لن تحققه سلطة منخورة في الداخل، وتحكمها علاقات «الشفقة» مع الخارج.

الأمن، أمن إسرائيل، لن تحققه إلاّ دولة، ودولة فلسطينية مستقلة استعادت كل الأرض ـ أو معظمها ـ وتحكمها الديموقراطية والعدالة والمؤسسات، وليس من الضروري أن يكون رئيسها ياسر عرفات.

١٩٩٧/٨/١

١٥

غزة أخيراً؟

الصفقة خجولة حتى الآن، كي لا نقول سرية. ملامحها العامة وخطوطها العريضة شبه معروفة، وما يجري الآن - كل ما يجري الآن - هو تهيئة الظروف والضغوط لقبولها. وملخص الصفقة:

إذا كان الهدف النهائي لياسر عرفات هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة، فإن إسرائيل مستعدة للقبول بذلك، بشرط (أو على الأصح بشرطين أو أكثر).

١ - لن ينسى حلم القدس «عاصمة» للدولة نهائياً.

٢ - وأن تقام الدولة «المستقلة» في قطاع غزة.

٣ - وأن تكون منزوعة السلاح، إلا سلاح الشرطة، أي لا جيش أو ما يشبه الجيش.

٤ - بقية المناطق «المحررة» في الضفة الغربية تتمتع بما يشبه الحكم الذاتي، تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية الكاملة، لكنها لن تكون جزءاً من الدولة.

طبعاً الصفقة لو عرضت الآن، سترفض بشدة.

إذاً ليحدث ما حدث قبل أوسلو، بوضع عرفات وسلطته تحت ضغط الضائقة المالية، والضائقة المالية الخانقة.

وأول الغيث كان رفض نتنياهو دفع متأخرات الضرائب، ولحقه الكونغرس بعدم تجديد القانون الموقت الذي يسمح للإدارة الأميركية بمساعدة السلطة الفلسطينية اقتصادياً ومالياً، وحتى التعامل معها سياسياً (طلبت وزارة الخارجية الأميركية فعلاً من مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن إقفال أبوابه ابتداءً من يوم الجمعة، وجمدت أرصدته المالية)، مضافاً إلى ذلك إبقاء الحصار الإسرائيلي على المناطق الفلسطينية (مع انفراجات محدودة وموقتة كي لا ينفجر الوضع). الرواتب، رواتب العاملين في السلطة ومع السلطة من أصغر حاجب (٨٠ ألف موظف، ما عدا الأجهزة)، إلى أصغر شرطي لم تدفع حتى الآن، ونداءات الاستغاثة الصادرة من غزة إلى العالم لم تجد أذاناً صاغية حتى الآن.

هذا ما حصل قبل أوسلو مع فارق أنه لم تكن هناك سلطة، ولذلك ألغيت الضغوط والحصارات على شعب الداخل، ليقبل بأوسلو عندما يقع، كما تقع المصيبة.

السؤال الآن: ماذا سيفعل رئيس السلطة الوطنية إذا كان هذا السيناريو حقيقياً (والمرجح أنه كذلك)؟

الخيارات متعددة ومتشعبة تبدأ باستقالة أبو عمار، ومصارحته شعبه والعالم أنه ليس على استعداد لتحمل مثل هذه المسؤولية التاريخية والمصيرية.

أسباب كثيرة قد تقف في وجه هذا الخيار:

أولها: إن عرفات لا يعرف معنى كلمة استقالة وأنه إذا خُير،

لاختار تقديم تنازلات يحولها إعلامياً مكاسب وبطولات، كأن يعتبر إقامة الدولة المستقلة حتى في غزة إنجازاً كبيراً ومرحلياً تمهيداً لزحف هذه الدولة على ما تبقى من أراضي فلسطين.

وثانياً: أن البديل (لو استقال) جاهز حاضر ناضر في شخص محمود عباس (أبو مازن).

الخيار الثاني: دعوة المجلس الوطني الفلسطيني بكل تياراته ومنظماته إلى اجتماع طارئ تدعى إليه أيضاً كبار الفاعليات والشخصيات الفلسطينية من خارج المجلس لوضع الجميع أمام الواقع الجديد لاتخاذ قرار جماعي جديد لمواجهة الموقف.

الخيار الثالث (وهو المستبعد): أن ينسى الدولة الآن، ويعود إلى الثورة مستنفراً الناس ـ كل الناس ـ في الداخل لمقاومة الاحتلال.

والخيار الرابع الأخير: أن يقبل بسرية وهدوء كما قبل أوسلو من قبل، ثم يعمل على «تطويع» المعارضة.

كل هذه الخيارات وغيرها، أحلاها مر إلا إذا عادت قضية فلسطين قضية العرب، وإذا اتخذ العرب و(بالإجماع) قرارات في حجم هذه الصفقة ـ المؤامرة، قبل أن تصبح غزة أولاً، غزة أخيراً كما تريد إسرائيل... ولا تمانع أميركا!

١٩٩٧/٨/١٥

١٦

راكب النمر

ومن نكد الدنيا على المرء أن يرى

عـــدواً لـــه ما من صـــدقـاتـه بـدٌّ

تعديل بسيط للشعر يصلح وصفاً لحال الرئيس رفيق الحريري، كأن يقول:

«وزيراً له ما من زمالته بد».

و«بد» هي المشكلة، فهو لا يملك أن يقيل وزيراً، والإصرار على إبدال وزير أو أكثر قد يعني استقالة الحكومة. وأخطار استقالة الحكومة في ظروف هذه الأيام، ستكون أفدح بكثير من الاضطرار إلى التعايش مع بضعة وزراء هم في حال «ارتكاب» دائمة، لا يعرفها الحريري فحسب، بل من يتعاطى الشأن العام.

يقال عن السياسة أنها «فن الممكن»، وفن الممكن هذا هو أقصى ما يمكن أن يحكم من خلاله رئيس وزراء لبنان الحالي.

لكن الأمر يصير في منتهى الدقة عندما يصل حتى هذا الممكن إلى طريق مسدود.

الحريري ـ حتى الآن ـ لا يعتقد أنه وصل إلى طريق مسدود، ولذلك يعلن ويكرر أنه سيحاول ويظل يحاول، رغم إصرار حزب «وضع العصي في الدواليب»، ومنظمة «المعارضة المسبقة» لأي مشروع، بما في ذلك المشاريع التي لم تر النور بعد، وخبراء سد الطرق من مطلعها لا من آخرها فقط، على متابعة هذا الدور..

ومع ذلك فالرجل مستمر، لأنه لا يستطيع ولا يملك إلاّ أن يستمر، والسبب كما قال أول من أمس إثر جلسة مجلس الوزراء الشهيرة والمثيرة، أنه يعتقد أن في هذا الاستمرار مصلحة البلد.

الغريب في كل هذا أن «التجمع» الرافع شعار «الحريري دائماً على خطأ»، لا يملك من الحريري بديلاً، لا في شخصه ولا في برنامجه، لذا فالمفارقة هي في أنه (أي التجمع) يريد بقاء الحريري «محجماً»، كي يصير مع الزمن أسيراً للرئاسة و«الكرسي»، لا مُسيّراً لها، كما يحصل الآن.

لهاري ترومان الرئيس الأميركي سابقاً قول شهير، حرفيته (أن لم تخن الذاكرة): الحكم كراكب النمر إن لم تروضه أكلك.

وبحسب معلوماتنا الأكيدة أن رفيق الحريري لا يريد أن يأكله النمر.

١٩٩٧/٩/٢٦

فهرس الاعلام

أ

ب

ت

ج

ح

خ

د

ر

ز

س

ش

ص

ض

ط

ع

فهرس الاماكن



أما بعد، فحسب هذه المقدمة أن تُعلن فرح «النهار» وفخرها بأن تكون الموقع الذي يستقر فيه ويركن إليه الصحافي الفذّ في نوعه، يحمل إلى عموديه خبرة المشوار المتنوع الطويل، ورصيد أمثولاته والعبر.

رصيد نبيل خوري.

هو رصيده عند أجيال ألفت صوته جيلاً بعد جيل، ثم خَبرتْ قلمه فَتستطيب أن تقرأ اليوم وفي كِتاب، عصارة الإرث، الوزن الكثيف.

هل تدري أيها القارئ؟

الصحافي والإذاعي أكثر من الكاتب، في صراع دائم بين طموحين: أن يكون يوميّ الواقع والتأثير ولو طوى النهار كلامه، أو تكون الآفاق التاريخية محطة إنصافه، حتى إذا ظلمه قراء اليوم الواحد أو المستمعون بين نشرة ونشرة، جاء الكتاب لا ليربط بين الأيام والنهارات وكفى، بل ليبقى مرجعاً وشهادة.

وكأنني بنبيل خوري في خاتمة هذا الكتاب (أو مقدمته، لمَ لا!) يريدنا أن نصرخ عنه: اشهد أنني بلغتَ.

غسان تويني

(من مقدمة الكتاب)

